المكتبة الفلسفية

الدكتور عبد السلام المسدي

اللسانيات وأسسها المعرفية



الدار التونسية للنشر
تونس

المؤسسة الوطنية للكتاب
الجزائر

الدكتور عبد السلام المسدي

اللّسانيات وأسُسها المعرفية

الدّار التونسيّة للنشر
36، نهج باب الخضراء، تونس

المؤسّسة الوطنية للكتاب
3، شارع زيغود يوسف - الجزائر

الإهداء

إلى فراس

تقديـــم

إن لعلم اللّسان اليوم خطرا جليلا في المعارف الإنسانية قاطبة : ما صحّ منها لدى أصحابه وما قُدّرت حقائقه تقديرا. ومن فضول القول لدى ذوي العلم والرّجحان أن يتحدث المرء اليوم عن منزلة اللّسانيات ووجاهة شأنها ، فلو فعل لكان شأنه لديهم شأن من ينوّه بالرّياضيات الحديثة بين أهل العلوم الدقيقة، أو شأن من يمتدح قيمة التحاليل العضوية وكشوف الأشعّة في حقل العلوم الطبيّة .

والأمر عندنا على غير مجراه ، والأسباب متكاثرة متضافرة، وللقارىء الكريم صورة لها يلتمسها في مدخل هذا الكتاب وقد آثرنا أن يكون تبصرة بواقع البحث اللّسانيّ في الوطن العربيّ وهو نمط من البحث يمثّل ــ في تقديرنا ــ عتبة الإشكال المعرفيّ . فإذا ما استبانت لك ــ حضرة القارىء ــ متناقضات الحال التي عليها أمر المعارف اللّغويّة عندنا التمست لنا العذر في أنّ المنهج المتوخّى يُزاوج ــ في غير اعتدال ــ بين تقديم المضامين اللّسانية لمن لم تطل عشرته لهذا العلم المتنامي ، والبحث عن الأصول الأوّليّة : من دعائم ذهنيّة ، وضوابط منهجيّة ، ومصادرات استدلالية ، واستثمارات نفعيّة ، وفي كلّ ذلك تتجمّع «الأسس المعرفية» التي ننشد استكناهها .

الفصل الأول

في إشكال العلم :

عقبات البحث اللّساني العربيّ

في الوقت الذي يتزوّد فيه طالب الجامعات المتطوّرة بحظّ وفير من الدّراسات اللّسانيّة سواء أتخصّص في آداب لغة من اللّغات أم في فرع آخر من فروع العلوم الإنسانية كالتّاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع ممّا جعل التّكوين اللّسانيّ عنصرا قارّا في برامج الجامعات المتقدّمة، وفي حين أسّست كثير من الكلّيّات إجازة خاصّة باللّسانيّات يقتحمها الطّالب باعتبارها تخصّصا متكاملا طيلة مدارج التّعليم العالي فألحقت بصنيعها هذا علم اللّسان بمرتبة العلم الكلّيّ والمعرفة الشّاملة فتخلّص نهائيّا من احتكار الأقوام الّذين عَرف بينهم أصلَ نشأته ...

وبينما اقتضت الثورة اللّسانيّة من الجامعات أن تُمدّ طلبتها في العلوم الإنسانيّة بحدّ أدنى من العلوم الدّقيقة : بينما يعاين المرء كلّ ذلك ، يلاحظ باستغراب وحيرة تخلّف ركب الفكر العربيّ في حلبة علوم اللّسان ، وقد كان يهون أن نبقى مقصّرين في ميدان وضع النّظريّات اللّسانيّة وابتكار المناهج الاختباريّة فيها لو أنّنا على الأقلّ قد نشطنا إلى توفير الثّقافة اللّسانيّة في جامعاتنا ومؤسّساتنا العلميّة ، ولكنّ جوهر القضية يكمن في أنّ درجة وعينا بخطر علوم اللّسان هي نفسها ما زالت في خطاها الأولى ، وليست هذه الظّاهرة مقصورة على رجل الأدب أو رجل الثّقافة العامة بما أنّنا نتكبّد

المشاقّ أحيانا لنقنع رجال العلم وركائز الجامعات حتّى يعطوا اللّسانيّات جوازَ سفرها إلى حقل الإجازة في الآداب العربية .

ولا نقصد بما قلناه انعدام البحث اللّسانيّ في العالم العربيّ ، كيف وكثير من مراكز البحث ومؤسّسات التّدريس قد بعثت لهذا الغرض بالذّات منذ سنوات ، بل إن بعض الجامعات العربيّة قد بادرت بإدراج مادّة اللّسانيات ضمن برامجها خاصّة في أقسام اللّغة العربيّة ، ولكن نقصد انعدام إشعاع الفكر اللّسانيّ في وطننا العربيّ . ومعلوم أنّ المعيار الاجتماعيّ في سبر إشعاع الظّاهرة العلميّة هو أنّ تتحوّل إلى مُعطًى ثقافيّ وواقع معرفيّ يتقاسمه المتطلّعون فكريّا مهما تباينت شرائح الانتماء لديهم اختصاصا وثقافة ، بل نقصد بما قلناه إلى جانب ذلك تعطّل الفكر العربي عن أن يقدم للإنسانيّة في حقول المعرفة اللّسانيّة عطاءه الخصيب الذي قد يحرّك به مسار التّفكير الحديث بمقوده العلميّ الأصيل .

فهل من كشف ولو تقريبي لأسباب هذه الظاهرة ؟

ليس ما نقدّمه بكشف علميّ بالمعنى الصّارم في البحث والاستقصاء وإنّما هو تحسّس تقريبي قد يصدق في موطن ولا يصدق في آخر ، وقد ينطبق بعضه على بعض رقعات الوطن العربيّ دون أخرى ، فهو إذن ضرب من الخواطر نحاول أن نجلوَ بها العقبات الموضوعيّة التي تعترض سبيل النهضة اللسانيّة في الفكر العربيّ المعاصر حتّى إذا وعيناها وعملنا على فكّها في صميم واقعنا العلميّ والجامعيّ والثقافيّ ابتعثنا منه واقعا غيره .

وأوّل ما قد يلوح لنا عائقا أمام نهضة الإشعاع اللّساني في الوطن العربيّ سبب غريب الشأن ، يكاد ينطق بالتّناقض ، ألا وهو اكتمال علوم اللّغة عند العرب . وفعلا فإنّنا ــ أبناء العربيّة ــ نستجمع إرثا لغويّا هو من أغزر ما تخلّفه الأحقاب الحضاريّة لمن بعدها ، ويكاد يجزم النّاظر بأنّ العرب بين قديمهم وحديثهم قد أتوا كليّا على لغتهم جمعا وتمحيصا ثمّ دراسة وتنظيما

حتى عدّت علومهم في اللّغة مضرب الاكتمال ، فعن هذا الواقع الحضاريّ المعرفيّ نشأت لدى العربيّ رؤية من القداسة تجاه لغته النّوعية وتجاه عمليّة درس اللّغة ذاتها كما نشأ سياج من المحظورات ترسّخت بموجبه عقد الاستغناء ، فكأنّما حال العربيّ اليوم تقول : أفإن رضينا أن نلتجىء إلى غيرنا في علوم الطبيعة وصناعة الطّب وأسرار الفضاء أفيليق أن نتتلمذ أيضا في علوم اللّغة على من سوانا ؟

فهذا السّبب الأول ذو طابع نفسيّ حضاريّ تدعمه جملة من المعطيات الموضوعيّة أبرزها عدم تيسّر الاطّلاع على حقائق علوم اللسان في العصر الحديث ، فلم يتسنّ التّمييز بموجب ذلك بين دراسة اللّغة بوصفها نموذجا معيّنا ، كأن تكون عربيّة أو صينيّة أو انجليزيّة ، ودراسة اللّغة من حيث هي معطى بشريّ وظاهرة كونيّة وهو منطلق البحث الأساسيّ فيما يسمّى باللّسانيات النظرية أو العامّة .

ويتمثّل العائق الثّاني في أنّ كثيرا من رجال البحث وروّاد الفكر وركائز الجامعات قد ظلّ تصوّرهم للّسانيات محصورا كليّا أو جزئيّا بحقل الصّوتيات . وعلم الأصوات في مختلف فروعه : التّشريحية منها والتعامليّة والوظائفيّة ، وإن كان له حظّ السّبق في التّبلور ومقاربة الصّياغة العلميّة الصّارمة ، فقد تبيّن أنّه يقصر عن أن يكون المفتاح الرّئيسي لإدراك نواميس الحدث اللغوي وبلوغ محرّكات الظّاهرة الكلاميّة في نسيجها المتفاعل عضويّا مع مقولة الإنسان : متكلّما باللّغة ومفكّرا فيها . ولقد صادف أنّ جانب الأصوات قد كان من أدقّ ما ضبطه العرب في علومهم اللّغوية . ولمّا كان الوجه التشريحي من علم الأصوات ثابتا قارّا لا يتغيّر من لغة إلى أخرى إلّا في ضبط خصوصيّات السّلم الإنجازيّ حسب حلقاته المشحونة أو الشّاغرة فإنّ الرّأي الماقبليّ قد تدعّم لدى العربيّ إجمالا وتخمينا بما يوحي له بالكفاف والغناء عن اللّسانيات .

ومن أخطر ما عاق ازدهار الوعي اللّسانيّ في أوساطنا العلميّة معزكة

الوصفيّة والمعياريّة في المعرفة اللّغويّة ، بل على وجه التّحديد ما لابسها من خلط منهجيّ وتحريف مبدئيّ تولّدت عنهما مجموعة من المشاكل الزّائفة أربكت دعاة المعياريّة وأرهقت أنصار الوصفيّة فاستنزفت طاقات من هؤلاء وأولئك وقد ساهم في خلق عقدة الإشكال كلّ من اللّسانيّين دعاةِ الوصفيّة ، وفقهاء اللّغة دعاة المعياريّة فلا أُنصفَ العربيّةَ من ظنّوا أنّهم حرّاسها ولا خدم اللّسانيّاتِ من انبروا روّادا لها .

واللّسانيّات تنبذ فعلا كلّ موقف معياريّ من اللّغة فهي تمسك عن إصدار الأحكام وعن التّقييم سواء ما كان منه في ذلك مدحا أو تهجينا، لأنّها لا تستند إلى تصنيفات الخطإ والصّواب ولا إلى مقولة الحَسن والقبيح ، لذلك قام المنهج اللّسانيّ على الوصف والمعاينة فهو بذلك اختباريّ يتتبّع الأجزاء استقراءً ويصعد منها إلى الخصوصيّة الجامعة استنتاجا .

أمّا فقه اللّغة ــ أي علوم اللّغة في مفهومها المتواتر تاريخيا ــ فإنّه فضلا عن اختباريّته وتقصّيه سبل الوصف والحصر والشّمول فهو تقنينيّ تقعيديّ وبالتّالي فهو معياريّ يصدر الأحكام بشأن الاستعمال اللّغوي . ولكنْ أيعني كلّ هذا أنّ الوصفيّة والمعياريّة نقيضان بالمفهوم المطلق للنّقض ؟

ذلك ما اعتقده كثير من أعلام النّظر اللّغوي ــ ولا سيّما فقهاء النّحو ــ في أوساطنا العلميّة وباعتقادهم هذا قد أثموا ، بل إنّ بعض اللّسانيّين من بيننا وإن لم يأثموا بنفس الإثم فإنهم لم ينجوا من الارتباك الفعليّ : ويكفي أن نتصوّر حال اللّسانيّ وهو يتعاطى مهمّة التدريس فيصلح الخطأ تلو الخطإ مشافهة ويجرّ بالقلم الأحمر الجرّ تلو الجرّ على أوراق الاختبارات والمناظرات ، ونتصوّر حاله وهو يكتب فيقدّم رجلا أمام عين الماضي والمضارع ويؤخّر أخرى تجاه اسم (إنّ) وقد تقدّم عليه خبرها وطال . وكم أخذ الحرج من اللّسانيّ مأخذه والطّالب يجادله في شأن الخطإ والصّواب !

فالخطأ المبدئيّ الذي وقع فيه كثير منّا متمثّل في اعتبار الوصفيّة والمعياريّة

شحنتين متنافرتين حتّى اعتبرنا أنّ اللّسانيّ من حيث يلتزم بالوصفيّة يتحتّم عليه الطّعن في المعياريّة .

والحقيقة التي خفيت عن فقهاء اللّغة وعن كثير من اللّسانيّين أنفسهم هي أنّ الوصفيّة والمعياريّة مقولتان لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطلق المبدئيّ ولا إلى نفس الحيّز التّصوّريّ فليستا من طبيعة واحدة حتّى تتسنّى مقارعة إحداهما بالأخرى ، فليس لزاما أن تقوم بينهما علاقةٌ مّا : من توازٍ أو تصادم أو تطابق . فهما مصادرتان فكريّتان مستقلّة كلتاهما عن الأخرى .

فَأَنْ يلتزم اللّسانيّ في تحسّسه نواميس الظّاهرة اللّغويّة وصف مدوّنتها واستقراء خصائصها دون تعسّف منه على الاستعمال فذاك موقف منهجيّ وامتثال اختباريّ ، أمّا أن يصدح نفس اللّسانيّ في تقرير أحوال الاستعمال بأنّ هذا خروج عن النّمط ، وهذا اتّفاق مع سنن المواضعة في اللّغة فذلك موقف مبدئيّ وامتثال معياريّ ، وليس من تناقض بين الأمرين لأنهما موقفان لا يقعان البتّة في نفس اللّحظة الزّمنيّة ، وبالتّالي فإنّ الّذي يصوغهما ليس هو نفس الشّخص من النّاحية الاعتباريّة وإن فاه بهما نفس اللّسان . بل قل ليس الّذي يصوغهما هو نفس المنظار .

فالنّحو واللّسانيّات ليسا ضدّين بالمعنى المبدئيّ للتّضادّ ، كيف والنّحو نفسه منذ القديم مفهوم مزدوج ، إذ هو يعني في نفس الوقت جملة النّواميس الخفيّة المحرّكة للظّاهرة اللّغويّة ، كما يعني عمليّة تفسير الإنسان لنظام اللّغة بمعطيات المنطق من العلل والأسباب والقرائن ، ويتجلى هذا الفرق المفهوميّ في الصّياغة المزدوجة تبعا لقولك : نحو العربيّة أو نحو الفرنسيّة ... فأنت تعني نظامهما ، أو لقولك النّحو العربيّ أو النّحو الفرنسيّ ، فالمقصود عندئذ عمليّة استخراج النّظام الدّاخلي في تلك اللّغة .

ولو كان اللّسانيّ ــ على حدّ ما أساء الظّنَّ به فقهاء اللّغة ونحاتها ــ

داعيا فعلا إلى كسر أنماط اللّغة ، ومحرّضا على خرق قواعدها وإباحة حرماتها لكان على غاية من الانتقاض والإحالة لأنّه في اللّحظة الّتي يأذن فيها بانتهاك القاعدة النّحويّة يخرج من حيّز الوصفيّة ويدخل حيّز المعياريّة وهذا بديهيّ لأنه عندما يُخَطِّىءُ الصّواب يكون من حيث المبدأ مماثلا ومجانسا لمن يصوّب الخطأ .

والسّبب الرّابع ممّا ساهم في إعاقة النّهضة اللّسانيّة في أوساطنا العلميّة والأدبيّة والثّقافيّة وحتّى الرّسميّة اطّراد الظّنّ بأنّ اللّسانيّات إنّما تستمدّ طرافتها وربّما شرعيّتها من عكوفها على دراسة اللّهجات ، ولئن كان علم اللّهجات بمثابة الميثاق الفعليّ الّذي جسّمت به اللّسانيّات رفضها لتصنيف اللّغات على سلّم معياريّ فأثبتت به أنّ الكلام البشريّ أيّا كان ، وحيثما كان ، هو مدار علم اللسان لأنّه منظومة اختباريّة في حدّ ذاتها تستوجب التّشريح العلميّ ، وتقتضي المواصفة الموضوعيّة فإنّ ازدهاره في أوساطنا العربيّة في وقت من الأوقات قد وظّفه بعض المستشرقين وبعض اللّسانيّين العرب توظيفا خرج به عن مقاصده العلميّة الخالصة فولج به اعتبارات أخرى مغايرة .

وليس من شكّ في قيمة علم اللّهجات من النّاحية العلميّة ، وليس من شكّ كذلك في أمانة بعض أعلام الاستشراق عندما نهضوا بهذا العلم ونشطوا لترويجه ، ولكن لا مهرب لنا من الإقرار موضوعيّا بأنّ بعضهم قد عمل على ازدهار علم اللّهجات العربيّة بباعث إمّا سياسيّ غايته استعماريّة ، وإمّا عقائديّ يهدف إلى تقليص البعد الدّينيّ والوزن الرّوحيّ الّذي للعربيّة عند أهلها ، وإمّا مذهبيّ يرمي إلى نقض التّركيب الهرَميّ في المجتمع انطلاقا من دكّ بنيته الفكريّة .

ونشط لعلم اللهجات كثير من اللّسانيّين من أبناء الوطن العربي ، فكان منهم ذو حيرةِ العالم النّزيه ، وكان بعضهم ممتثلا للوصايا المحرِّكة، وفيهم من كان مؤمنا غرّا .

وبقطع النّظر عن مدى شطط هذا الحكم أو اقتصاده ، فالواقع الحاصل هو أنّ كثيرا من الرّيب الحافّة بعلم اللّهجات قد انسحبت على اللّسانيّات عامّة فتحرّز النّاس عنها فعاقها تحرّزهم عن الانبعاث ، ولا يهمّنا في هذا السّياق إلّا تقرير هذه الظّاهرة بدون غوص إلى جدلها إذ هي جزء من واقع نعاينه فعليّا .

أمّا السبب الخامس فيتمثّل في لغة البحث اللّسانيّ العربيّ ، وهذه معضلة جوهريّة ، فكثير من البحّاثة العرب في حقول اللّسانيّات يعمِدون عن وعي واختيار إلى الكتابة بلغة أجنبيّة ، وتكاد هذه الظّاهرة أن تكون عامة ، سواء من تلكّأت خطى بلاده على مدارج التّعريب ، أو من كان بلده قد تخلّص من الازدواج اللّسانيّ منذ خلاصه من الاستعمار .

فَأَنْ يكتب اللّسانيّ العربيّ مادّة بحوثه بلغة أجنبيّة تقديرا منه أنّ العربيّة قاصرة عن النّهوض بأعباء علمه فهذا ممّا لا ينتصر له فكر سليم ، بل هو في إحدى منزلتين إمّا قاصر الظّن وإمّا غير خالص السّريرة .

وأن يكتب بلغة أجنبيّة متدرّعا فافتقار المصطلحات العربيّة حينا وعدم توحّدها أحيانا أخرى ، فهذا هروب من مسؤوليّته أمام العلم ، وتفصّ من حقّ لغته وأبنائها عليه .

وأن يكتب ليتّجه فقط إلى حلقات الاختصاص من روّاد اللّسانيّات ولا سيّما غير العرب منهم فهذا مطعون فيه ، لا من الوجهة العلميّة ، وإنّما من الوجهة المبدئيّة الأخرى .

أمّا أن يكتب بلغة أجنبيّة ليتسلّم وثيقة الرّضى من سادة العلم فهذا تتلمذ أبديّ وهو أشنع ، ولكن لا يذهبنّ بنا الجموح إلى سلب اللّسانيّين العرب كلّ مبرّر عندما يكتبون بلغة أجنبيّة ، كيف ومنهم من لا يستطيع أن يكتب بغير اللّغة الأجنبيّة ، وجهلُ بعض بحّاثتنا وعلمائنا لِلُغتهم القوميّة — وإن لم

يبرّر من منطلق مبدئيّ ــ فلا مناص من الإقرار بأنه حاصل فعلا ، ولكن ليس هذا هو الأهمّ ، وإنّما تكتسب القضيّة بعدها الحقيقيّ عندما يواجه العربيّ مجال اختصاصه في أحد أفنان المعرفة اللّسانيّة ، فيتمثّله ويجتهد فيه حتّى يضع فيه وضعا جديدا يمكّنه من أن يتقدّم بذلك الفنّ خطوة إلى الأمام ، وعندئذ يكون التّمزّق : إن كتب باللّغة الأجنبيّة أصاب هدفَه العلميّ ولكنّه يعرّض نفسه لكلّ المطاعن الآنفة الذّكر ، فضلا عن أنّه يزكّي بصنيعه ذلك عائقات النّهضة اللّسانيّة في الواقع العربيّ ، وإن كتب بالعربيّة افتقد القارىء الأوفى لأنّ «المستهلك» العربيّ لا يخلو أمره في معظم الأحيان من إحدى حالين : إمّا أنّه لا يتيسّر له إدراك مادّة النّصّ فينقم على النّصّ وعلى صاحبه ثمّ على اللّسانيّات وفنونها ، فيرمي الكلّ بالإلغاز والتّعمية ، وإمّا أنّه يفهم ولكن يعجز عن تمييز ما هو حاصلٌ مكتسَب في العلم وما هو من وضع صاحب البحث المجتهد في مجال اختصاصه ، فلا يبقى من قارىء نموذجيّ إلّا نخبة فيخطىء اللّسانيّ العربيّ ــ الواعي بأبعاده الحضاريّة والملتزم بمهجته التّاريخيّة ــ هدفه مرّة أخرى ، ذلك أنّ كتاباته تظلّ تفتقر إلى القارىء الأمثل : لا في حلقات البحث ونخب الاختصاص وإنّما على مدى الجمهور المثقّف ، والحريص على ألّا تقوم في وجهه حقولٌ محظورات يقال عنها إنّها من رصيد النّخبة «الأكاديميّة» .

وإلى ما سلف من علل هذه الحقائق المضنية ينضاف سبب ظرفيّ هو من أعراض حقب التّحوّل المعرفيّ في المجتمعات المتنامية ، وصورته أنّ اللّسانيّين العرب يرغب بعضهم عن متابعة ما يكتبه البعض الآخر ولا سيّما باللّغة العربيّة ، ويصدق هذا الأمر بتواتر غالب فلا يشذّ عنه إلّا من ندر منهم : قارئا أو مقروءا . وقد يكون من دوافع هذه الظّاهرة كثرة الكتابات الّتي لا يقصد بها إلّا التّعريف بالعلوم اللّغويّة ، وتقديمها بتيسير يَضجر منه أهل الخاصّة وما هم بمحقّين في ضجرهم إذ لو امتثلوا لوصايا العلم الكلّيّ لبان لهم أنّ من أشدّ ما يقترن بوظائفهم تعقّبَ الطّرق الّتي تقدّم بها معارفهم إلى

من يعرفها من النّاس وإلى من لا يعرفها ، وليس أبعد خطرا في حقل النّظريّة المعرفيّة من شأن اللّغة التي يكتب بها البحث في اللّغة .

وإذ طغت الكتابات الّتي من نمط التّيسير اطّرد الظّن لدى خاصّة العلماء أنّ ما يتلقّاه قارىء العربيّة لا يعدو أن يكون كلاما يَنشد به واضعه رفع الأمّيّة أو يطلب الشّهادة له بأنّه فارَقها . وفي هذا الظّن إجحاف بالعربيّة وبأهلها . فمكتبتها اليوم على غير ما قد يُظنّ بها من خصاصة في مادّة اللّسانيّات ، ولو راجع المرء منطلق التّأليف في ما كان يكتب بعنوان «علم اللّغة» ثم يستصحب المصنّفات المتعاقبة طيلة العقود الأربعة الماضية فيضيف إليه المقالات الغزيرة في نوعها وعددها سواء ما تحتضنه الدّوريّات المختصّة أو ما تتسابق إليه النّشريّات السّيّارة ذات الرّواج الثّقافيّ الغالب فإنّه يدرك أنّ عزوف المختصّين عمّا يكتبه أهل الضّاد في هذه المعارف حيف فكريّ قد يُحدث يوما — لو تواصل — قطيعةً معرفيّة يعسر بعده رتقها .

وآخر ما يحضرنا من عائقات نهضتنا اللّسانيّة — ولعلّه أقوى الأسباب اقترانا بموضوع كتابنا — ازدهار الدّراسات القطاعية وضمور الأبحاث النّظريّة : فاللّسانيّات علم يتأسّس على جذع كلّيّ يتفرّع أفنانا بحسب المشارب وحقول الاهتمام ، وذاك الجذع في كل المعارف هو الجانب النّظريّ من ذلك العلم . وبينما اشتغل اللّغويّون العرب بفروع المعرفة اللّسانيّة في جوانبها الصّوتيّة والتّركيبيّة والدّلاليّة وغيرها فأتوا فيها بزاد تحليليّ وتأليفيّ مناطه العربيّة منطلقا والاستنباطُ التجريديّ مصبّا ، اقتصر اهتمامهم في المستوى النّظريّ على جانب التّعريفات ممّا يتّصل بحدّ العلم وضبط موضوعه ورسم خِطط مناهجه ، فضمر الإبداع التّنظيريّ وتقلّص الإشعاع المعرفيّ فخفيَت أبعاد البحث اللّغويّ المعاصر حتى كاد المتتبّع من المريدين ألّا يتصوّر للّسانيّات آفاقا كلّيّة تنحو بها منحى المعارف الكونيّة، وما لم يروِّض الذّهنُ برياضة العقل الخالص في قواعد العلم ومعادلاته فيسلكَ سبيل المتاهات بحثا عن منافذ الجوهر فاتحا أقفالها بما يؤسّس لها منطقا هو المنطق

النّوعيّ لذلك العلم تنكشف به أسراره وتتركّب عليه بنيته فإن العلم المخصوص يضيق عن استيعاب نواميس العقل المدرِك فيعجز عن شدّه إليه .

الفصل الثاني

في موضوع العلم :

حدّ اللّغة بين المعيار والاستعمال

اللّسانيّات علم موضوعه اللّغة ، ومن بَدائه المعرفة أن يحدّد العلم موضوعه تحديدا مفهوميّا . أمّا نقد نماذج الحدّ وضبط القواعد التّعريفيّة بمنطلقات نظريّة فمن مشمولات فلسفة العلم وهي القائمة على النّظر في أصول المعرفة النّوعيّة الّتي هو منضو تحت قوامها ، لذلك يتعاقب على قضايا الحدّ العلم نفسه ثمّ أصوليّته النّوعيّة .

وتحديد موضوع العلم غير تحديد العلم ، ولئن بدا للنّظر الأوّل أنّ حدّ العلم يسبق حدّ موضوع العلم فإنّ البناء المعرفيّ يقتضي أن تترتّب الأمور من حيث المنطق ترتّبا يخالف ما هي عليه من حيث الحاصل ، وفي هذا المقام يتقدّم تعريف العلم لموضوعه على تعريفه لذاته لأنّ العمليّة الأولى ينجزها العارف بالعلم ، فهي إجراء داخليّ ، أمّا الثّانية فيضطلع بأمرها ناقد العلم حالما يستكشف مقولاته ونواميس استدلاله ، فهذه العمليّة من الإجراءات الخارجيّة .

ولئن تيّسر للعالم أن يعرّف الظّاهرة الّتي هي موضوع علمه دون أن يردف إلى ذلك بالضّرورة عمليّة تحديد العلم الّذي ينكبّ على تلك الظّاهرة فإنّ نقد الأسس الّتي ترتكز عليها المعرفة النّوعيّة الخاصّة بعلمه لا يتسنّى إلاّ

بالاستناد إلى ضبط خصائص الظّاهرة الّتي يتّخذها العلم موضوعا له ، معنى ذلك أنّ حدّ موضوع العلم قد يستغني عن حدّ العلم ولكنّ حدّ العلم ذاته لا يكون أبدا في غنى عن حدّ موضوع العلم ، وتأويل هذا في مقامنا أنّ اللّسانيّات يتعيّن في حقّها أن تعرّف الظّاهرة اللّغويّة أكثر ممّا يتوجّب عليها أن تعرّف نفسها ، ذلك أنّ تحديدها للحدث اللّغويّ هو الّذي يعطي ذوي النّظر المعرفيّ المادّة الّتي منها يستخلصون تعريفهم لعلم اللّسانيّات من موقع النّقد التّأليفيّ الكاشف لأصول المعرفة المخصوصة .

ومعلوم أنّ اللّسانيّات لم تكن أسبق المعارف البشريّة إلى اتّخاذ الظّاهرة اللّغويّة موضوعا للبحث ، فهي لا تستمدّ شرعيّتها المعرفيّة من اكتشاف مادّة العلم ولكن تستقيها من علّة أخرى نبيّنها في مقامها . والحاصل في هذا المضمار أنّ ما تختصّ به اللّسانيّات في حدّها لموضوعها الّذي هو الظّاهرة اللّغوية لا يتكشّف إلاّ متى استصفينا من تاريخ الفكر البشريّ مقوّمات تعريف الحدث اللّغويّ كما استقرّ عرفه عليه .

وممّا يتحرّى فيه المشتغل بقضايا الحدّ فصل عناصره بغية نظمها على منوال من التّباين النّوعيّ سواء أكان المعرّفون ، من ذوي الاختصاص ، حريصين على تمييز العناصر المركّبة للحدّ أم متوسّلين بالمجموع زاهدين في ضبط خصائص الأجزاء ، وبوسعنا أن نقرّر منذ البدء قانونا تعريفيّا يرتكز على فصل منطقيّ بين هويّتين تتوزّع إليهما العناصر الدّاخلة في تركيبة الحدّ : هما هويّة الأجزاء الّتي تتضافر على تعريف الظّاهرة تعريفا عضويّا إذ تحصر معطيات البنية الذّاتيّة . ثمّ هويّة العناصر الّتي يتألّف منها تعريف الظّاهرة وظيفيّا بحيث تقدّر منزلة الأجزاء المساهمة في تركيب الكلّ من حيث تحويل البنية الذّاتيّة إلى وظيفة إنجازيّة .

لقد كان اللّغويّون ، ممّن يصطلح عليهم اليوم بعد نشأة اللّسانيّات وحصولها على استقلالها المعرفيّ بفقهاء اللّغة ، يضعون المسلّمات المنهجية

فيستقي منها الفلاسفة ما به يؤلّفون النّظريّة اللّغويّة الكلّيّة ، وبهذا التّقدير بدا أنّ حظّ النّحاة من ضبط فلسفة اللّغة نزير إذا ما قيس إلى حظّ الفلاسفة ، وقلّما حرص اللّغويون عبر تاريخ الفكر البشريّ على استبقاء حقّهم في التّنظير المجرّد إلّا روّادَ الحضارة العربيّة الإسلاميّة وهو ما أثبتناه في غير هذا المقام .

على أنّ القدماء ــ لغويّين وفلاسفة ــ قد انتهوا إلى أسس نظريّة غدت منطلقات في حدّ الظّاهرة اللّغويّة يصدر عنها الجميع بلا استثناء، وهذه القواسم المشتركة هي الّتي تعنينا في هذا السّياق المحدّد إذ منها نستشفّ القضيّة النّظريّة أساسا .

فلقد اطّرد في العرف البشريّ تعريف اللّغة بأنّها جملة رموز متواترة بين أفراد المجموعة البشريّة الّتي تتحوّل بفعل الرابط اللّغويّ إلى مجموعة فكريّة حضاريّة ، وهذه الرّموز سواء أكانت ملهمة إلهاما أم منبثقة انبثاقا فإنّها تمثّل ضربا من التّسليم الضّمنيّ بين مستعمليها ، ثمّ إنّها ترتبط فيما بينها بقوانين ، وبفضل هذه القوانين تنصهر الرّموز الجزئيّة في شبكة من القواعد المجسّمة لبناء اللّغة الكلّيّ .

وحيث إنّنا نُعْنَى في هذا السّياق بالمنطلق الفكريّ أكثر من عنايتنا بمظاهره الإجرائيّة فإنّ القضية الأساسيّة تكمن في موقف القدماء من تلك القوانين الّتي تُحدِّد مسيرة اللّغة وصيرورتها . فلقد كان موقفهم إزاءها آنيّا هو إلى السّكون أقرب منه إلى الحركة ، وهذا ما يفسّر تصوّرهم لطبيعة القواعد اللّغويّة إذ اعتبروا ــ بضرب من التّسليم المسبق ــ أنّها قواعد قارّة وبقرارها تجنح نحو البقاء ، وهكذا تعاملوا معها فكريّا على أساس أنّها ذات سمة أبديّة .

وانطلاقا من هذا الاعتبار اتّسمت كلّ الدّراسات اللّغويّة فيما مضى بما أصبح يسمّى «النّظرة الصّفويّة» نسبة إلى مبدإ المحافظة على «صفاء» اللّغة ، ذلك أنّ القدماء كانوا يعتبرون أنّ كلّ تغيير يطرأ على قواعد اللّغة إنّما هو

انتهاك لأبديّة قوانينها ، فهو بالتّالي تجنٍّ على اللّغة وتسلّط على أهلها فيكون شأنه بمنزلة البدعة ، وفي كلّ بدعة عدول وانحراف . وما إن يظهرُ الشّذوذ حتّى تنبريَ المجموعة لمقاومته . وهذا ما يفسّر كيف تولّد عن النّظرة الصّفويّة مبدأ المقاييس التّقنينيّة الّتي تنطلق من الموقف الزّجريّ لتتّخذ من «المعيار» حقّ زجر «الاستعمال» .

ولقد ترجمتْ هذا الموقفَ من اللّغة نوازع عدّة منطلقها أنّ القدماء حدّدوا اللّغة بحدود الظّاهرة الكلّيّة : تُركّبها أجزاء تتآلف فتتفاعل عضويّا طبق السّنن المقرّرة والقوانين المستنبطة ، وأيّ عدول عن النّمط القائم يُحِلُّ التّنافر محلّ الائتلاف فتندكّ الصّورة الكلّيّة وتتفكّك الظّاهرة في بنائها فتنخرم وظائفها بانخرام أعضائها .

أما تلك النّوازع فمنها موقف المفاضلة بتصنيف مراتب الاستعمال اللّغويّ إلى منازل سلّميّة والحكم لبعضها على بعض ، ومنها الموقف الأخلاقيّ وبه يرتبط سلّم القيم ارتباطا متناسبا مع مراتب الإفصاح ودرجات حذق «المعيار» ، بل من الحضارات الإنسانيّة ما جاءتنا بنصوص صريحة اقترن فيها ــ عند مفكّريها ــ تحريف اللّغة بانحراف الخلقة .

فالجامع بين المواقف الّتي اتّخذها الأسبقون حيال الظّاهرة اللّغويّة في معيارها واستعمال الإنسان لها متجسّم في أنّها مواقف «تقويميّة» تحرص على إرجاع المنحرف قويما والمعوجّ مستقيما ، وفي أنّها «تقييميّة» تُجري أحكامها في ضوء سلّم القيم الّذي تستند إليه . وبهذا التّقدير تُنْعَتُ اليوم دراسات الأقدمين أو السّالكين مسلكهم بأنّها معياريّة ، والقصد أنّها تحتكم إلى المعيار فترضخ الاستعمال إليه .

فهذا إذن أوّل الركنين في تعريف القدماء للظّاهرة اللّغويّة وفقا للقانون المنطقيّ الّذي أسلفناه والّذي يدور معه كلّ حدّ تعريفيّ على محورين : محور الهويّة الذّاتيّة ثمّ محور الهويّة الوظيفيّة . فلئن أذعنت تصوّرات القدماء

لطبيعة اللّغة إلى جاذبيّة القانون ، والقاعدة ، والنّمط ، والسّنن ، والمعيار ، فماذا كان الرّابط الجامع بين تصوّراتهم للرّكن العمليّ التّطبيقيّ من الظّاهرة اللّغويّة ، نعني وظيفتها ؟

لقد كانت الفكرة المطّردة حول وظيفة الظّاهرة اللّغويّة متمثّلة في أنّها تعمل على كشف ما في الفكر البشريّ من معانٍ وتصوّرات ، فغايتها من الوجهة الوظيفيّة التّعبير عن عمليّة التّفكير لدى الإنسان بما يفضي إلى تطابق مضمون اللّغة مع مادّة العقل .

فالكلام في التّصوّر القديم يعدّ إجمالا كالوعاء تنصهر فيه مضامين الفكر وما يصدر عنه من تجلّيات ، واستنادا إلى هذه المنطلقات اعتبر الأسلفون أنّ إماطة اللّثام عن مخزون الفكر هي علّة وجود اللّغة وغايتها القصوى في نفس الوقت .

كذا يتراءى مدار التّصوّر القديم للّغة كامنا في اعتبار الحدث الكلاميّ مرآة تنعكس خلالها صور التّفكير ، ثمّ تنكسر على سطحها منافذ الفكر الإنساني السّاعي إلى إدراك مضامين ذلك الفكر المجلوّ على حدّ ما تنكسر أشعّة الضّوء على الصّفائح المصقولة . وبهذا النّمط تتكشّف اللّغة عن عمليّتين : عمليّة تصوير الفكر المتكلّم ، وعمليّة الفكر المتفهّم لمادّة الفكر المبلّغة ، فقد تصوّر القدماء أنّ اللّغة لوحة ترسم منعطفات الفكر الإنسانيّ في إبلاغه وتقبّله .

فما عسى أن تكون ثمرة هذه التّقديرات المبدئيّة لدى روّاد الفكر اللّغويّ الأسلفين ؟

من هذا التحديد يمكن الجزم بأنّ علاقة اللّغة بالفكر في تصوّر القدماء تتحدّد جدلا بما يؤول إلى معادلة متسلسلة مؤدّاها أنّ اللّغة هي التّفكير يتحرّك ليحرّر نفسه فيدرَك ثم يدرِك نفسه بنفسه .

وتمثّل هذه المعادلة قضيّتين : الأولى أنّ التّطلّع إلى محتوى الفكر متعذّر خارج حدود اللّغة وبالتّالي فإنّ اللّغة سبب نتوسّل به إلى الفكرة . وحيث إنّ هذا السّبب ضروريّ متحتّم فإنّه من حيث الاعتبار والتّقدير قائم مقام ما يتمخّض عنه وهو الفكرة .

أمّا القضيّة الثّانية فتتمثّل في أنّه لا تفكير بلا لغة ولا لغة بدون تفكير وهذا مرماه ألاّ كلام بغير محتوى ، فما لم ينطو على مضمون فهو لغو كتصويت غير ذي معنى ، ويتبيّن من المعادلة نفسها أن علاقة اللّغة بالتّفكير علاقة إجرائيّة وعلاقة انعكاسيّة في الآن معا : هي إجرائيّة لأنّها تتسلّط على الخارج فباللّغة يُفْهِمُ الإنسان غيره مادّة فكره . واللّغة هي الّتي تنجز عمليّة الإدراك الخارجيّ ثمّ بها أيضا يتسنّى للفكر المتكلّم أن يَفهم مادّة تفكيره ، فإذا بالنّاطق يستحيل مادّة للإدراك شأنه في ذلك شأن المنطوق به .

هكذا ساد لدى القدماء اعتبار اللّغة ظاهرة كونيّة ذات تجلّيات متعالية : هي في ذاتها كيان علويّ متسام ، وهي في وجودها الأكمل صفاء خالص ونظام سني . أمّا الكلام ـــ هذا الاستعمال الّذي يجريه عليه المستخدمون لها من أبناء الآدميين ـــ فهو تجسيدٌ لها ، وفي كل تجسيد حدّ وتحديد يحدثهما فاعل التّجسيد على ما وقع عليه فعله ، بهذا المسلك نزع الماضون إلى أن يَصبغوا على اللّغة خصائص الإطلاق فقرّبوا بينها وبين فكرة الرّوح تقريبا مجازيا عند الوضعيين منهم ، وحقيقيا عند الغيبيّين ، والكلّ مجمعون على أنّ الموجود المطلق إنّما هو مطلق لأنّه متحرّر من قيدَيْ الوجود المادّيّ : قيد الزّمان وقيد المكان ، وإذ قد اعتُبرت اللّغة روحا والكلام تجسيدا ، فقد عدّ بمنزلة حلول المطلق في حيّز المادّة : إذا نزل من برزخه حلّت به عوارض الزّمان والمكان فآل إلى ما تؤول إليه المادّة في الوجود : تآكلٌ فانحلالٌ ففناء . واللّغة ما إن تحلّ في العبارة حتّى تذعن إلى تلك الاقتضاءات ، وهذا ما يفسّر كيف أنّ الإنسان ـــ في تقدير السّالفين ـــ يشوّه اللّغة إذ يستعملها فيكون الكلام سلخا للّغة على حدّ ما يدنّس الجسدُ الأرواح .

عن هذا الّذي أسلفنا نتج مبدأ جوهريّ في التّفكير اللّغويّ القديم مداره أنّ اللّغة في شكلها التّجريديّ هي أساس كلّ تنظير ، فيكون المعيار هو الأصل بينما يكون الاستعمال فرعا عليه فهو عارض من عوارض التقدير والاعتبار .

واذ قد بان المنطلق المبدئي الّذي على أساسه حدّد الفكر البشريّ قديما تصوّره للظّاهرة اللّغويّة ، ثمّ انجلت المستخلصات النّظريّة الّتي يفضي إليها ذاك التّصوّر بالضّرورة فإنّه بوسعنا استجلاء مقوّمات الفكر اللّغويّ الحديث في تعريفه للّغة وضبطه للعلاقة الحاصلة بين قطبي الدّوران : قطب المعيار وقطب الاستعمال. وليكنْ استجلاؤنا ممتثلا مبدئيا للثّنائيّة المنطقية التي تفصل حدّ الظّواهر بواسطة رسم بُناها عن حدّها بواسطة ضبط وظائفها كما سلف أن أوضحناه .

فأما من حيث التّعريف الباطنيّ الّذي يرتكز على كشف التّركيب العضويّ للظّاهرة في مكوّناتها فإنّ النّظريّات اللّسانيّة المعاصرة على اختلاف وجهات التّقدير المبدئيّ بينها وافتراق مناهجها في المعالجة التّطبيقية قد احتفظت بقدر مشترك من المنطلقات التّعريفية لعلّ معظمها قد سنّ قواعده باعث الرّؤية اللّسانيّة المعاصرة في محاضراته على منابر جامعة جنيف فيما بين 1907 و 1913 ، غير أنّ تحرّر الفكر اللّغويّ الحديث من قيود التّصنيف النّظريّ الضّيّق هو الّذي أضحى يمكّننا من إجراء التّحليل النّقديّ لنقف به على المقوّمات المعرفيّة الّتي تربط مضمون العلم اللّغويّ بقواعد التّصوّر الفكريّ فيتوافد بذلك النّقد العلميّ مع العلم النّقديّ الّذي هو قوام فلسفة المعارف .

وأوّل ما نتوصّل إلى استنباطه على النّهج المعرفيّ هو أنّ مكوّنات هذا التّعريف العضويّ للّغة في الفكر اللّسانيّ الحديث متدرّجة ، تتضافر وتتكامل في حركة تصاعديّة منحاها من الجزء النّوعيّ إلى الأجزاء المتمايزة ومن هذه إلى الكلّ النّسقيّ ، وسنتبيّنه .

لقد أقامت اللّسانيّات جوهر تعريفها للظّاهرة اللّغويّة على مفهوم العلامة من حيث هي « دليل » لا يدلّ في بدئه بمقوّمات رمزيّة وإنّما يكتسب دلالته باتّفاق عارض يضفي عليه قيمة الرّمز دون أن يحوّله إلى رمز ، ولئن جرى على لسان المختصّين وغير المختصّين تعريف اللّغة بأنّها جملة من الرّموز فما ذلك — على تقديرنا — إلاّ من باب المجاز في اللّفظ والسّعة في الاستعمال لأنّ للرّمز خاصّيّات محدّدة تنفي عنه جزءا غير يسير من الاعتباط كاتّخاذ صورة الأسد تعبيرا عن مفهوم القوّة وصورة السّيف تعبيرا عن العدل والنّجم المخمّس تعبيرا عن أركان الإسلام ، فكلّ ذلك من باب الرمز لحصول القرينة بين الدّالّ والمدلول كما سنبيّنه في الفصل الرّابع . أمّا اللّغة فهي — في مكّوناتها المبدئيّة — مجموعة من العلامات تترابط فيما بينها ترابطا عضويّا ، ومعنى الارتباط في هذا السّياق أنّ العلامات تحكُمها علاقات من التّوافق أو التّطابق ، ومن الاختلاف أو التّضادّ ، ومن التّناظر أو التّباين ، مما ينشىء بينها شبكة من القرائن تتجاذب أطرافها أو تتدافع فتتحوّل الرّوابط إلى نظام من العلاقات تتجاور أفقيّا وتتراكب عموديّا فإذا هي نسيج متكتّل الأبعاد .

هكذا نفهم الأسس النّظريّة الّتي تسوّغ لنا ما يتواتر في عرف اللّسانيّات من اعتبار اللّغة مجموعة من العلاقات الثّنائيّة القائمة بين جملة العلامات المكوّنة لرصيد اللّغة ذاتها ، وعندئذ نستسيغ أيضا ما دأب عليه اللّسانيّون من تعريف العلامة بأنّها تشكّل لا يستمدّ قيمته ولا دلالته من ذاته وإنّما يستمدّهما من طبيعة العلاقات القائمة بينه وبين سائر العلامات الأخرى .

غير أنّ مبدأ القيمة الإخبارية الّذي يصدر عن وجود العلاقات يظلّ متعذّرا ما لم تنتظم تلك العلاقات ذاتها انتظاما يؤهّلها لقابليّة التّصنيف ، وليس للّسانيّ من مهمّة في خاتمة المطاف سوى استنباط الشّبكة التّصنيفية الّتي تقوم عليها الظّاهرة اللّغويّة ممّا يتيح له استطلاع مقوّمات الانتظام الدّاخليّ عبر اكتشاف النّواميس المحدّدة لبنية اللّغة والمحرّكة لوظيفتها في آن معا .

ولعلّ هذا الأسلوب في تصوّر علاقة عالم اللّسان بموضوع علمه هو الّذي جعل روّاد بعض التّيارات في تعريفهم الظّاهرة اللّغويّة يتوسّلون بمفهوم البنية مرجّحين بذلك عنصر الهويّة العضويّة على الماهية الوظيفيّة ، والّذي نستبقيه — ونحن على درب التّنظير المعرفيّ — هو أنّ حدّ اللّغة بأنّها علامات منتظمة قد حتّم إرساء مفهوم البنية من حيث هي كلّ يقوم على ظواهر مترابطة العناصر ماهيةُ كلّ عنصر ووظيفته وقفٌ على بقيّة العناصر فلا يتعيّن أحدها إلّا بعلاقته بالعناصر الأخرى .

أمّا التّعريف الوظيفيّ للظّاهرة اللّغويّة فقد تأسّس في اللّسانيّات المعاصرة — على اختلاف مشاربها — انطلاقا من ملاحظة استقرائيّة وقف عليها رائدها الأوّل في مطلع القرن ثمّ تدفّقت وتكاملت بتعاقب الأعلام وتوالي النّظريّات .

ففي البدء نلحظ أنّ اللّغة تقتضي بالضّرورة قوانين تسيّرها وتحفظ انتظامها ، ولكنّ استعمال اللّغة لا يتوقّف على معرفة واعية لتلك القوانين ، ومنطلق الأمر في قضيّة الخال أنّ الحدث الكلاميّ يكتسب تلقائيًا عن طريق «التّحصيل بالأمومة» غير أنّ هذا الاكتساب الأموميّ سرعان ما يتحوّل إلى ضرب من الإدراك الخفيّ لقوانين تلك اللغة ، ذلك أنّ الظّاهرة اللّسانيّة من شروطها الأوّليّة أنّها عقد جماعيّ يلتزم به الفرد ضمنيًا بعد أن يحذق استخدام ما تنصّ عليه بنوده الصّوتيّة والنّحويّة والمعجميّة والدّلاليّة .

لذلك كلّه اتّسق العرف اللّسانيّ محدّدا اللّغة وظيفيًا بأنّها أداة الإنسان إلى إنجاز العمليّة الإبلاغيّة في صلب المجتمع مّما يُطوّع تحويل التّعايش الجماعيّ إلى مؤسّسة إنسانيّة تتحلّى بكلّ المقوّمات الثّقافيّة والحضاريّة .

ولكن لمّا كانت اللّسانيّات تنشد منزلة العلم الكلّيّ في تقرير حال الظّاهرة اللّغويّة مبتدئة بالحدث العينيّ وقاصدة إلى الحقائق الكونيّة أفلا يتعيّن على ذوي الاهتمام من المختصّين بتنظير الأعماق المعرفيّة لعلم اللّسان أن يتعقّبوا تجلّيات الحدث الكلاميّ عسى أن يستنبطوا السّلك الرّابط بين التّعريف

العضوي والتّعريف الوظيفيّ للّغة ! أو قل متسائلا ما هي الأسس المنطقيّة الّتي تجيز صيرورة «البنية» إلى «وظيفة» بل ما الّذي يقنع على صعيد المجرّدات الذّهنيّة انقلاب «العلامة» في مقامنا هذا إلى «رسالة إبلاغية» !

إن أصل كلّ علامة هو مبدأ «التّشكّل» ولكنّ أصل التّشكّل هو توفّر صورة حسّيّة تدرك عبر إحدى قنوات الحواسّ الخمس من البصر والسّمع واللّمس والشّمّ والذّوق ، فإذا ارتبطت هذه الصّورة الحسّيّة باصطلاح مّا بين طرفين متخاطبين على أقلّ تقدير نشأت «العلامة» .

فَأَنْ يُشترط في هذه الصّورة أن تكون «حسّيّة» فلأنّ الصّورة بمعناها المطلق لا يتعذّر أن تكون ذهنيّة خالصة ، بحيث تنفصم عن عالم المحسوسات لتستقرّ فحسب في عالم المجرّدات ويصبح توظيفها اصطلاحيّا من الأمور المستحيلة .

وأَنْ يَنبنيَ على هذه الصّورة الحسّيّة «اصطلاح ما» فلأنّ التّشكّل الصّوريّ في ما تدركه الحواسّ لا يدخل تحت حصر في هذا الوجود ، ولكنّ الصّور الّتي تقترن بدلالة يتعارف عليها النّاس في تعاملهم بها واستعمالهم لها عدد مخصوص لا يتعذّر — على الأقلّ من النّاحية النّظريّة — إدخاله تحت الحصر .

فهذا إذن ما يجعل العلامة تفصح عن وجودها بمجرّد ارتباط «الشّكل الحسّيّ» بمبدإ «المواضعة» ، أمّا هذه المواضعة نفسها فممكنة التّحقّق مع كلّ قناة حسّيّة إذ الشّرط فيها قيام الاصطلاح حولها ، ولئن بدا بيّنا كيف يمكن لأحدنا أن يواضع غيره على جملة من الأصوات إذا فاه بها دلّت على معنى يحدّدانه سلفا ، أو يواضعه على أنّ صورة مرسومة بالخطّ إذا رفعها أفادت خبرا معيّنا فكذلك يجوز التّواضع على أشياء لا تكون قناتها السّمعَ كما في حالة التّصويت ولا البصر كما في حالة الصّورة المرسومة خطّا ، وإنّما اللّمس مثلا كما في طريقة (براي) للكتابة بالحروف البارزة أو الذّوق

كما لو عقدت اتّفاقا مع أحد مجالسيك أنّك إذا أدرت على جمعٍ حضور لديكما قهوة ظاهرة «الحلاوة» فمعناه تيسير المحاورة والجنوح بالمفاوضة نحو فضّ المشاكل المبسوطة ، وإذا أدرت قهوة مرّة المذاق فمعناه التّعسّر والمضايقة .

وليس متعذّرا أن يقوم اصطلاح مماثل حول طبيعة الرّائحة الّتي تطلقها من القوارير النّافثة للعطورات لتدلّ بها على أشياء تحدّدها سلفا . فيكون الشّمّ هو قناةَ التّخاطب «العلامي» .

ولكنّ العلامة قد تتعدّد أو تتكاثر فلا تبقى إشارة فرديّة تقوم بذاتها ولذاتها بحيث تفضي إلى دلالة معزولة ، فإن هي تعدّدت وارتبطت بجنيساتها ارتباطا متّصلا بنوعيّة الدّلالات الّتي تفيدها جميعا تحوّلت إلى شبكة من العلاقات ، وعندئذ تنشأ «بنية» تكون حصيلة اندراج العلامة في نسيج متماثل . وقد تظلّ البنية النّاشئة فريدة معزولة ، وقد تتعدّد وتتكاثر ضمن ارتباطات جديدة بينها .

ويتّضح ذلك في مقامنا بما تنبني عليه اللّغة فهي في ركنها الأوّل أصوات ، والأصوات علامات دالّة يطلق عليها مصطلح الصّواتم (الفونيمات) وهي تترابط منسجمة في تكامل بحيث تشكّل بنية هي «البنية الصّوتيّة» ، وكذلك الألفاظ إذ تولّد «البنية المعجميّة» والجمل إذ تفضي إلى «البنية التّركيبيّة» ومن كلّ ذلك تنبع «البنية الدّلاليّة» .

فالبنية إذا تعدّدت وصارت بنى يتماسك بعضها إلى بعض تماسكا كلّيّا ثمّ ارتصفت أفقيّا وعموديّا في تجاور حينا وتراكب حينا آخر تأسّست مِنضدة متكاثفة لها طواعيّة الإذعان إلى قوانين علم التّصنيف المعرفي ، وعندئذ تتحوّل البنى المتراصفة إلى «نظام» .

غير أنّ النّظام هو الآخر ينطبق عليه ما انطبق على البنية والعلامة فقد

يكون وحيد الجانب ، فريد البعد ، بحيث تنغلق دائرته على جنس مادّته الأساسيّة ، وقد يكون متعدّدا متضافرا وهذا شأن اللّغة : فهي في طبيعتها الأساسيّة نظام صوتيّ اصطلاحيّ يستند إلى البنى الأربع الآنفة الذّكر — الصوتمية والمعجميّة والتّركيبيّة والدّلاليّة — ولكنّها في تحقّقها وإنجاز مستعمليها لها تستدعي شبكة من الأنظمة المتعدّدة كلّ واحد منها يفعل فعله في تحقيق الرّسالة الأدائيّة فإذا بالدّلالة حصيلة تضافر أنظمة إذا كان النّظام الكلاميّ أهمّها فإنّ سائرها يواكبه مكمّلا إيّاه : فمن ذلك النّظام الإشاريّ حيث يتدخل ما ليس بلغويّ في الإبلاغ اللّغويّ ، ومن ذلك النّظام النّبريّ ويسمّى «فوق — المقطعي» ، ومن ذلك أيضا النّظام السّياقيّ والنّظام الإيحائي ونظام المقام الّذي يندرج فيه التّخاطب باللّغة ...

فالنّظام إذا تعدّد فصار أنظمة ثمّ كانت تلك الأنظمة متكاملة تنصهر في نسق متوائم حصلنا عندئذ على «جهاز» وبهذا الاعتبار تعدّ اللّغة جهازا ، ومعلوم أنّ شرط كلّ جهاز أن تكون حركته الكلّيّة حصيلة انسجام متواقت بين آليات مختلفة كمحرّك السّيّارة إذ تتضامن فيه حركة الآليّات المتنوّعة : آليّة البنزين وآليّة الكهرباء وآليّة الهواء وآليّة الماء إذا توفّرت .

فلعلّ تعاضد الأنظمة المختلفة داخل الظّاهرة اللّغويّة مما يخول لها اكتساب صورة الجهاز هو الّذي يعنيه المنظّرون حين يصفونها بأنّها نظام من الأنظمة ، غير أنّ الّذي يختصّ به الحدث اللّسانيّ هو أنّه جهاز غير ميكانيكيّ فآليّاته الكامنة فيزيولوجيّة وعصبيّة ونفسيّة وإدراكيّة ، أمّا آليّته الظّاهرة فهي تواصليّة جماعيّة ، ولذلك فإنّ الجهاز اللّغويّ في ارتباطه بوظيفته الّتي هي الإبلاغ يتحوّل إلى مؤسّسة ، وبما أنّ هذه المؤسّسة تقوم على عقد ضمنيّ بين أفراد المجموعة البشريّة المتآلفة بحيث يمتثل الفرد لبنود العقد الجماعيّ أكثر ممّا يتصرّف فيها بالإحداث أو الإلغاء فإنّ المؤسّسة اللّغويّة تصبح بمعناها الأشمل «مؤسّسة اجتماعيّة» كما في تعريفات اللّسانيّين منذ نشأة علمهم .

هكذا إذن يتبيّن لنا كيف نستطيع أن نؤسّس من النّاحية المعرفيّة ارتباط الحدّ العضويّ بالحدّ الوظيفيّ في شأن الظّاهرة اللّغويّة أيّا كانت تجليّاتها النّوعيّة، وهو ما يفضي إلى حلّ الإشكال المبسوط سلفا : كيف تتحوّل «البنية» في الحدث اللّسانيّ إلى «وظيفة» وكيف تؤول «العلامة» إلى «مؤسّسة» .

وبوسعنا الآن أن ننقل هذه الصّيرورة الجدليّة إلى سلسلة من المعادلات التّحويليّة تكون :

صورة × قناة حسّيّة = تشكّل .

شكل × مواضعة = علامة .

علامات × علائق = بنية .

بنى × تنضيد = نظام .

أنظمة × نسق = جهاز .

جهاز × وظيفة = مؤسّسة .

مؤسّسة × عقد جماعي = مؤسّسة اجتماعيّة .

فما هو ــ على صعيد فلسفة العلم ونظريّة المعارف ــ المحصول المبدئيّ الّذي جاءت به اللّسانيّات في تعريفها للّغة إذا ما قورن بما استقرّ عليه العرف لدى روّاد الفكر اللّغويّ القديم وقد أجملنا القول فيه .

لقد خرجت اللّسانيّات باللّغة من حصار اعتبارها ظاهرة انعكاسيّة كالكتلة من القيم تصدر عن ذاتها لتعيَ نفسَها بنفسها وهو مدار تعريف الكلام من زاوية علاقة اللّغة بالفكر ، وحيث فكّ هذا الحصار المتوارث فإنّ اللّغة أصبحت تتنزّل قبل كلّ شيء في إطارها الأدائيّ الّذي هو الحوض الحيويّ

لها ، ويمكن أن نقدّر على هذا الأساس أنّ اللّسانيّات قد أبرزت تعريف اللّغة بوظيفتها الّتي هي الإبلاغ ، ثمّ لمّا عملت على تفسير تحقّق هذه الوظيفة انكبّت على فحص المقوّمات التّكوينيّة فأردفت إلى التّعريف الوظيفيّ تعريف اللّغة بنيويًا فاكتملت حلقة الدّائرة منطقيًا من حيث أسس الحدّ .

فاللّغة تعرّف كلّيًا بالغاية الّتي تتحقّق بواسطتها ، وبهذا الاعتبار ينتفي كلّ تصوّر للّغة أو إدراك لها إلاّ في سياق ترابط يَعْقِد بين طرفين يتحاوران بالكلام ويتفاعلان فيه . وإذ تُعرَّف اللّغة بغايتها ينتقض في حقّها أن تكون هي نفسها غاية : إنّما هي وسيلة أداء ، هي مطيّة تركبها الرّسالة الدّلاليّة الجامعة بين شخصين على أقلّ التّقديرات العدديّة .

وهكذا كفّت اللّغة عن أن تكون ماهيّة مجردة وأصبحت ظاهرة بشريّة شأنها شأن سائر الظّواهر الإنسانيّة غير المادّيّة ، كما كفّ الفكر البشريّ عن اعتبارها «روحا» يتجسّد في الكلام الّذي هو الاستخدام التّعبيريّ لها بحيث ما إن تتنزّل فيه حتّى تتدنّس كما تتدنّس الرّوح بحلولها في الجسد ، فاليوم — مع اللّسانيّات — لم يعد ممكنا أن نبحث عن عِلّة وجود اللّغة أو شرعيّة بقائها في غير الحدث التّعبيريّ ، فالكلام — من حيث هو الإنجاز الفعليّ للّغة — يعدّ الإطار الشّرعيّ لحياة الظّاهرة اللّسانيّة .

ولمّا انصبّت الرّؤية العلميّة الحديثة على الحدّ بالوظيفة أكثر من الحدّ بالبنية العضويّة ، ممّا خوّل لنا اكتشاف الانسلاخات المعرفيّة الّتي تتولّد في سلسلة معادلاتها الأبعادُ الوظيفيّة انطلاقا من المكوّنات الذّاتيّة الأولى ، فإنّ اللّغة قد غدت وحدها الكفيلة بإعطاء المرء مقوّماته الإنسانيّة عبر تمكينه من إجراء العمليّة التّواصليّة ، ولو رمنا استغراق العمق الانطولوجي لقلنا إنّ اللّغة هي العامل الجوهريّ في إخراج الإنسان الفرد من عزلته الوجوديّة ، وهي العنصر الفعّال في تلطيف حدّة انقطاع تجربة الإنسان عن تجربة أخيه الإنسان إذ كأنّما تغدو اللّغة نقطة تقاطع الوقائع المعيشة وبالتّالي مركز التقاء الفرد بالفرد . وليس شيء من هذا ممكنا بغير الإنجاز الوظيفيّ للّغة .

لقد أسلفنا في بداية هذا الفصل كيف استقرّ العرف في الفكر اللّغويّ القديم على عقد علاقة مخصوصة بين المعيار والاستعمال مدارها أنّ المعيار ــ وهو القانون او القاعدة أو السّنن أو النّمط ــ هو سيّد الاستعمال ، له عليه حقّ الطّاعة فإن لم يمتثل فله عليه حقّ الزّجر . فالاستعمال تابع والمعيار متبوع ، والمعيار مستقرّ والاستعمال محمول حملا على الاستقرار فإن انجذب إلى العدول عدّ ذلك انحرافا يأذن بفساد اللّغة .

أمّا وجهة نظر اللّسانيّات فإنّها تفضي إلى تقدير معاكس ، وصورة ذلك أنّ تعريفها للّغة كما تبيّناه مقام ــ حسب رأينا ــ على فلسفة غائية[1] أكثر ممّا هو مقام على فلسفة عليّة[2] ، ولذلك نستطيع أن نحلّ المنهج الاختباريّ[3] محل المنهج الحتميّ[4] في تقدير صيرورة اللّغة عبر الزّمن ، وهكذا يتلخّص انقلاب الأسس المعرفيّة من فلسفة ماهيّة[5] اعتنقها فقه اللغة القديم[6] وسار بهديها معتبرا أنّ للظّاهرة اللّغويّة حقيقة ماقبليّة يَسبق الجوهرُ فيها الوجود ، إلى فلسفة وجوديّة[7] بموجبها لا تتحدّد للظّاهرة حقيقتها إلّا بعد إدراك كينونتها الإجرائيّة عبر تشكّلها المنجز.

فطبيعيّ أن يكون الأصل في منظور عالم اللّسان عند تعامله مع موضوع علمه وهو اللّغة إنّما هو الاستعمال وأن يكون المعيار فرعا عليه ، وهذه «الأصليّة» الّتي للاستعمال هي من ضربين: أصليّة بالزّمن وأصليّة بالاعتبار، فأصليّة الزّمن ترتبط بأصل النّشأة المعرفيّة إذ من بديهيّات الأمور أنّ الشيء في الوجود سابق لعلمه ، واللّغة ــ أيّا كان اللّسان الّذي تتشكّل فيه ــ قد وجدت قبل أن يعقلها العقل فيضع لها علما هو علمها لأنّه «علم ــ اللّغة» ،

(1) Téléologique
(2) Causale
(3) Empirique
(4) Déterministe
(5) Essentialiste
(6) La philologie
(7) Existentialiste

فالنّاس يتكلّمون قبل أن ينبري منهم من يستنبطون قوانين كلامهم وهذا معناه أنّ الاستعمال من حيث النّشأة في الوجود يسبق المعيار .

وأمّا أصليّة الاعتبار فتتمثّل في أنّ اللّسانيّات تحتكم إلى الاستعمال في أمر تقرير المعيار أكثر ممّا تحكّم المعيار في شأن الاستعمال تحكيما مطلقا، وهنا نقف عند عتبة إشكاليّة تكاد تواجهنا بإحراج معرفيّ : كيف السّبيل إلى أن نتفاهم بواسطة اللّغة لو لم يستقرّ أمرها على معيار يرضخ له الاستعمال ؟ فإن جعلنا الاستعمال قيّما على المعيار أفلا ينتفي مبدأ الانتظام المطرد داخل جهاز اللّغة ؟

وإذ وقفنا على هذا التّساؤل المبدئيّ فإنّ محاولة حلّه تقودنا بالضّرورة إلى أن نعرّج على القضيّة الّتي أثرناها في الفصل الأوّل ضمن عائقات البحث اللّسانيّ في واقعنا المعرفي وهي معركة الوصفيّة والمعياريّة لا من حيث هي غاية في سياقنا هذا وإنّما من حيث ارتباطها بمشكل علاقة علم النّحو باللّسانيّات .

إنّ حسم هذا الإشكال المزدوج لا يتسنّى إلاّ بأن نُدخل في عوامل التّقدير ثنائيّة الآنيّة والزّمانيّة باعتبارها أداة توسّل منهجيّ يفضي إلى صقل المنظور المعرفيّ .

إنّ الحقيقة العلميّة الّتي لا مراء فيها اليوم هي أنّ كلّ الألسنة البشريّة ما دامت متداولة فإنّها «تتطوّر» ، ومفهوم التّطوّر هنا لا يحمل شحنة معياريّة لا إيجابا ولا سلبا، وإنّما هو مأخوذ في معنى أنّها تتغيّر إذ يطرأ على بعض أجزائها تبدّل نسبيّ في الأصوات والتّراكيب من جهة ثمّ في الدّلالة على وجه الخصوص، ولكنّ هذا التّغيّر هو من البطء بحيث يخفى عن الحسّ الفرديّ المباشر ، اللّهمّ إلاّ بوعي لغويّ يصبح فيه الحدث اللّسانيّ مقصدا لذاته فيتّضح عندئذ ما لا تتجلّى مراسمه إلاّ خلال السّنين .

فالألسنة البشريّة لا تتوقّف عن التّغيّر إلاّ إذا انقطعت عن الاستعمال فعدّت ألسنة ميّتة تدرس كحقائق تاريخيّة «أثريّة» شأن عديد اللّغات الّتي نعرفها اليوم بالدّراسة المختصّة لا بالممارسة ، غير أنّ هذا «التّغيّر» الّذي تذعن له الألسنة يختلف في درجته وكثافته بحسب عوامل عديدة ولكنّه يختلف أساسا بحسب انتقالها من الوجود الطّبيعيّ إلى الوجود المعقلن ، فما دام النّاس يتحدّثون باللّغة على فطرهم فإنّ حركة التّغيّر اللّغويّ تبقى هي الأخرى على سجيّتها فلا يحدّها حاجز فإذا أدركوا من الحضارة ما به تنشأ لديهم العلوم والصّنائع ظهرت المؤسّسات المعرفيّة ، وانبثقت بينها مؤسّسة النّحو من حيث هو العلم الكلّي الّذي يقبض على أزِمّة المؤسّسة اللّغويّة لديهم ، وعندئذ يظهر «المعيار» بعد أن كان نواميسَ خفيّة تتحكّم في اللّغة فيذعن لها المستعملون دون وعي لها ولا إدراك ، فوظيفة النّحو إذن هي الخروج بالمعيار من الوجود بالقوّة إلى الوجود بالفعل أي بتحويله من وضع الكُمون إلى وضع التّحقّق .

وعندئذ يصبح المعيار حَكَما على الاستعمال له عليه حق التّوجيه والاعتراض ثّم التّقويم والزجر . فالاستعمال ناموس يستمدّ قوّته من عامل الزّمن والمعيار يستمدّها من قيم تتجاوز الزّمن ، وكذا كان الشّأن في تاريخ اللّغة العربيّة كما سبق لنا ان حلّلناه في غير هذا السّياق ذلك أنّ قيام النّحو ذاته ليس إلاّ إقرارا بسلطة الزّمن على اللّغة ، وفي تاريخ الحضارة العربيّة كلّ الدّلائل على أنّ النّحو قد نشأ انطلاقا من وعي بحتميّة التّغيّر الطّارىء على الظّاهرة اللّغويّة وهذا التّغيّر متجذّر في طبع الظّاهرة ، غير أنّ حركته كانت من التّباطؤ بحيث خفيت عن الحسّ الفرديّ والجماعيّ مثلما تخفى بعض الكائنات عن العين المجرّدة ، فلمّا ظهرت عوامل الضّغط الحضاريّ بُعيد الإسلام تسارعت حركة التّغيّر فأصبحت بادِية للحسّ ، ولم يَعد كَشْفُها رهينَ التّحقيق المجهريّ فَطَفِت عندئذ حساسيّة الوعي بقانون التّغيّر الحيويّ في المؤسّسة اللّغويّة على سطح الأبنية العلويّة المنظّمة للمجتمع .

فالنّحو في تاريخ العربيّة وإن كان قائما على محاولة تنظيم اللّغة بعقلنة

أبنيتها الدّاخليّة فإنّه لم يكن يرتسم لنفسه غائيّة الكشف العلمانيّ لأسرار الظّاهرة اللّغويّة بقدر ما كان امتثالا لاقتضاءات خارجيّة عن اللّغة دعت إلى التّحكّم في نزوعها الطّبيعيّ نحو التّغيّر والتّبدّل ، لذلك قام النّحو ــ لا منظّما للّغة أساسا ــ وإنّما كابحا لجموح التّفاعل بين المؤسّسة اللّغويّة وناموس الزّمن الطّبيعيّ ، فحافز تنظيم اللّغة في تاريخ الحضارة العربيّة هو عقائديّ حضاريّ ، فكان النّحو في أصل نشأته امتثالا دينيّا مذهبيّا أكثر ممّا كان تطلّعا من تطلّعات الفكر نحو عقلنة الحدث اللّسانيّ.

ثمّ إنّ علم النّحو لمّا كان في جوهره معياريّا : يؤكّد في ذاته قانون «مَا يَجِبُ»، فإنّه يتضمّن في منعطفاته بالاستتباع الحتميّ إقرارا بأنّه تقنين مغاير لـ «ما هو كائن» فالفعل ، أو لما هو صائر بالقوّة ، فالنّحو إذن وازع يردع طبيعة الأمور في فطرتها الخِلقيّة ــ شأنه شأن كلّ القوانين الوضعيّة في الحياة الجماعيّة ــ ولذلك فهو محاولة تقيّد حركيّة الصّيرورة الزّمانيّة ، لذلك يجوز لنا أن نقرّر بأنّ النّحو ــ في تاريخ الحضارة العربية ــ هو موقف لا من اللّغة ذاتها وإنّما هو موقف من خصائصها الملازمة لها ، وأبرز تلك الخصائص التّغيّر والاستحالة ، فالنّحو إذن موقف من تغيّر اللّغة وليس موقفا من الظّاهرة اللّغويّة في حدّ ذاتها : لها أو عليها .

كلّ ذلك يجيز لنا البتّ بأنّ علم النّحو في نشأته من حيث هو اعتراض معياريّ على الظّاهرة الطّبيعيّة فإنّه إقرار لها واعتراف .

فالمعيار يضغط بثقله على حركة التّغيّر فيشدّها شدّا حتّى لكأنّها اللّغة تتوقّف عن كلّ تبدّل ، وهذا يصدق على كلّ الألسنة ، فإذا انضاف إلى ثقل المعيار ثقل آخر ازداد الضّغط وتباطأت حركة التّغيّر كالّذي حصل في تاريخ الحضارة العربيّة الإسلاميّة عندما تضافرت على المؤسّسة النّحويّة قيم المؤسّسة الدّينيّة ، ولكنّ مبدأ الصّيرورة لا ينقطع بحكم انضوائه تحت سنة المآل ، والّذي يَحكمه ويمسك بمقوده إنّما هو الاستعمال ، ومهما ضؤلت

طاقته وبدا إذعانه تحت صولة المعيار فإنّه فاعل فعله على المدى البعيد . وهنا على وجه التّحديد يتّضح خطّ الفصل بين اللّسانيّات وعلم النّحو : فتلك تقرّ للاستعمال بحقّ مراجعة المعيار وذاك يقبض على الاستعمال أنفاسَه تحت وطأة المعيار الّذي هو في أصله وليد الاستعمال .

لقد أسلفنا في مطلع الفصل أنّ اللّسانيّات لم تكن أسبق المعارف إلى اتّخاذ اللّغة البشريّة موضوعا للبحث وهي بذلك لا تستمدّ علّة وجودها من اكتشاف مادّة جديدة في المعرفة الإنسانيّة فالنّحو ـــ بمفهومه الأعمّ ـــ أسبق إلى اتّخاذ اللّغة موضوعا للعلم ، ولكنّ اللّسانيّات وإن شاركته مادّة العلم فإنّها قد غيّرت أسلوب تناولها ، والعلوم إذا اختلفت في المنهج تباينت في الهويّة ، وهذا هو الّذي أكسب اللّسانيّات شرعيّة العلم المستقلّ بذاته ، وقوام العلوم ليست فحسب مواضيعَ بحثها وإنّما يستقيم العلم بموضوع ومنهج ، فاللّسانيّات ـــ كما سبق أن بيّنّاه في الفصل الأوّل ـــ لا تنفي علم النّحو ولا تنقضه ، بل إنّ وجودها متوقف قطعا على وجوده إذ لا معنى للبحث اللّسانيّ ما لم نستنبط نظام اللّغة عن طريق استخراج مؤسّستها النّحويّة ، فنسبة ما بين النّحو واللّسانيّات كنسبة ما بين علم الأخلاق وعلم الاجتماع في شجرة الفلسفة ، النّحو قائم على «ما يجب أن يكون» واللّسانيّات قائمة على «ما هو كائن» .

وإذا كان سَفِير المعياريّة اللّغويّة إلى الإنسان هو النّحو ، فإنّ ممثّل سوسيولوجيّة اللّغة هو «اللّحن» بمعناه الأوّليّ الّذي هو خروج عن النّمط وتجاوز للمسطّر المرسوم وعدول عن «القاعدة» السّكونيّة إلى السّنّة المتحرّكة المتغايرة .

ولم يكن اللّحن في تاريخ التّنظير اللّغويّ العربيّ إلّا مراوحة الحدث اللّسانيّ في صلب الزّمن بصرف النّظر عن الشّحن المعياريّ الّذي فرض أن تسمّى الظّاهرة بالأحكام الحافّة بها لا بمنظومتها الذّاتية . وهكذا سمّي التّغيّر

لحنا بعد أن شُحنت اللّفظة دلاليًا بالتّهجين كما سُمِّيت ظاهرة التّحوّل فسادا.

فقضيّة اللّحن تعود في جوهرها إلى الإقرار بشذوذ الموقف المعياريّ من الظّواهر الطّبيعيّة المواكبة للّغة . فهو في ذاته «تشهير» بنشاز التّسلّط التّحكّميّ على حيوّية الكائن الحيويّ .

هكذا نفهم كيف أنّ اللّسانيّات إقرار للنّحو وتجاوز له في نفس الوقت هي جنيس المجهر الألكتروني في العلوم البيولوجيّة : كلّ ما اكتشفناه بواسطة المجهر العَدَسيّ صحيح في ذاته ولكنّه جزء من الحقيقة جاء المجهر الالكتروني ليكمل بعض أجزائها الأخرى، ومن أدرانا أنّ مجهرا آخر لا ينبثق يوما فيورِيَنا من حقائقنا البيولوجيّة ما لا نقدّر ، ومن حقائقنا اللّغويّة ما لا نعلم .

الفصل الثالث

في بنية العلم :

الأنساق الدلالية

من الحقائق الشائعة أن الكون تنتظمه شبكة من الظواهر وأنّ علاقة الإنسان بتلك الظواهر تنبني على التّبصّر فالإدراك ، ومن هذه العلاقة ينشأ مبدأ الدلالة، والدلالة في ذاتها ظاهرة مركبة فيها فعل الإدلاء بالدّلالة وفيها فاعل ذلك الفعل وفيها متلقّية ، ثمّ إنّها تتنوّع إلى أصناف تكون بمثابة الأنظمة المتميّزة ، وتصنيفها هذا يرجع إلى طبيعة العلاقة المعقودة بين فعل الإدلاء بالدلالة والعقل المدرك لمضمونها . وجملة هذه الأصناف في الكون ثلاثة :

الدلالة الطبيعية وفيها يَقرن العقل حقيقة ظاهرة بحقيقة غائبة متخذا من الأولى دليلا يَستدلّ به على الثانية وسند الاقتران هو ما يعرفه العقل من «طبائع» الأمور بحيث لا يتخذ من الشيء دليلا إلاّ إذا عرف أنه السبب الطبيعي لما يستدلّ به عليه فتكون علاقة الدّال بالمدلول علاقة السبب بنتيجته والعلة بمعلولها كأنْ يستدل الإنسان بما يلاحظه من خصائص تطرأ في الجوّ على ظواهر تنتج طبيعيا لتحدّد حالة الطقس والمناخ ، فإذا رأى السماء وقد تلبّدت سحبا تسنّى له القول إن عارضا سيمطر ، فإن كان من العارفين بشؤون الأنواء وطالت عشرته في اختبار التقلبات الطبيعية أمكنه أن يميّز السحاب الممطر من السحاب المؤذن بعواصف الرياح وهيجان الرمال بل منهم من

ـ إذا أمعن النّظر في السحب وتبصّر مواقع بعضها من بعض مدقّقا كثافة تراكبها ـ تنبّأ بما قد يصحب الأمطار من حجارات البَرَد .

ومن هذا النمط ما يعتري جسم الإنسان من ملامح يستدلّ بها الناظر على أعراض صحية قد يربطها بأسبابها الطبيعية كأن يلحظ شحوبا أو كدرة أو اصفرار بشرة أو هزالا فجئيا فيربط بين ما لاحظه وما هو علة طبيعية له ، فإذا بالأعراض التي هي نتائج لأسباب تتحوّل قرائن وأمارات يستدل بها على عللها فتغدو هي نفسها عللا إدراكية بما أن العقل يتّخذها مطيّة ينتقل عليها مما عرف إلى ما لم يكن يعرف وهو عين الانتقال من المعلوم الى المجهول .

فهذا الصنف من الدلالات هو الذي يستند في الكون إلى ما يسمّى بالاقتران الطبيعي ومنه يتولّد نظام دلالي سِمته أنه نظام سببيّ لأنّ عناصره ترتبط فيما بينها ارتباطا عِلّيًّا . وبهذا الاعتبار تسنّى أن تتأسّس على هذا الأنموذج من الدلالات علوم بأكملها ، والعلم في هذا السياق مأخوذ في معناه المتّسع إذ يدخل فيه كل منظومة معرفية اتسقت معاييرها في الوصف والتحليل والاستنباط، فممّا يمكن ذكره شاهدا على ارتكاز العلم على قرينة الدلالات الطبيعية ما يعرف اليوم بالرصد الجويّ وهو علم استقرائي في حقيقته ، استكشافيّ في ثمرته ، إذ منطلق الأمر فيه تتبّع حركة الأنواء وضبط سيرورتها الراجحة ثمّ تقرير حال مصيرها على حسابات من الاحتمالات العالية، وكثيرا ما تطلق على ثمرة هذا العلم ألفاظ لا تكشف في شيء طبيعته السببية وإنّما تنعته بما يُلحقه بضروب التنجيم فيقال مرة «التكهنات» الجوية ومرة أخرى «التنبّؤات» الجوية ، وهي مراوحة لطيفة بين الكهنوت والنّبوّة .

ومن طينة هذه المعارف شعبة من أهمّ شعب العلوم الطبية ، بل هي أهمها لأنّها كالمفتاح لها ولذلك خلط الناس كل فروع الطب بها ونعني علم الأعراض وهو الذي موضوعه الاستدلال على الأمراض بأماراتها : ما كان منها باديا على الجسم والأعضاء أو ما كان للسائل أن يتقفاه من تقلبات النفس

وتبدّل المزاج أو ما تسنّى حصره من مواطن الأوجاع وتسرّب الآلام . ومن بالغ خطر هذا الفرع من المعارف الطبية عدّه الناس الطبَّ نفسه لأنّ مداره الكشف عن المجهول ــ وهو المرض الذي هو «العلّة» السببيّة ــ بواسطة المعلوم من القرائن والأعراض، وليس عفوا أن سمّي هذا الفنّ من أفنان شجرة الطبّ بعلم العلامات[1].

★ ★ ★

أمّا الصنف الثاني من أصناف الدلالات في الكون ــ بعد الدلالة الطبيعية ــ فهو صنف الدلالة المنطقية وفيه يتحوّل الفكر من الحقائق الحاضرة إلى حقيقة غائبة عن طريق المسالك العقلية بمختلف أنواعها ، ونعت هذا الضرب من الدلالة بالمنطقي يرجع إلى أحد وجوه التحصيل في مفهوم «المنطق» من حيث هو متصوّر مطلق ومن حيث هو مصطلح معرفي يُردَف إليه لفظ «العلم» فيكون «علم المنطق» .

ومنذ القديم تنوّعت تعريفات علم المنطق بحسب وجهة التّأكيد أَعَلَى مضمون العملية الإدراكية هي ، أم على مادّة المعرفة ، أم على الغاية النفعية سواء في تقصّي العقل سبل التّحرّي فيما قُدّم له أو في بحثه عن مسالك العصمة عندما يُجري هو بنفسه عملياته البرهانية .

فمما استوعبه علم المنطق من حدود تعريفية البحثُ في مراتب التجريد من المحسوس إلى المجرّد الكلّي وعليه تدور المعقولات التي هي العناصر المعرفية في أيّ علم من العلوم ، فيكون المنطق متماثلا مع ارتقاء العملية

(1) ويعبّر عنه بمصطلحات كلها مشتق من الأصل اليوناني « سامايون » ومعناه العلامة فيطلق عليه :
Sémiotique — Séméiologie — Sémiologie. .

ومنه العلم الذي يتّخذ تلك العلامات في ذاتها موضوعا للبحث : **Symtomatologie** .

الإدراكية التي للعقل وعلى هذا اعتُبر قانونا . وقد حوصل ذلك ابن خلدون في قوله : « وضعوا قانونا يهتدي به العقل في نظره إلى التّمييز بين الحق والباطل وسموْه بالمنطق ، ومُحَصَّلُ ذلك أنّ النّظر الذي يفيد تمييز الحق من الباطل إنّما هو للذّهن في المعاني المنتزَعة من الموجودات الشخصية فيُجَرَّدُ منها أوّلا صُوَرٌ منطبقة على جميع الأشخاص كما ينطبق الطابع على جميع النقوش التي تَرْسُمُهَا في طين أو شمع ، وهذه مجرَّدة من المحسوسات تُسمّى المعقولات الأوائلَ ثمّ تجرَّد من تلك المعاني الكلّيّة إذا كانت مشتركة مع معان أخرى وقد تميّزت عنها في الذهن ، فتجّردُ منها معان أخرى وهي التي اشتركت بها ، ثمّ تجرَّد ثانيا إن شاركها غيرُها وثالثا إلى أن يَنْتَهِيَ التجريد الى المعاني البسيطة الكلية المنطبقة على جميع المعاني والأشخاص ولا يكون منها تجريد بعد هذا ، وهي الأجناس العالية وهذه المجرَّدات كلّها من غير المحسوسات هي من حيث تأليف بعضها مع بعض لتحصيل العلوم منها تسمّى المعقولات الثّواني » [2] .

ومما دارت عليه عملية تعريف المنطق مبدأ ضبط المعايير التي يختبر بها العقل مدى سلامة الإجراءات البرهانية الحاصلة لديه فيكون في غايته تلك أداة التحري بغية القبول أو النّقض ، وفي هذا الصدد يؤكد الفارابي أن « صناعة المنطق تعطي بالجملة القوانين التي شأنها أن تقوّم العقل وتسدّد الإنسان نحو طريق الصواب ونحو الحق في كل ما يمكن أن يغلط فيه من المعقولات والقوانين التي تحفظه وتحوطه من الخطإ والزّلل والغلط في المعقولات ، والقوانين التي يُمتحَن بها في المعقولات ما ليس يؤمن أن يكون قد غلط فيه غالط ، وذلك أن في المعقولات أشياءَ لا يمكن أن يكون قد غُلِطَ فيها أصلا وهي التي يجد الإنسان نفسه كأنّها فُطرت على معرفتها واليقين بها مثل أن الكلّ أعظمُ من جزئه (...)، وأشياء أُخرَ يمكن أن يُغلط فيها ويعدل عن الحق إلى ما ليس بحقّ ، وهي التي شأنها أن تُدرَك بفكر

(2) ابن خلدون : المقدمة — دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ص 514 .

وتأمّل وعن قياس واستدلال : ففي هذه دون تلك يضطر الإنسان الذي يلتمس الوقوف على الحقّ اليقين في مطلوباته كلّها إلى قوانين المنطق » [3] .

ولكنّ أحد مفاهيم المنطق قد ضبط ـــ لا على أساس العملية الإدراكية مجرّدة ، ولا على أساس التحري في ما هو حاصل فعلا ـــ ولكن على أساس إنجاز العملية الاستدلالية التي بها ينتقل الفكر من المعلوم إلى المجهول وهو ما نحن بصدده في أصناف الدلالات . وقد ضبط ابن سينا بهذه الغاية غرض علم المنطق فقال : « المراد من المنطق أن تكون عند الإنسان آلة قانونية تعصمه مراعاتها عن أن يضل في فكره . وأعني بالفكر ها هنا ما يكون عند إجماع الإنسان عن أمور حاضرة في ذهنه متصوّرة أو مصدّق بها تصديقا علميا أو ظنّيا أو وضعا وتسليما إلى أمور غير حاضرة فيه (...) فالمنطق علم يتعلّم منه ضروب الانتقالات من أمور حاصلة في ذهن الإنسان إلى أمور متحصّلة » [4] .

وعلى هذا الأساس ألح الغزالي عندما خصّ علم المنطق بتصنيفه « معيار العلم » إذ جعل مداره البحث في مسالك العبور من المعلوم إلى المجهول عبورا تحكمه مقاييس مرتّبة لا تُكذب إن احتُرِمت ولا تُرحم إذا انتُهكت ، فنبّه متحدّثا عن فحوى تأليفه « أن مضمونه تعليمُ كيفية الانتقال من الصور

(3) الفارابي : إحصاء العلوم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط 2 ، 1947 ، ص 53–54 .

ويستطرد الفارابي في إيضاح أن قوانين المنطق هي آلات بيد العقل كالمعاول الحسية التي بيد الإنسان مما تختبر به المحسوسات فيقول « وأيضا فان القوانين المنطقية التي هي آلات يُمتحن بها في المعقولات ما لا يؤمن أن يكون العقل قد غلط فيه أو قصّر في إدراك حقيقته تشبه الموازين والمكاييل التي هي آلات يمتحن بها في كثير من الأجسام ما لا يؤمن أن يكون الحس قد غلط فيه أو قصّر في إدراك تقديره ، وكالمساطر التي يمتحن بها في الخطوط ما لا يؤمن ان يكون الحس قد غلط أو قصّر في إدراك استقامته وكالبركار الذي يُمتحن به في الدوائر ما لا يؤمن أن يكون الحس قد غلط أو قصّر في إدراك استدارته » (ص : 54) .

(4) ابن سينا : الإشارات والتنبيهات ، القاهرة ، 1947 ، القسم الأوّل : المنطق ، ص 23–24 .

الحاصلة في ذهنك إلى الأمور الغائبة عنك، فإنّ هذا الانتقال له هيئة وترتيب إذا روعيت أفضت إلى المطلوب وإن أهملت قصرت عن المطلوب » [5] .

غير أن ما يندرج ضمن هذا الصنف من الدلالات الكونية ـــ وهو صنف الدلالة المنطقية بالمعنى الذي يتّسع له مفهوم المنطق كما أوضحنا ـــ يتوزّع فيه مسلك الانتقال من الحاضر المعلوم إلى الغائب المجهول فتتعدّد نماذجه بحسب قدرة المعلوم على أن يتحلّى بحلية الأمارة الكاشفة عن مدلولها . ويمكن أن نحصر هذه النماذج في ثلاثة مسالك كبرى : مسلك البرهان القاطع وهو الذي يتقيّد بقيود المنطق العقلي الأوّل وكل مستنداته مستمدّة في أصلها من بَدائه العقل ومسلّمات الحسّ ومصادرات الفكر بحيث إذا قلت إن محمّدا أكبر من علي وإنّ عليّا أكبر من خالد لزم أن تسلّم بأن محمّدا أكبر من خالد ، أو إذا سألت عن جنس الحاضرين فأجبت بأنّ بعضهم ذكور عرفت أنّ بينهم إناثا .

وهناك مسلك القرائن الراجحة وهو الذي قلّما يفضي إلى يقين قاطع وإنّما قصارى أمره أن يفضي إلى تسليم ظنّي ولذلك نصطلح عليه بمسلك الرجحان ، ومن هذا الباب ما يقوم به كل محقّق عدليّ أو مفتّش جنائي وكذلك ما يُجريه أيّ مستنطق قضائي : كل أولئك يمسكون في البدء بمعطيات هي في منزلة « العلامات الدّالّة » وبواسطة القرائن المنطقية يستكشفون « مدلول » تلك العلامات وهم في سعيهم ذاك إنّما يبحثون عن اقتران سببي يربطون فيه بين شواهد حاضرة ـــ أو في حكم الحاضرة ـــ والحقيقة التي غابت لأنّها انحجبت وراء ستائر الزمن المنقضي ، ولئن كانت ثمرة هذا الاقتران العلّي ظنّيّة فإنّه يظل محقّقا لوجود الدّلالة بين شاهد هو دالّها وحقيقة هي مدلولها .

---

(5) أبو حامد الغزالي : معيار العلم في فن المنطق ، المطبعة العربية بمصر ، ط 2 ، 1927، ص 35ـــ36 .

وثالث المسالك في هذا الصنف من الدلالة الذي هو صنف الدلالة المنطقية ــ بعد مسلك البرهان القاطع ومسلك القرائن الراجحة ــ هو مسلك الاستدلال الرياضّي وفيه يتوخى العقل سبيل ما صادر عليه أو افترضه ليتّخذه مدرجا يرتقي به من المعلوم فرضا إلى المجهول تقديرا ، فيكون كل ما يقدم من معطيات هو بمثابة العلامة التي يتعّين أن يستدل بها على مدلولها وهو الحقيقة الرياضية ، ولمّا تعاظل مفهوم البرهان المنطقي بمفهوم الاستدلال الرياضي صحّ أن ينشأ ما يعرف بالمنطق الصوري الذي هو نهاية التجريد في الكليات الذهنية .

والذي يشدّنا إلى هذا النموذج في سياق حالنا هذه إنّما هو اعتبارنا معطيات « المشكل » الرياضي دوالّ تهدي إلى مدلولات ؛ فاذا سألت عن العدد الذي إذا ضربته في خمسة وأضفت إلى الحاصل خمسة ثمّ قسمت على خمسة حصلت على خمسة فإنك ستّخذ من كل مفصل من مفاصل سؤالي علامة دالة تتظافر مع سائر العلامات ليتحدد المطلوب كما لو رسمت ذلك على المنوال الرمزي فكتبت :

أ × 5 = ب

ب + 5 = ج

ج : 5 = د

د ــ 5 = 5

ثمّ تتدرّج بالعمليات المعهودة عن طريق الاستبدال ثمّ عن طريق المعاودة التعويضية حتى يتحقق لك أنّ (د = 10) وأنّ (ج = 50) و (ب = 45) فتعرف عندئذ أن (أ) ــ وهو العدد المطلوب ــ إنّما هو تسعة .

فما اصطلحنا عليه بالدلالة المنطقية تراه إذن يقود إلى تأسيس نظام صوريّ يظل دوما نظاما سببيا سواء أتوخينا فيه مسالك العقل الخالص أم مسلك التوليد الرياضي .

★ ★ ★

أمّا الصنف الثالث من أصناف الدلالات في الكون فهو صنف الدلالة العرفية وفيها لا يتسنّى للعقل البشري من تلقاء مكوّناته الفطرية ولا الثقافية أن يهتدي إلى إدراك فعل الدلالة إلّا إذا ألمّ سلفا بمفاتيح الربط بين ما هو دال وما هو مدلول ، وهذا الإلمام ليس بفعل الطبيعة ولا هو من مقوّمات العقل الخالص ، ولكنه من المواضعات التي يصطنعها الإنسان إمّا بإعمال الروية أو باتفاق السلوك لذلك يتفاوت وعي الفرد أحيانا بهذه المواضعات ضمن الحياة الجماعية .

ولئن تبينا في الفصل الماضي كيف تنشأ عملية الاقتران العرفي في حقل النظام اللغوي انطلاقا من مفهوم العلامة فإن الذي نتبينه الآن في معرض البحث عن هوية الحقائق الدلالية هو أن الاقتران بين الدال والمدلول في الأنظمة العرفية ــ واللغة أحدها ــ ليس اقترانا سببيا إذ لا توجد قرينة علّيّة بين العلامة وما وضعت دليلا عليه ، وإنّما تنشأ السببية من عامل خارجي هو فعل الاصطلاح أي التواضع على ما اتّخذت العلامة أمارة له .

فالدلالة العرفية تنشىء نظاما علاميا ولكنه بذاته ليس نظاما سببيّا وفي هذا يختلف عن نظام الدلالة الطبيعية ونظام الدلالة المنطقية ، ولكن علة الاقتران تتولّد بصفة طارئة بعد إحداث المواضعة ، وعندئذ يكتسب فعل الدلالة سلطته لا من ذاته وإنّما مما التصق به من اصطلاح فتكون سلطته من سلطة الأعراف ، ولذلك يمكن عدّه نظاما سببيا من درجة ثانية . ومعلوم أن الدلالة العلامية في المجتمع تنشأ فرديّة فتكون نماذجها قائمة بذاتها لا يحتويها نظام متجانس بالضرورة إلا إذا تعددت علامات الحقل الواحد ثمّ تناسقت وتعقّدت فترتصف عندئذ في نمط يولّد الانتظام . فأن يتعطّر الإنسان بطيب الروائح فهذا فعل قد يكون حافزه طبيعيا أو منطقيا، أمّا أن يختص الرجال بأصناف من الروائح دون أخرى وتختص النساء كذلك بأضرب من الطيب فهذا من ثمار العرف ، ولدلالته سلطة في المجتمع بحيث لو أنّ أحدهم اليوم قد تعطّر بشيء من طيب النساء ــ خطأ أو جهلا ــ ثمّ خرج إلى الناس بين

خاصة القوم أو عليتهم لأثار بينهم الإشفاق إن رأفوا فإن لم يرأفوا فالتهكّم والازدراء . وكذلك لو عنّ لبعضهم أن ينزل السوّق مرتديا بدلة خيطت من النسيج الذي جعله العرف الاجتماعي مختصّا ببدلات النوم ، والحال أن لا شيء من طبع الأشياء ولا من منطق الوقائع بحائل دون ذاك الصنيع . ومما ينضوي تحت سلطة العرف ما تعّده الأمّهات الحوامل في أيامنا من أجهزة الملابس لوليدهنّ المنتظر : أغالبة عليه ألوان الزرقة السماوية أم ألوان الحمرة الوردية ...

وهكذا تبدأ العلامة منعزلة ثمّ تتجمّع مع جنيساتها لتكوّن نواة انتظام قد لا يبلغ أيّ درجة من التعقيد لبساطة مركّباته شأن ما يعرف من دلالة الألوان : حبّا أو حلما أو غيرة ، وشأن ما يصطنعه المراهقون إذ يتراسلون فيتّخذون من كيفية وضع الطابع البريدي على ظرف الخطاب دلالة معيّنة ، و «لغة» الطوابع هذه هي من الشيوع بحيث تصبح الرسالة حاملة لرسالتين إذ مِنْ وضعِ الطابع إن كان في الزاوية اليمنى العلوية أم في الزاوية اليمنى السفلية وإن كان في الزاوية اليسرى علويا أو سفليا ، وإن كان في وضعه قائما أم مائلا أم مقلوبا يفهم أنّ المرسل يعاتب المرسل إليه أو يؤنّبه أو يتعلّق به أو يهجره ...

وقد عرف العرب في القديم إشارات آطردت في مجتمعهم فأصبحت لها سلطة عرفية عامة بينهم فمن ذلك أنّ الرجل منهم إذا وضع العقال في رقبته دلّ على اعترافه بذنبه ، واذا امتنع عن شرب القهوة دلّ على التماسه العفو ، فإذا وضع العباءة على رأسه دلّ على النّدم ، فإن وضع العقال في رقبة أحد الحضور دلّ على أنّه يطلب حمايته ، أمّا إذا مسح كبير قوم لحيته وهو بين يدي قوم غريم فذلك علامة على الصلح . ومن هذا الباب أنّ الكبير عندهم يقبّل الصغير في جبينه وأنّ الصّغير يحيّي الكبير بتقبيل يده . ولعلّ أطرف ما عرف عن العرب في هذا المضمار عقد الحساب فقد ذكر القدامى أنّه اصطلاح للعرب يستغنون به عن التّلفظ ، وكان أكثر استعمالهم له عند

المساومة في البيع فيضع الواحد يده في يد الآخر ويُحدث حركة فيُفهِمه مرادَه من غير تلفظ لقصد ستر ذلك عن غيرهما ممن يحضرهما ، كأن يجعل المرء طرف السبابة اليمنى في أصلها ويضمّها ضمّا محكما بحيث تنطوي عقدتاها فيدلّ بذلك على عقد التسعين ، فإن هو ضمّ بطرف الابهام طرف السبابة « مثل من يمسك شيئا لطيفا كالإبرة » دلّ على عقد الثلاثين ، فإن جعل طرف ظفر الإبهام بين عقدتي السبابة من باطنها ولوى طرفي السبابة عليها مثل ناقد الدينار عند النقد دلّ على عقد السبعين (6) .

★ ★ ★

تلك هي نماذج الظاهرة الدلالية بحسب تشكّلها في الكون وهذه التركيبة الثلاثية بين طبيعي ومنطقي وعرفي تتوازى مع بنية الظواهر في الوجود ذلك أنّ نظام الدلالة مندرج ضمن خاصيات الوجود البشري في علاقاته الفردية والجماعية : فأنْ يمشيَ الإنسان على رجليه فهذه خاصية طبيعية إذ ليس من المتعذرات عقلا أن يتحرّك الإنسان على أربع كما يحصل لمن يسمون بأطفال الذئابُ وهم الاطفال الذين تختطفهم بعض الحيوانات في بعض الادغال ثمّ يعثر عليهم بعد أن نموا نموّا وحشيا ... وليس متعّذرا أن يتحرّك الانسان حبوًا كما يحصل للمعُوقين ، ولا أن يمشي على الوجهات الأربع في الأمام وفي الخلف ثمّ على اليمين وعلى الشمال ووجهه على قبلة واحدة كما يفعل بعض من الحيوان البري المائي ، ولكنّ « طبع » الأمور حدد أن يمشي الإنسان كما هو يمشي ولذلك عدّ ذلك من الظواهر الطبيعية .

وأن يفيق الإنسان نهارا وينام ليلا فيتّخذ من الأول معاشا ومن الثاني سباتا فهذا وإن ارتبط بمقوّمات من الطبيعة فإنّه من الظواهر المنطقية إذ يعلّله

(6) راجع مقال اسحاق موسى الحسيني « اللغة الصامتة » ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ج 45 ، ماي 1980 ، ص 23 — 27 ، ومنه اقتبسنا ما أوردناه عن عرف العرب .

العقل ، ولو كان من اقتضاء الطبيعة مطلقا لما رأينا من يقضي كامل حياته في مهنة يفيق لها الليل كلّه ثمّ يتّخذ النهار مناما .

أمّا أن يسير الناس في الطرقات على اليمين دون الشمال وإذا تماحكوا فأولاهم بالسبق من كان على يمين الآخر فهذا من الظواهر العرفية إذ لا موجب له من قرينة الطّبع ولا مقتضيَ له من بدائه العقل . ولذلك استقرّ العرف عند بعض الشعوب على أن يسير الناس في الطرقات شِمالا . وقد أسلفنا أن ما يدخل في الدلالة الاصطلاحية هو من المواضعات التي يصطنعها الإنسان إمّا برويّة من العقل أو باتفاق من السلوك ، وفي كلتا الحالين يمتثل الفرد للنّسق المرتضَى بين المجموعة البشرية المكونة للحياة الجماعية فتكون الأعراف علامات دالة بين الأفراد بحيث لا تبرز الأمارة إلّا انبثق المدلول الذي هي دالة عليه .

فإذا سلّمنا بهذا التوازي بين الدلالة والإنسان عرفنا كيف أنّ كلّ دلالة هي ظاهرة اجتماعية وأن كل ظاهرة في المجتمع هي بذاتها دلالة .

★ ★ ★

وإذ قد تبين لنا ما يختص به كل ضرب من ضروب الدلالة في حد ذاته ثمّ ما يتحكّم في طبيعة العلاقة القائمة بين العقل المدرِك والقرينة المدرَكة في فعل الدلالة تعين أن نتساءل عن مدى المسافة الذهنية الفاصلة بين النماذج الدلالية نفسها : أفيستقيم كل صنف من الأصناف الثلاثة مستقلا بذاته أم تتقارب الأصناف في أدائها فعلَ الدلالة بحيث تتضافر على وجه من الوجوه ؟

إن الطريف في معضلة الدلالة على مستوى الوجود هو أن العقل يدركها كلاً غير متجزّىء بحيث لا يعيها وهي في أنساقها النموذجية كما أسلفنا تبيانه إلّا عندما يتّخذ من قضية المعنى ــ وهو جوهر إدراك فعل الدلالة ــ موضوعا للنّظر والتّبصر بحيث يغدو حديثه كلاما في الدلالة أي دليلا على الدلالة .

بهذا الإيضاح يتسنّى التمييز بين لحظتين من لحظات التعامل بين العقل وإشكال الدلالة ، ولنصطلحْ عليهما باللحظة الإدراكية وذلك حين يستوعب العقل الفعل الدلالي في رسالته الخبرية استيعابا مباشرا ، واللحظة المنهجية وذلك عندما يدرك العقل كيف أنّه أدرك الدلالة .

وإذا كان تفصيلنا لأصناف الدلالة إلى طبيعي ومنطقي وعرفي هو ثمرة من اللحظة المنهجية فإن من ثمارها أيضا أننا في الإجابة عن تساؤلنا : « أفيستقيم كل صنف من الأصناف الثلاثة مستقلا بذاته » نؤكد أن هذه النماذج تتراكب بصفة تلقائية على نسق متبدّل تتغيّر فيه عناصر التركيب وثماره .

فالنظام الطبيعي والنظام المنطقي ــ وكلاهما سببي كما أسلفنا ــ يتضافران في العملية الدلالية ، ولا يوجد بناء صوري إلا وفعله الدلالي مزدوج بين طبيعة الوقائع وبداهة العقل وإذا سلمنا جميعا بأن الضدين لا يلتقيان وأن الجرمين لا يجتمعان في حيز واحد فذلك من مسلمات الطبع ، وكذلك الأمر في كل المصادرات التي بدايتها من مسلمات الوجود ومطافها في مصادرات الرياضيات حيث يتعذّر الاستدلال ــ بالمعنى البرهاني ــ على ثبات الشيء كما يتعذّر الاستدلال على نقضه .

وترى الإنسان في حياته العادية يرتدي لِلِباسه من الأقمشة ما يختلف نوعه في مركّبات نسيجه وذلك تبعا للفصول الطبيعية صيفا أو شتاء ، ربيعا وخريفا . أما تعليل هذا التداول بين نسيج صوفي أو قطني أو اصطناعي فيستمد من الطبيعة بواسطة العقل فيكون طبيعيا منطقيا في نفس الوقت .

وقد تنبني الدلالة على تراكب بين النمط الطبيعي والنمط العرفّي وأصله أن الإنسان مجبول بفطرته على مشاعرَ إذا تعهّدها العرف الاجتماعي آلت معه إلى منازل وجدانية أو سلوكية تتضافر فيها دلالة الطبع مع دلالة الاصطلاح ، وهذا ما يحصل للإنسان مع الموسيقى فتأثيرها في الإنسان هو

من جبلّة الطبع ، أمّا تفاعل المرء مع أنغام محّددة فهذا خصيصة من خصائص الثقافة فهو مكتسب ولذلك يعدّ من دلالة العرف ويساق مع ميراث الحضارة عبر القرون .

وإذا رأيت الناس في لبوسهم قد اطرد العرف بينهم أن يجعلوا الأسود غالبا على أزيائهم شتاء وأن يتّخذوا الأبيض في ما يرتدونه صيفا فإن لهذا « العرف » ما يفسره في مقوّمات « الطبيعة » إذ من المعلوم فيزيائيا أنّ الأبيض هو اجتماع كلّ الألوان وأن الأسود هو غيابها الكلّي ، فإذا « سقطت » أشعة الشمس على « الأبيض » فإنّ مركباتها الذبذبية والتي من بينها حزمة ما وراء البنفسج تنكسر على مثيلاتها مما يجتمع في اللون الأبيض فيرتدّ جزء منها بحسب قياس زاوية الميل فلا يصل إلى الجسم من وراء الرداء الأبيض كل الحرارة بل يخف بعض شحنتها ؛ أمّا إذا تساقطت على الأسود فإنّها تنفذ كلّيّا حيث يغيب الحاجز الذبذبي . وهذا سرّ ملاءمة الأسود للبرودة والأبيض للحرارة .

وكثيرا ما يتواكب من الأنماط الدلالية النسق المنطقي والنسق العرفي فتكون الرسالة الخبرية متشابكة في مكّوناتها إذ تنبري مزيجا من عناصر اصطلاحية تضافرت بضرب من الارتباط المنطقي مع عناصر أخرى قد تكون مستمدة من اصطلاح آخر وقد تكون مشتقة من نظام سببي . ولكن المهم هو أن المزيج الحاصل يتركّب من قرائن العرف والعقل في نفس الوقت .

فلوعدنا إلى الثنائي اللوني ــ الأبيض والأسود ــ وحققنا في بعض دلالاتهما المجتمعية لرأينا مثلا دلالة الأسود على الحزن فيما يتّخذه الناس من ثياب في المآتم أو ما تأخذ به الأرملة نفسها حتى يحول الحول ، واتخاذ الأسود أمارة على الحزن ليس إلاّ عرفا من الأعراف ولكنه عرف يعقلَن لارتباط السواد بالظُّلمة واقتران الظلمة بالخوف والفزع وكلّ ما يثير رهبة النفوس .

غير أن هذه الدلالة لا تتقيد بعلاقة ضدّيّة إذ دلالة الأسود على الحزن لا تتضمن بالضرورة دلالة الأبيض على الفرح وإن اطرد ارتداء العروس الأبيضَ ليلةَ زفافها ، كما لا تعني اطرادَ دلالة الأسود على الحزن لكل من يلبسه .

على أنّ للأبيض دلالة أخرى تقترن بالرايات عندما تُرفع في معارك الحروب وهي أيضا من الدلالات العرفية المنطقية في نفس الوقت .

ومن أوسع المجالات التي تستوعب تراكب النسقين ــ العرفي والمنطقي ــ مجال « لعبة الورق » ولا سيما في بعض نماذجها ، فلكل نموذج مقومات اصطلاحية هي المسماة « قواعد اللعبة » ، وانطلاقا من تلك الأوّليات التي تصبح ضوابط مطلقة فتقبَل كما تقبل المصادرات يقع تركيب أعراف بين المتلاعبين ثمّ يتمّ استنباط النتائج المنطقية المترتبة عند كل جولة من جولات تبادل الإشارات عبر الورق . ولذلك ترى المتصاحبيْن يتجادلان إثر كلّ جولة ويطول الجدل بالمحاجّة والاستدلال حتى يسلّم أحدهما إذا انتهى رفيقه إلى البرهان المفحِم .

ومن نماذج الورق ما يغدو صورة قصوى لنظام تواصلي أسسه بنية اصطلاحية وحسابات احتمالية وقرائن استدلالية (6) .

فإذا أدركنا مقوّمات الحدث العلامي بناء على تبيّن أنساق الدّلالة في الوجود أفلا يتسنّى لنا استبيان علاقة الحدث اللّغوي بالحدث الدلالي انطلاقا من علاقة الرّمز بالعلامة ؟

---

(6) شأنَ لعبة البريدج **(Le bridge)** ولعبة البيلوت **(La Belote)** وخاصة اللعبة المركبة منهما والمسماة : **(La belote bridgée)** .

الفصل الرابع

في حدّ العلم :

مقوّمات الحدث اللغوي

لقد سبق أن تطرّقنا عرضا في الفصل الثاني إلى أن اللسانيات قد أقامت جوهر تعريفها للظاهرة اللغوية على مفهوم العلامة من حيث هي دليل يكتسب قيمته الدلالية باتفاق عارض فعرّجنا بالقول على فكرة الرمز نافين أن تكون لعناصر اللغة مقوّمات الرمزية في الدلالة ، ثم أسّسنا دعامات الربط بين العلامة والظاهرة اللغوية إذ توسلنا بجملة من التّحوّلات المفهومية التي استخرجنا لها سلسلة المعادلات الصّورية .

وقادنا الفصل الثالث إلى مبحث الأنساق الدلالية وانتهى بنا إلى الفصل بين الأنماط مع تأكيد مبدإ التراكب فيما بينها ، وهذا ما يشرّع تضافر الأنسجة الإبلاغية ولا سيما النسق المنطقي مع النسق العرفي .

فإن نحن رمنا الآن حل إشكالِ مفهومَيْ العلامة والرمز بالغوص على مكوّنات كلّ منهما وذلك بغية الكشف عن أسرار الحدث اللغوي فإنّه من المتعين أن نقف نقديا على حصيلة البحث النظري مما توفقت إليه الدراسات الحديثة في العلامية واللسانيات .

وأهمّ المستخلصات في هذا النطاق أن العلامة تنطوي على القصد إذ يقتضي دستورها الدلاليّ توفّر النّيّة في إبلاغ ما تفيده ، وفي هذا تتميز

عن القرينة لأنّ القرينة تشمل كل شيء يدرك مباشرة فيفيد دلالة تتعلق بغيره كدلالة السحاب على المطر ، واصفرار الوجه على ألم الكبد ، ومنه دلالة البصمات على ذات اللصّ ، ففي كل هذه الدلالات نحتاج إلى تأويل نعقد به بين المعلوم والمجهول بناء على القرائن كما سبق أن حللناه في الفصل السابق .

أمّا العلامة فإنّما تدل بوضع هو اصطلاح متفق عليه تصريحا أو مسلّم به ضمنيا ، ولا يكون أمر المتلقّي للعلامة إلاّ قاطعا فإمّا هو عالم بالاصطلاح فمستفيد إذن بفحواها وإمّا هو جاهل فلا ينفعه اجتهاد فيها ولا تأويل بشأنها .

على أنّنا نلاحظ في هذا المقام قضية فرعية غفلت عنها الدراسات العلامية العامة وتخص ما سنصطلح عليه بنسبية القيمة في ما هو جارٍ مجرى العلامات ، ذلك أن حامل العلامة الذي هو دالّ كسائر الدوال يكون شاهدا على قيمتها بموجَب وضع اصطلاحي ، ولكنّ مراتب القيمة تتعدّد فتختلف باختلاف الحاجة الدافعة أو الغاية المنشودة ، أي باختلاف الظرف الذي يُتلقّى فيها الشيء الجاري مجرى العلامة . فإذا أُخذنا الورقة النقدية فإنّنا جميعا نتناولها بوجه أساسي على اعتبار أنها « قيمة » في حدّ ذاتها غافلين بحكم اطراد التداول عن حقيقة أمرها ، فإذا عنّ لبعضنا شيء من التروّي انتبه إلى أنّها مجرّد شهادةٍ معاوضة ، فهي بتعبير مجازي « رمز » لقيمة مّا ، فلنقلْ هي علامة على ما اصطُلح لها عليه من قيمة ، وهذا الاصطلاح هو الذي يفوّض لها أمرَ الإدلاء بالشهادة العينيّة في كلّ مرّة تُتخذ فيها أداةَ مقايضة .

وتبرز الدلالة العرفية للورق النقدي في كلّ أبعادها النسبية عندما يَحلّ المرء ببلدٍ ومعه عُملة لا يقبل أهل ذلك البلد صرفها ، ورفضهم لصرفها معناه عدم اعترافهم بقيمتها وهو الدليل على أنّها ليست قيمة بذاتها ولكنها قيمة باصطلاح ، وهذا الاصطلاح كالعقد لا يلزم إلا الموقّعين عليه .

ومن الظروف التي يرتفع فيها حجاب الغفلة عن المتعاملين بالورق النقدي فيدركون عندها بوعي تام نسبيّة القيم في ما يتعاملون به ما تعمد إليه الدول أحيانا من ترفيع في قيمة عملتها ، أو تخفيض وهو الشّائع : فإذا بالرصيد غير الرصيد وإذا بالثروة تزكو أو تتقلّص ولا شأن لصاحبها في كل ما يحصل .

وأوضح من كلّ ذلك ما تتعمّده بعض الأنظمة ــ بغية امتصاص جانب من التضخم المالي ــ من إبطال سريان بعض ورقها النقدي لا سيما رفيع القيمة مع الإعلان عن تاريخ دخول الإجراء حيز التنفيذ غير تاركة للناس من الوقت لاستبدال ورقهم إلاّ بضعة أيام ... وإبطال مفعول العملة ليس إلاّ تأكيدا على نسبية القيمة . وهذه النسبية وليدة الوضع الاصطلاحي مما يجعل الورقة النقدية موضوعا علاميا قبل كل شيء ، ولا أدلّ على ذلك من احتفاظها بقيمتها وإن بليت في ورقها أو تآكلت أطرافها أو امّحت نصاعتها .

أمّا ما أسلفناه من تعدد مراتب القيمة العلامية فيتجلّى أوّلا في أنّ لكل ورقة مالية قيمة أخرى هي غير قيمتها النقدية وتتمثّل في مقدار تكلفتها الصناعية من حيث هي مُنْتَجٌ طباعيّ فيه الموادّ الخام والمضاعفات التقنية ، ويتجلّى ثانيا في أنّ لكلّ ورقة نقدية قيمة جمالية باعتبارها لوحة فنية تحمل رسوما أو صورا قلّما تخلو من اللطائف الإبداعية ، ثمّ يتجلّى ثالثا في أن لها قيمة أثرية عند من يهوون رصد المجموعات التي انقضى عهدها ، وهذه القيمة التاريخية تتناسب عكسا مع الزمن : كلّما بعد عهدها ارتفعت قيمتها ، وكم من ورقة نقدية بيعت في سوق هواة الجمع بأضعاف قيمتها العينية التي كانت لها أيام سريان مفعولها .

وبوسع المتعقب لنسبية القيمة العلامية وتعدد مراتبها أن يظفر بمثال يوازي مثال العملة النقدية ألا وهو مثال الطوابع البريدية فلكل مرحلة من مراحل التحليل ما يجانسها في هذا الشأن .

فهذا أمر العلامة .

فإذا جئنا إلى الرمز ألفيناه ينبني قبل كلّ شيء على الخصيصة التشكيلية لأنّه بمثابة ما يقوم مقام غيره وبذلك يمتاز الرمز بإحداث وقع الصورة التي يُتخذ رمزا لها . وفي الأمثلة التي أسلفناها في الفصل السابق حجة بينة ، فاتخاذ صورة الأسد تعبيرا عن مفهوم القوة ، وصورة السيف تعبيرا عن العدل ، والنّجم المخمّس تعبيرا عن أركان الإسلام ، كل ذلك يدعم فكرة تحويل الشيء من دلالته بذاته على ذاته إلى دلالته بذاته على غير ذاته .

ومن شروط تحقيق الرمز طواعيته لهذه الدلالة على غير ذاته وهي طواعية مزدوجة : بعضها ذاتي بما ينبثق منه من طاقة تعبيرية أو إيحائية ، وبعضها موضوعي بما يتوفر لدى المتلقّي من قابلية التمثل للربط بين الرمز وما يَرمز إليه وهذان وجهان لوضع واحد إذ لا انفصال في الزمن بين قيام الرمز وحصول دلالته عند متقبله ، فالعملية كالكل الذي لا يتجزّأ ، لأنّه لو تجزّأ لانعدمت فكرة الدلالة ذاتها من حيث هي فعل .

* * *

إنّنا بالذي قدمناه في الفصل السابق نتوسل الآن لمحاولة حسم الإشكال النظري والمتعلق بالفروق المفهومية بين متصوّر العلامة ومتصوّر الرمز ، وسنتّخذ التصنيف الثلاثي للأنظمة الدلالية من جهة ومبدأ التراكب فيما بينها من جهة ثانية مطيّة للتأسيس النظري الذي نبلوره .

وأوّل ما نبادر بتقريره هو أنّنا ــ وقد قلّبنا أمر العلامة على الوجوه المتناوبة في الدلالة بين الأداء والتّلقّي ــ نعتبر المتصوّر العلامي مقترنا بدرجة العرفية التي فيه ، وهذا يعني أنّ جوهر العلامة من الاصطلاح ، فهي وضع قبل كلّ شيء ، وهذه العرفية مظنون فيها أن تكون كاملة ممّا يصيّر العلامة عرفية مطلقا ، وقد يعتريها التراكب فتستوحَى قيمتها الإخبارية مما ينبثق من ذاتها

فتكون دلالتها عندئذ عرفية وطبيعية بضرب من التضافر النّسقي .

أمّا الرّمز فأساس مفهومه الاقتران المعقول ومعقوليته تخوّل له الاندراج في نسق الدلالة المنطقية ، وتتفاوت درجة الارتباط المعقول بما يجعل قيمة الرمز متراوحة بين الاقتران المنطقي المحض والاقتران المتضافر ، وهكذا يكون الرمز إمّا منطقيا مطلقا أو منطقيا عرفيا في نفس الوقت .

وهكذا نقول إن الأصل في العلامة أن تكون عرفية كما أن الأصل في الرمز أن يكون منطقيا ، ولكن قد تزدوج دلالة العلامة فتكون عرفية طبيعية مثلما تزدوج دلالة الرمز أحيانا فتكون منطقية عرفية . وإذا بنا نقف على حقيقتين :

الحقيقة الأولى أن مفهومي العلامة والرمز يستوعبان معا كلّ أنساق الدلالة في الكون إذ ينصهر فيهما نسق الدلالة الطبيعية ونسق الدلالة المنطقية ونسق الدلالة العرفية ، وهي الأنساق التي أطنبنا فيها القول خلال الفصل السابق .

والحقيقة الثانية أنّ هذين المفهومين ما إن نفكّكهما إلى المتصوّرات الذهنية المكوّنة لهما حتى نحصل على دائرتين متقاطعتين تمثّل كلّ واحدة مجالا دلاليا تنفرد بجزء منه وتشترك مع الأخرى في الجزء الآخر . فبينما تنفرد دائرة العلامة بنمط الدلالة الطبيعية تنفرد دائرة الرمز دونها بنمط الدلالة المنطقية ثمّ تشتركان في قاسم العرفية .

ولمّا كان المتصوّر الذهني مؤلّفا من مكّونين متلابسين تعينت مخالطة كليهما الآخر وهذا ما يفسر الممازجة الدائمة بين دليل العلامة وقرينة الرمز ، بل هذا ما يفسر زعمنا بأن أساس الدلالة هو العرف قبل كلّ شيء ونعني أنّنا بالعرف قد نعاكس الطبع والعقل ولكننا لا نوجب دلالة الطبع وبديهة العقل إذا ناقضنا عرفا جاريا . والمهم الحاصل لدينا الآن على الصعيد النظري هو أن حدود الفصل بين العلامة والرمز تتقلّص مفهوميّا إلى الحدّ الذي تتميّع

معه ، وذلك عن طريق عامل العرف الذي هو المُضارب الفعّال ، إذ بما ينبني عليه من مبدإ الاصطلاح تنزاح الحواجز بين أصناف الدلالة ويغدو كلّ شيء في الكون دليلا بغيره أكثر ممّا هو دليل بذاته ، وتظل القيمة الدلالية القصوى هي التي يكون فيها الإنسان وسيطا كليا بين وجوده الفردي باثّا أو متقبلا ووجوده الجماعي مؤسّسا للعرف ومشرّعا للاصطلاح .

ولنا في اللغة خير شاهد ، ففيها تنصهر كلّ أصناف الدلالات منقولة من الكون الطبيعي إلى الكون العقلي ثمّ محمولة منهما معا إلى الكون الاصطلاحي ، وما نموذج التّشبيه والمجاز والاستعارة إلّا صورة لسلطان العرف على ناموس الطبع والعقل من خلال المؤسسة اللّسانية ، ألا ترى أن ارتباط لفظ الأسد بفكرة القوة هو من الاقتران الطبيعي ولكن قصره على ذلك عند إجراء الصورة التشبيهية هو من صنع العرف ، فلو أنّك قصدت عند التشبيه بالأسد إلى فكرة تصلب العنق أو كراهة ما يتضوّع به الفم من رائحة لما استقام لك الأمر لعدم اطراد العرف ، والشأن في ذلك جنيس من يبتغي أن يبرز صفة الألفة وعدم النكران فيشبّه ممدوحه بالكلب ، أو إذا أراد إبراز صفة الحلم ونصاعة السريرة عمد إلى تشبيه قلب موصوفه بالثلج ..

ومن أجل غلبة العرف على دلالة الطبع وعلى قرائن العقل عدّت الاستعارات قياسية وهي بفعل العرف تطرد في حضارة بما لا يطرد في حضارة أخرى ، ولما كانت اللغة هي الذاكرة الجماعية بحيث تحمل المخزون الذهني للأمة الناطقة بها اختلف سلّم المجازات من لسان بشري لآخر ، حتى لو أنّك عمدت عند الترجمة إلى نقل حرفي للقوالب التشبيهية الجاهزة من لغة لأخرى لما أفدت بل لأثرت من المشاعر ما يعاكس مضمون النص المنقول فينتقض مقصدك من ترجمته .

★ ★ ★

هكذا قد توسلنا إذن ــ بعد اعتماد حصيلة الفصل الثالث الذي كان مداره أنساق الدلالات في الكون ــ إلى إثارة مشكل العلامة والرمز من جانبه النّظريّ ، وهكذا يقودنا ما عرضناه له من حلّ إلى صميم قضيّة جوهرية تتصل مباشرة بمقوّمات الحدث اللغوي ــ موضوع هذا الفصل ــ وهذه القضية تخص مشكل الانتماء بين العلم الذي يعكف على دراسة العلامة مطلقا ، والعلم الذي يتناول بالبحث الظاهرة اللغوية في المجتمع البشري وهذان العلمان هما العلامية واللسانيات .

وإذ نتطرّق لهذا الموضوع المعرفي الشائك فإن مبتغانا أن نتجاوز ما استقرّ في أعراف الباحثين عند هذه النقطة الإشكالية المخصوصة ، وهذا التّجاوز يتمثّل في البحث عن السند النظري والمقوّم الأصولي للحلّ الذي طاف حوله المهتمّون من اللسانيّين والعلاميّين بعلاقة العلمين أمِنَ الاحتواء هي أم من الاندراج ، أم من التّكامل المتباين ؟

وتعود القضية في الحقيقة إلى الموقف الجازم الذي صدح به في غير لبس فردينان دي سوسير إذ سلّم بضرب من المصادرة التقريرية بأن العلامية أمٌّ واللسانيات فرع عليها . ومنذئذ غدا هذا الموقف قضية خلافيّة .

ويلخص صديقنا الدكتور صلاح فضل المشكل قائلا : للعلامية تاريخ طويل نسبيّا إذ بدأت كعلم في القرن الماضي على يد بيرس الذي أخذ يدرس الرّموز ودلالاتها وعلاقاتها في جميع الأشياء والموضوعات الطبيعية والإنسانية ، ولكن سوسير هو الذي بشّر بمولدها في أوائل هذا القرن وحدّد موضوعها بكلّ علامة دالّة ؛ وجعل اللغة جزءا من هذه العلامات الدالّة . وبهذا فإنّ علم اللسان عنده يعتبر جزءا من علم العلاميّة العامّة .

ولكن الباحثين المحدثين أخذوا يعكسون هذه العلاقة ويبرزون فضل اللغة على الدّلالة العلامية ، فإذا كانت الأشياء والصور ومظاهر السلوك ذات دلالة محتملة وقويّة فإنّها لا يمكن أن تكون مستقّلة إذ أنّ أي نظام علاميّ لا

بدّ أن تكون له علاقة باللغة ، فالعناصر المرئية مثلا تقتضي رسالة لغويّة كما يحدث في السينما والإعلانات والصور الكاريكاتورية وغيرها ، كما أنّ مجموعات الأشياء في الملبس والمأكل مثلا لا تصبح نظما إن لم تمرّ من خلال اللغة التي تعزل دلالتها وتسمّيها ، وبالرغم من أن الحضارة المعاصرة قد غرقت في بحر الصور المرئية فإنّها لم تتخلّ في أيّة لحظة عن الكتابة ، إذ يظلّ من الصعب تصوّر أيّ نظام مكوّن من الصّور أو الأشياء يتمتّع بدلالة خارج نطاق اللغة : فلا يوجد « معنى » ليس له اسم . وعالم الدلالات ليس سوى عالم لسان .

وبهذا الشكل فإنّ الباحث العلاميّ بالرغم من أنّه يباشر عمله على موادّ غير لغوّية فإنّه لا يلبث أن يجد اللغة محيطة به من كل جانب ، هذه اللغة الحقيقية التي تمثّل عنصرا لا غنى عنه ــ لا كمجرّد نموذج ــ وإنّما كوسيط الدلالة . وعلى هذا فإنّ العلاميّة قد تجد نفسها وهي تعمل في ظلّ نوع من اللغة المجاوزة لحدود اللغة المعروفة تمتصّها وتخضع لها ، ومهما تنوّعت مادّتها من أسطورة إلى مقال صحفيّ أو إشارات مرور فإنها أشياء يتمّ الحديث عنها لغويّا ، ممّا يضطر بعض الباحثين إلى أن يعكسوا في نهاية الأمر مقولة سوسير ويرون أنّ العلاميّة تمثّل جزءا من علم اللسان على اعتبار أن موضوعها لا يخرج عن كونه الوحدات الدّالّة الكبرى .

إلّا أنّ الرّأي السّائد بين الباحثين حتّى الآن هو أنّه إذا كانت الرّسائل اللغوية تقوم بدور رئيسي في مجال الرسائل المتعلّقة بالتّواصل الإنساني العام فإنّه لا ينبغي أن نغلق بقية أنواع الرسائل التي تستخدمها المجموعات البشرية ، وأن ندرس خصائصها البنائية والوظيفية دون أن ننسى أن اللغة هي وسيلة التّواصل الأولى وأن ترتيب الوسائل في الأهميّة يقتضي بالضرورة توقف الأنماط الثانوية الأخرى على النّمط اللغوي وإن كانت تختلف عنه بدرجات متفاوتة .

فالعلامية تضع الأسس العامة لعلم الرّموز وأبنيتها المختلفة وكيفية

استخدامها في الرسائل بجميع أنواعها ولهذا تعدّ الحلقة المركزية التي تحيط بعلم اللسان الذي يقتصر على التّواصل بالرموز اللغوية فحسب ، وهناك دائرة ثالثة أوسع من العلاميّة وأعمّ منها هي علم التّواصل البشريّ العامّ .

إنّ هذا العرض الدقيق لا يزيد القضية التي أسلفنا بسطها إلّا وجاهة معرفية فالذي ينقص تحليل المنظّرين هو الكشف عن السبل التي تتحوّل بها العلامة المعزولة إلى نظام علامي دال بتماسك أجزائه وتواؤم علاقاته وهو ما أفضنا فيه منذ الفصل الثاني ، كما يفتقر ذاك التّحليل إلى استبيان نمط التراكب الذي يحصل بين الأنساق العلامية مما يجعل الدّلالة كلاّ منصهرا فيتسنّى عندئذ الكشف عن العلل التي بها تكون اللغة أصل الدلالة فيغدو علمها وهو اللسانيات أمًّا وتنزاح العلامية إلى مرتبة الفرع .

فكلّنا يعلم المقارنة اللطيفة التي عقدها سوسير بين اللغة ولعبة الشطرنج ليؤكّد على أنّ اللغة بنظامها لا بأجزائها ، وعلى أن المادة التي منها تُهيأ قطع الشطرنج غير ذات قيمة : أمخروطة من خشب أم منحوتة من عاج أم مسلوقة من معدن ، فالمهّم هو صورة القِطع ومواقعها من الرقعة ثمّ تَحرُّكها بحسب « قواعد اللعبة » .

إن هذه الصورة التمثيلية لَتغرِي كلّ مستأنس بالمعرفة اللسانية ولكنّها لا تصمد أمام الفحص الثاقب ولا شكّ أن صاحبها قد فاه بها مدفوعا بحيرة بيداغوجية وهو يلقي دروسه على مدارج جامعة جنيف ، ومدفوعا بوازع التّيسير والاستدراج نحو تصوّرات ما كانت مستساغة في تلك المرحلة من تاريخ المعارف اللغويّة .

فلو اتّخذنا هذه المجانسة التّمثيلية مرجعا اختباريا لتأصيل نظريّ لقامت أمامنا إشكالات يعسر معها التّسليم التّلقائي بمبدإ الفصل بين المادة والجوهر كما فعل سوسير ، سواء أتعلّق الأمر بمادة القطع وجوهر القواعد في لعبة الشطرنج أم تعلّق بمادة الكلمات وجوهر النّظام في « لعبة » اللغة ، إذ ماذا

سنقول لو أنّنا افترضنا إجراء تحويلات على شكل القطع تبدأ هينة كما يحدث بالفعل في تخريجات فنية تتحوّل معها أداة الشطرنج تحفة للإبداع الفني عن طريق التصوير أو النّحت أو التشكيل على منوال المدرسة التّكعيبية .

ثمّ لِم لا نفترض أن جهاز اللعبة يغيَّر في شكله فتلغَى صورة الملك والملكة والرّخّ والفرس والقلعة وكذلك البيدق ، وتقدّم كلّها في شكل قطع مكعبة تتفاوت في الحجم ويكون لكل نوع حجم يناسبه فيعرف به في موقعه ومواطن تقلّباته .

بل لم لا نفترض مرحلة أخرى لهذه الانسلاخات فنعمد إلى تحويل كلّ القطع إلى مكعبات متطابقة في الحجم ثمّ نصبغ كلّ صنف بلون يعرف به فيقوم مقام السمة المميزة لنوعه ووظيفته على الحلبة .

فإذا قبلنا هذه الافتراضات ــ التي لو طبقت لوجب أن نقرأ في إنجازها حسابا لما به نميّز بين الجيشين أي بين المِصفّتين تدليلا على قطع كِلاَ المتبارين ــ ألا يجوز أن نتصوّر درجة من التّحويل تؤول معها كل قطعة إلى رقم رياضي وعندئذ يصبح التّعامل مع اللعبة كالتعامل مع النّظام الصّوري ؟

فهل تبقى عندئذ لعبة الشطرنج تماما كما هي عليه ؟

إنّ التّحوّل عن طريق الانسلاخات الذاتية هو جوهر حياة اللغة وهذه الانسلاخات تبدأ بالشكل لتمسّ الموضوع ، وعلى هذا الأساس نذهب إلى أنّ الكلام البشرى ينبني على اختلاط الشكل والمادة والموضوع ، وما الوظيفة في اللغة إلّا انصهار بين تلك العناصر الثلاثة في غير نشاز .

ولفرط ما أغرت الباحثين مقارنةُ اللغة بلعبة الشطرنج انساق بعضهم إلى تخريجات فارقوا فيها دقائق التشخيص كما حصل لصديقنا الدكتور تمام حسان عندما قارن ــ في مقدمة مصنفه : اللغة بين المعيارية والوصفية ــ

بين ناحيتين من نواحي النشاط اللغوي : ناحية الاستعمال وناحية البحث فاستطرد قائلا : « وحين قسمت النشاط اللغوي إلى معياري ووصفي لم يغب لحظة عن خاطري ما بين المتكلّم والباحث من فروق ، فالمتكّلم صاحب عادات نطقيّة معيّنة يحددها العرف ، والباحث صاحب منهج معين تحدده عوامل تتّصل بطبيعة المادة المدروسة . وللمتكلّم استجابة لقواعد يراعيها في الكلام ولا يستطيع إدراكها لا جملة ولا تفصيلا ، وللباحث طريقة يصل بها إلى استخراج هذه القواعد ، حتّى يستطيع أن يعبّر عنها بالتّفصيل . المتكلّم خاضع للعرف ، والباحث خاضع للمنهج . والمتكلّم يستخدم أدوات لا يعرفها ، والباحث يستخدم أدوات للكشف عن هذه الأدوات . والمتكلّم لاعب شطرنج يمسك بالقطع ويحركها على الرقعة،ولكن الباحث مراقب للّعبة ، يلاحظها عن قرب ، ويكشف عن قوانينها وأصول لعبها . ونشاط المتكلّم معياري ولكنّ نشاط الباحث وصفيّ » .

وبديهي أن متكلّم اللغة بعيد كلّ البعد عن مماثلة لاعب الشطرنج ، فمستعمل اللغة بالسليقة غير واع بقواعدها مطلقا لا سيما في مستوى الاكتساب بالأُمومة والاستخدام بالملكة ، أمّا لاعب الشطرنج فمن المقطوع به أنه لا يمارس اللعبة إلّا بعد أن يمسك — عن وعي صريح — بقواعدها كليا .

★ ★ ★

إنّ منطلق القضية إذن هو مبدأ تعريف اللغة بواسطة متصوّر العلامة إذ من ذلك نشأت عقدة الانتماء بين ما هو بحث في العلامة مطلقا — واللغة علامات — وما هو بحث في اللغة بذاتها ، واللغة من وجه آخر ليست فحسب مجرّد علامات كما رأينا .

لا شكّ أنّ طبيعة العلامة اللغوية جوهرها العرف إذ ليس في أيّ لغة من دالّ إلّا وكان يمكن أن يقوم بَدَلَه دالٌّ آخر من ذات اللغة أو من غير رصيدها

وليس لها من مدلول إلّا وكان يمكن أن يعبَّر فيها عنه بغير ما هو مدلول به عليه ، وغير وارد في سياقنا هذا التدليلُ على مقولة اعتباطية الحدث اللغوي فذاك من شائع المعرفة اليوم ، ولكن الذي هو همّنا الآن إنّما هو الكشف عن نواميس هذا الاقتران التّعسّفي الذي منه تنقدح الدلالة ، ثمّ ما عسى أن يفيدنا ذلك في فضّ مشكل الانتماء بين اللسانيات والعلامية .

وبادىء ذي بدء في هذا المقام نقرّر أنّ مبدأ الاعتباط المحض في اقتران دوالّ اللغة بمدلولاتها يعدّ الوجه الخلفي لدعامة العرفيّة ضمن أنساق الدلالة الكونية ، فإذا استحضرنا ما آل بنا إليه المطاف في شأن العلامة والرمز تحقّق لدينا أن الأنظمة التواصلية مبنية على مبدإ التراكب بين الأنساق الإخبارية ، فأمّا الظاهرة اللغويّة فأساسها النظام الاصطلاحي ولكنّها لا تنفي تضافر النمط الطبيعي والنمط المنطقي معها ، فاللغة تجنح عموما نحو التّماثل مع متصوّر العلامة فتكون اللسانيات قطب الدوران في العلامة العرفية . وأمّا الأنظمة التواصلية الأخرى غير النظام اللغوي فشأنها أن تتأسّس على ما يدل بواسطة القرائن الطبيعية والقرائن المنطقية ثمّ تتّسع مجالاتها لتمثّل الروابط الاصطلاحية المطلقة . فحظّ الأنظمة العلامية ــ غير النظام اللغوي طبعا ــ من العرفية كحظّ النظام اللغوي من الطبع والمنطق : في اللغة الاصطلاحُ أساسٌ والطبع والمنطق فرعان عليه ، وفي غير اللغة من الأنماط التواصلية الطبعُ والمنطق أصلان والعرف فرع عليهما .

بل لنقل إن النظام اللغوي يجنح نحو التقيّد بمفهوم العلامة بقدر ما يجنح النظام العلامي نحو الارتباط بمفهوم الرمز أي نحو التّماثل مع طبائع الأمور أو بدائه العقل ، فإذا استضأنا بمستخلصاتنا النظرية وقرّرنا القاعدة التالية : « كلّ رمز علامة وليست كل علامة رمزا » تبينا أنّ العلم الذي موضوعه العلامة يطوف في فلك أوسع من فضاء العلم الذي يجنح نحو الرمز ، فتكون اللسانيات من هذا الباب المبدئي أبعد مدى وأقدر إجراء من العلامية مما يبوّئها معرفيا منزلة الأصل .

وليس من همّنا هنا أن نحقّق الأمر في المنطلقات التي توخينا سبيل تقريرها على نهج المصادرة ولكنّ المتعقّب لا يَكدّه أمر الاستتباع إذا رامه ، وليأخذْ النظام الإشاري ذاك الذي يطلق عليه مجازا « اللغة البكماء » أو « اللغة الحركيّة » فسيرى أن كل حركة من الحركات ، أي كلّ دالّ من الدوالّ في هذا النظام الإشاري ، تُتوخّى فيها سبيلُ المجانسة الطبيعيّة أو سبيل الاقتران المعقول ، فإن أعوزت الحيل التُجِيء إلى الاصطلاح الاعتباطي أي إلى محض العلامة .

وبوسع المتعقّب أن يحقّق الأمر في سائر النّظم العلامية كقانون الطرقات ونسق الإشارات البحرية ولعب الورق بمختلف أصنافه ، فإن شاء أن يوسع مفهوم النظام العلامي إلى كلّ نسق تواصلي ولو كان ضمن البنى الاجتماعية غير الواعية تحقّق له الأمر عند دراسة نظم المصاهرة والأفراح والمآتم والميراث في كلّ مجتمع بشري .

في كلّ ذلك يظل ما استنبطناه صالحا : الدلالات متراكبة يبدأ التّواصل باعتماد السند الطبيعيّ فإن أعوزَ فبالنّسق المنطقي فإن لم يفلح فبالاصطلاح العرفي .

★ ★ ★

لئن مثّل لنا موضوع الرمز والعلامة مسلكا أوّليّا لتأسيس علاقة الاستيعاب التي للسّانيات على العلامية فإن الحلّ الحاسم لهذا الإشكال المعرفي لا يتأتّى إلّا بالغوص على أسرار العلاقة القائمة بين سعة أيّ نظام تواصلي وطبيعة مكوّناته الدلالية . والذي يجلوه الفحص النقدي في هذا الباب هو أنّ الأنظمة العلامية ـــ غير النظام اللغوي طبعا ـــ لمّا كانت عناصرها التّكوينيّة الأولى منجذبة نحو أحد الاقترانين ـــ الطبيعي والمنطقي ـــ فإنّ طاقتها الاستيعابية من حيث الدلّالة لا تتّسع بقدر اتّساع النّظام اللغوي الذي هو منجذب بطبعه نحو الاقتران العرفي ، ذلك أنّ الجهاز التّواصلي أيّا كان تزداد كفاءته الدلالية

بقدر كثافة الاصطلاح في عناصره الأولى . وبديهي أنّ العلم الذي يعكف على الأوسع ينبري أصلا والذي يعكف على الأضيق يغدو فرعا ، وتأويل هذا في مقامنا أن اللسانيات تقبض معرفيا بزمام العلامية لأنّ النّظام اللغوي هو النّظام العلامي الأوفى فهو الأصل بالتقدير والاعتبار .

فمن كّل هذا التأسيس المعرفي سنشتقّ قانونا نسميه قانون التّناسب الطردي بين اعتباطية أيّ نظام علامي وسعة إبلاغه ، وهو ما يفضي بنا إلى القول بأنّ مقبولية العلاقة بين الدّالّ والمدلول في كلّ نظام تواصلي على أساس الاقتران الطبيعي أو الاقتران المنطقي تتناسب تناسبا عكسيا مع طاقة ذلك النّظام المعتمَد في الإبلاغ ، فيكون معيار الاعتباط الذي هو مرآة العرفية هو النّموذج الأوفى المحدّد للجهاز الإبلاغي : فكلّما ثقلت كثافة التّعسف الاقتراني في أيّ نظام إخباري نزع نسقه الدّلالي إلى طاقته القصوى ، فالشحنة الاعتباطية في كلّ واقعة تواصليّة هي المولّد الدّائم لسعة القدرة الإبلاغية التي تلتئم فيها .

وفي أمر اللغة تنحل الدلالات تدريجيا من الخطاب إلى الجملة إلى الكلمة، فإلى السمة المميزة الصغرى التي هي الفارق الصوتي (نعني الفونولوجي) وهذا الفارق يبدأ من الحرف بكل خصائصه إذا اختلف كليا عن حرف آخر ليصل إلى مجرّد السمة الفردية كالجهر والهمس أو الشّدّة والرّخاوة أو الشفوية أو الغنة . فكل جزء من الصفات يغدو علامة تمييزية فيقود إلى بحث علامي داخل جهاز الكلام ، ومن هذا الباب يتضافر البحث بين علم الأصوات والصوتمية ــ أي الفونولوجيا ــ كتضافره بين اللسانيات والعلامية ، ويمكن الجزم في هذا المقام بأنّ متكلّم أيّ لغة لا بد أن يكون له إدراك خفيّ بنظام صواتمها نعني شبكة سماتها التّمييزية في رقائقها الصوتية .

وقد كان جاكبسون صاحب الفضل في إيضاح جوانب هذه القضية إذ بيّن أنّ مشكل الروابط القائمة بين الصوتمية وعلم الأصوات يتركّز على طبيعة

الصّلة الرابطة بين جوهرِ وظيفةِ الصّوت وهويّة الصّوت ذاته ، فبلومفيلد يرى أنّ الصّواتم ليست أصواتا وإنّما هي سمات لفظيّة تترابط في علائق داخلية يكتسب الإنسان بفضل الدّربة القدرة على أدائها وتبيّنها في سياق سلسلة الكلام ، ويكاد الأمر يتماثل مع ارتياض سائق السّيّارة على أن يقف عند كلّ إشارة حمراء سواء أكانت ضوءا كهربائيا أم مصباحا أم شارة أم شيئا آخر. فالمهمّ هو أنّ اللّون الأحمر من حيث هو صورة مجّردة غير متشكّلة لا يوجد إلّا في صميم هذه الإشارات الفعلية .

والإنسان يكتسب الدّربة على أداء الحركات المنشئة لأصوات تحمل في تموّجها سماتها المميّزة ، كما يكتسب المران على إدراك هذه السّمات من خلال تموّج الأصوات التي يسمعها . فبحسب هذا التّصوّر الإنّي الذّاتيّ تكون السّمات المميّزة والضفائر التي تؤلفها كامنة في مظانّ الصّوت الكلامي على المستوى الحركيّ والأدائيّ والسّمعيّ ، ولعلّ هذا التّصوّر هو الذي يوفّر النّواة الملائمة في دراسة الصّواتم . ويستطرد جاكبسون في نفس السّياق مبينا أنّ تمييز الوحدات الدّلالية ــ إذا قورن بكلّ الوظائف التي يؤدّيها الصّوت في الظّاهرة اللغوية ــ لمّا كان هو الوظيفة التي يعسر الاستغناء عنها فإنّه من الطّبيعيّ أن يكتسب الإنسان أوّلا وبالذّات ملكة التّمييز بين السّمات في تحاوره مع الآخرين عبر اللغة . على أنّه من الخطإ الظّنّ بأنّ الإنسان في تحاوره يوطّن نفسه على تجاهل بقيّة خصائص الكلام ، ذلك أنّه يكتسب إلى جانب السّمات الصّوتميّة مميّزات أخرى تندرج في نظام علاميّ إبلاغيّ أهمّها الخصائص التّعبيريّة والانفعاليّة .

إنّ النّظام العلاميّ الذي يستند إليه السّامع لا يقتصر في استكمال شحنة المعلومات على أصوات الرّسالة المتلقّاة ، ذلك أنّ التّشكّل الصّوتيّ الذي تلبسه الرسالة يمكّن المتقبّل من تحديد هويّة المرسِل . على أنّ السّامع إذ يقارن بين نظامه الخاصّ ونظام محدّثه يتسنّى له الاستدلال على أصل مخاطِبه وعلى درجة ثقافته وعلى انتمائه الاجتماعيّ ، كما أنّ مميّزات صوته الطّبيعية

تعرّفه على جنسه وسنّه وفصيلته على المستوى الفيزيولوجيّ النّفسانيّ .

ثمّ إنّ متلقّي الرّسالة اللّغويّة محمول على أنّه مدرك للنظام العلاميّ الذي به يفكّك الرسالة فيفهم مضمونها ، والإنسان يتصرّف مع الخطاب المصوغ في لغته كأيّ مفكّك لنظام علاميّ ، أمّا الأجنبيّ الذي لم يمتلك مران تلك اللّغة فإنّه يتصرّف مع نصّها تصرّف المركّب له ، وعالم اللسان الذي يواجه لغة هو جاهل بها تمام الجهل يتصرّف كذلك تصرّف المركّب فيكتشف على التدريج نظام إشاراتها حتّى يتوصّل إلى تفكيك أيّ رسالة تصاغ فيها كما لو كان فردا من أفراد أهلها .

وينتهي رومان جاكبسون إلى أنّ المتكلّم ـــ سواء أكان مستعملا لغته أو مستخدما لغةً اكتسبها وألمّ بنظامها اللّغويّ ـــ يعي قطعا الوظائف التي تؤدّيها مختلف عناصر الصوت ، وبوعيه يحلّل صورة الصّوت إلى سماتها الدّالّة على تعدّدها وتنوّعها ، وهو في كلّ ذلك يحتكم إلى مصادرات أصوليّة في التّحليل الصّوتميّ ، بها يستخلص السّمات المميّزة دلاليّا والدّالة تعبيريّا والمفيدة من حيث تشكّلها بذاتها .

★ ★ ★

فإذا تمثّلت القيمة الأوّليّة لنظريّة الاصطلاح ضمن تناول قضايا اللغة في أنّها قادتنا إلى مقولة الاعتباط في ارتباط الدّالّ اللّغوي بمدلوله فإنّ قيمة هذه المكاشفة نفسها قد تبلورت في أنّها استحالت مفهوما مخصابا ولّد جملة من المواصفات التّنظيريّة ذات البعد الأصولي العميق ، ومن أبرز ثمار هذه المطارحة الجدلية الولود اهتداؤنا بهديها لفض إشكال الانتماء المعرفي بين اللّسانيات والعلامية :

فباستلهام مبدإ الانسلاخات المفهومية التي أوقفتنا على سلسلة المعادلات التّحويلية في الفصل الثاني ، وبتتبّع شبكة الأنظمة الدّلالية وما حقّقناه في

شأنها من جدليّة التراكب في الفصل الثالث ، ثمّ بما أفضنا فيه من استقراء حال الرمز والعلامة مع ما انتهينا إليه آنفا من صياغة قانون التّناسب بين درجة العرفية واتّساع الطّاقة التّعبيريّة في كلّ نظام إخباريّ ننتهي إلى تأسيس مقوّمات الحدث اللّغوي عن طريق المقارنة العلامية ، كما ننتهي إلى توفير السند النظري لأحقّيّة اللّسانيات في استيعابها البحث العلاميّ من موقع النقد المعرفيّ والاستكشاف الأصولّي .

★ ★ ★

الفصل الخامس

في مادة العلم :

مراتب الظاهرة اللغوية

اتّضح لنا جليا أن اللسانيات تتعهد بدراسة العلامة اللغوية لا من حيث هي غرض في ذاته ، ولا من حيث هي جزء بمفرده ، ولكن من حيث هي عنصر مكوّن لنظام متماسك ، وهذه الدراسة لا تقف عند تشخيص الفعل اللغوي في مستواه الأدائي ولكن تأخذه في سلكه الدّائري إذ تهتمّ اللسانيات بتولّد الحدث وبلوغه وظيفته ثمّ بتحقيقه مردوده عندما يولّد ردّ الفعل المنشود : وهكذا يكون موضوع علم اللسان اللغةَ في مظهرها الأدائي ومظهرها الإبلاغي وأخيرا في مظهرها التّواصلي .

وما اتضح لنا من كل ذلك لا يثنينا عن مبدئنا في تصوّر علاقة اللسانيات بالعلامية العامة كما جلوناه ، إذ يدور الارتباط على أساس أن اللساني من حقه دائما بل من واجبه أحيانا أن يمتدّ به البحث إلى البنى العلامية المتلابسة باللغة أكثر مما للعلامي من حق أو مما عليه من واجب في أن يستوعب البنى المعرفية للظاهرة اللغوية . ولكن إذا سلّمنا بأن عمود الدرس في علم اللسان هو الحدث اللغوي أفلا يتعيّن التّساؤل حيال مراتب تجليات الظاهرة اللغوية عن أيّها التي تمثّل على الوجه الأكمل موضوع العلم اللساني ، ثمّ كيف يتسنّى الفصل المعرفي بينها قبل حصر مادّة العلم ؟

فممّا هو شائع بل مطرد بين اللسانيين اطراد المسلّمات ولا سيما بين المختصين منهم باللسانيات العامة ــ وهي التي تتكفّل بالبحث في الأسس النظرية ــ أنّ مادّة علمهم ليست « الكلام » ولا « اللسان » وإنّما هي «اللغة» ، وسنعود إلى ضبط هذه الفاهيم تصورا واصطلاحا ، بل إنّ من اللسانيين من يشدّدون على طبيعة حقلهم المعرفي فيجعلونه متقيدا بالبحث عن القوانين العامة التي لا تفارق الظاهرة اللغوية إطلاقا في أيّ لسان تجسّمت ومع أيّ كلام تحقّقت وبأيّ مصر وعهد نطق بها الناطقون ودرسها الدارسون ، وتلك القوانين المبحوث عنها هي التي يصطلح عليها بالكليات اللغوية كما سنبينه .

ومرامنا في هذا المبحث أن نفحص نقديا هذه الفرضية لنستدلّ على أنّ البحث في اللغة يظل متعذّرا ما لم نستقرىء أمرها من خلال كل مراتب تجلياتها وهو ما سيوصلنا إلى وضع حدود هذه المفاهيم في سياق الأدوات المنهجية نظريا ، والإجرائية تطبيقيا عسى أن نبرهن عندئذ على أنّ هذه الأدوات تتماثل إلى منزلة المتصوّرات الأصولية في مردودها المعرفي ، وهو ما سيحملنا على إعادة بناء مفهوم الكليات النظرية .

★ ★ ★

إن الذي نعنيه بمراتب الظاهرة اللغوية هو جملة التجليات التي من خلالها يدركها العقل بحسب تصوّرات اختبارية متميّزة وإذ نستعمل مصطلح « الظاهرة » فإنّنا نطلقه على جملة المستويات التصوّريّة ، ومعلوم من الناحية المنطقية أن الكيات الذهنية تتحد بمراتب ثلاث : مرتبة الظاهرة العامة ومرتبة الظاهرة النّوعية ثم مرتبة الظاهرة الفردية ، وهذا مبدأ كلّي يعمّ كونيا الأشياء والوقائع والظواهر .

فعالم الجيولوجيا يحدّثك عن الحجارة فيكون في منزلة الظاهرة العامة ثمّ يحدّثك عن صنف من أصنافها كأن يكون كلسيا أو طفليا أو بلوريا

وعندئذ يندرج حديثه في منزلة الظاهرة النوعية، أما قطعة الحجارة ، هذه التي هي بين يديه ، يريك إياها فتلمسها وتحاول اختبارها فهي منزلة الظاهرة الفردية .

وعالم النبات يحدّثك عن شجر النخيل ، ثم عن نوع من أنواعه ، وأخيرا عن نخلة بعينها ، وكذلك يفعل عالم الحيوان : يحدثك عن السمك أو الخيل فتلحظ المراتب الثلاث مثلما تلحظها عندما تتحدث مع عالم التربية فيصف لك شمائل « الأستاذ » عامة ثمّ الخصائص التي يجب أن يتحلى بها « أستاذ الرياضيات » مثلا ، ويمكن أن يحادثك في أمر أستاذ مخصوص زاره ذات يوم في حصة توجيهية .

وكذا الأمر مع الظاهرة اللغوية من حيث إن مراتبها تمثل مادة العلم الذي نحن بصدده في هذا المبحث ذلك أن تجلياتها الصّورية تترقّى من « كلام » الأفراد كما نسمعه ونحادثهم فيه ، وهذه هي المرتبة الفردية ومعها يتسنّى دوما أن نقيّد الملفوظ بأن نعرّفه منسوبا إلى قائله في موضع مّا وزمن مّا، بل هو هذا الذي بوسعنا اليوم أن نسجّله على الإسطوانة الحاكية أو الاشرطة المغناطيسية .

ثمّ تأتي مرتبة « اللسان » وتتطابق مع منزلة الوجود النوعي فكلّ مجموعة بشريّة تتحادث بالكلام فإنما هي مشتركة في معرفة ما به تتحاور ، وذاك هو اللسان إذ قد يكون اللسانَ العربي أو الانجليزيّ أو الروسيّ .

أمّا مرتبة الظاهرة العامة فيمثّلها مفهوم اللغة الذي يتطابق مع جملة القوانين التي إذا أُطلقت صدقت على كل لسان من الألسنة البشرية بل وعلى كل كلام يفوه به آدميّ بأيّ لسان نطق .

على أنّ هذه المراتب الثلاث تتشكّل صوريّا في قالب مفاهيم منهجية تثمر معرفيّا رغم تعاظلها في الذّهن ، ومن شدّة تداخل كل مرتبة مع المرتبتين

الأخريين لم نر قوما من الأقوام ولا أمّة من الأمم قد خصص أهلها لكلّ متصوّر من هذه المتصوّرات مصطلحا قائما بنفسه مستقلاّ بذاته ، وإنّما هي استعمالات متجاذبة قد يغلب بعضها على بعض عند كل مرتبة ولكن لا تتفاصل بصفة قاطعة ناهيك أنك ــ في اللغة العربية مثلا ــ تستطيع أن تتحدّث عن الظاهرة في أيّ مستوى من مستوياتها بالمصطلحات الثلاثة : الكلام واللسان واللغة ، وهو ما يجعل كلّ لفظ من هذه الألفاظ صالحا للدلالة على أيّ مرتبة من المراتب ؛ فبديهي أنّنا إذ نتحدّث عن زيد نقول : كلامه أو لسانه أو لغته ، وعندما نتحدّث عن العرب نقول : كلامهم أو لسانهم أو لغتهم على حدّ سواء ، وكذلك الأمر لو تحدثنا عن الآدميين كافة لأجاز لنا الاستخدام أن ننسب إليهم الألفاظ الثلاثة فنقول : كلام البشر أو لسانهم أو لغتهم ، والسبب في هذا الاشتراك الدلالي هو أن هذه الألفاظ لا تتداخل من حيث هي اصطلاحات قد يضطرب إطلاقها من مستعمل لآخر ــ كما يحدث عادة عندما يجتهد المجتهدون في تمحيض المصطلحات الفنية وتكريس استخدامها علميا ــ وإنّما تتعاظل مفهوميا لأن لكل استعمال تأويلا مستقيما ، ولو استعرضنا كل الاحتمالات التركيبية وهي تسعة ــ لأنها حاصل ثلاثة في ثلاثة ــ للمسنا مسارب التوليد الدلالي .

فقولنا « كلام زيد » يضعنا في مستوى الحدث الفردي الذي هو فعل الكلام منطوقا مسموعا ، ولكن إذا قلت « لسان زيد » فالمعنى أني أقصد إلى استعماله الفردي للظاهرة النوعية التي هي لسان العرب مثلا ، فإن قلت « لغة زيد » فالمظنون أني أشير إلى ممارسته للفعل اللغوي الذي هو خصيصة بشرية من خلال نطقه لجمل هي من مواضعات المتكلّمين باللسان العربي .

وكذا الأمر لو طُفتَ باستعمال هذه الألفاظ الثلاثة مضافة إلى الأقوام ، فالمنطلق أن أقول لسان الفرس أو لسان الروم قاصدا المستوى النّوعي للظاهرة، وعلى هذا المبدإ كان من معجزات الخليقة التي حثنا الخالق على تدبر أمرها في البشر « اختلاف ألسنتهم » وعلى نفس المبدإ قال قائلهم « لسان

العرب »`. ولكن إذا عنّ لي أن قلت كلام العرب فطبيعي أنّ مرامي هو الحديث عن لسانهم من خلال جملة أفعالهم الكلامية ، فإن قلت « لغة العرب » فمحسوم أني أتحدث عن الظاهرة العامة ــ التي هي ظاهرة بشرية كونية ــ من خلال تعيّنها في نمط من أنماطها وهو مواضعة الأمّة العربية .

ولا يختلف الأمر عند الحديث عن الآدميين قاطبة فالأصل أن أتحدث عنهم مضيفا إليهم لفظ اللغة على حدّ ما أضيفه مجازا إلى غير البشر قائلا لغة الحيوان أو لغة الورود ، ومنه استعمال اللفظ في الدلالة العلامية المختلفة حيث لا تصويت ولا تقطيع كأن يقال « لغة العيون » ، ولكن إذا استخدم المتكلم لفظ اللسان منسوبا إلى البشر فالتّأويل أنّه يدلّ على الظاهرة العامة من خلال الظاهرة النوعية إذ ما من بشر يتكلّم إلاّ وهو يتكلّم طبقا لمواضعة لسان من الألسنة ، فإذا نسب لفظ الكلام إلى البشر كان قاصدا إلى الظاهرة العامة من خلال تجسمها فيزيائيا في منطق مّا هو إنجاز فعلي لنمط نوعي .

فالحاصل إذن أنّ ما ينشده البحث المعرفي من رسم حقول المفاهيم من خلال جدول الألفاظ كثيرا ما يتعذّر عند الإبقاء على الاستخدام الشائع ، كما أن الحاصل من جهة أخرى هو أننا على مصطبة هشة تنزلق الحدود فيها انزلاق السوائل بعضها إلى بعض في حوض واحد ، والسبب فيه أننا لسنا فقط بصدد استعمال اللغة للحديث بها عن اللغة وإنّما نستخدم اللغة لنتحدث بها عما يمكن أن نتحدث به عن اللغة .

وحيث وهنت صرامة دلالة الدوال على مدلولاتها فليكن اصطلاحنا ــ بضرب من العرف المقام داخل العرف ــ أنّ لفظ الكلام كما أسلفنا يقترن بمستوى الظاهرة الفردية بحيث لا يضاف ــ على الاصطلاح الصارم ــ إلاّ إلى الفرد الناطق به ، وأنّ لفظ اللسان يمثل مرتبة الظاهرة النوعية فيضاف إلى الأقوام أي إلى المجموعات البشرية المشتركة فيه ، وطريف أن لا ننسى أن الألسنة البشرية عديمة الإسم ، فلا يوجد لسان بشرى مسمّى بذاته وإنّما

هي كلّها معرّفة بالإضافة ، والمضاف إليه هم القوم المتكلّمون بذاك اللسان أو الموطن الذي يستعمل فيه ثمّ يقع تحويل الإضافة إلى تركيب وصفي قائم على منعوت يتبعه نعت ، فبعد لغة الروم ولغة الصين ولغة العرب ـــ ولفظ اللغة غالب في هذا السياق على لفظ اللسان ـــ نقول : اللغة الرومية واللغة الصينية واللغة العربية ، ثمّ يقع الاختزال فيقتصر على إطلاق النعت من حيث يقصد به النعت والمنعوت معا ، وعندئذ يقال : العربية والصينية والرومية .

وليكن اصطلاحنا أن لفظ اللغة يقترن بمرتبة الظاهرة العامة فيكون في أذهاننا حال إطلاقه مضافا ضمنيا إلى البشر كافة ، فإن لم يضف فهو معرّف بأداة التعريف الاستغراقية بحيث إذا قلت « اللغة » فإنّك في غير حاجة إلى تخصيص ، ولقد سمّى النحاة تلك الأداة استغراقية لأنّها تستغرق الجنس التي هي منه .

فإذا ما رمنا الإشارة إلى كلّ المراتب مجتمعة أي إذا ابتغينا استيعاب القضية كلّيّا من خلال مفاهيمها الثلاثة : اللغة واللسان والكلام أطلقنا عبارة « الظاهرة اللغوية » كما سبق أن عيّنّاه اصطلاحا .

هكذا يتيسّر لنا الآن بعد فض الإشكال المفهومي من خلال تشابكه مع الإشكال الاصطلاحي أن نُجريَ الموازاة المتحتمة بين ما هو عام وما هو نوعي وما هو فردي أي بين لغة الناس ولسان الجماعة وكلام الأفراد : فاللغة مفهوم كلّي واللسان مفهوم نمطي أمّا الكلام فمفهوم إنجازي ، ولو استبحنا التّصرف في مصطلحات المناطقة بعد اقتراضها لقلنا إن اللغة جنس واللسان نوع والكلام شخص ، ومن هذا السّلّم التصنيفي يمكن أن نستنبط مَدرجا موازيا يماثل هذه المبادىء الترتيبية ، فمتصوّر اللغة يجسّم صورة القانون ولسان الجماعة يشكل نموذج العرف أمّا كلام الأفراد فيشخّص مثال السلوك .

ولئن تجوّزنا إقامة هذا المعيار التنظيمي رغم قصور هذه المفاهيم عن

مرتبة التوليد المعرفي فما ذلك إلّا بموجب خاصية تميّز مادة علم اللسانيات وتتمثّل في أن العلاقة بين هذه المراتب علاقة مفتوحة ذهابا وإيابا ، فمن حيث نحدّد خصائص الكلام نستنبط نظام اللسان ، ومن حيث نلمّ بنظام اللسان نتقصّى نواميس اللغة ، ولكنّنا أيضا لا نصوغ شيئا من خصائص اللغة إلّا وهو منطبق على كل لسان فمنسحب بالضرورة على كلام كل فرد من أفراد المجموعة البشرية الناطقة بذلك اللسان .

وإذ قد اتضحت مادة العلم اللساني في مراتبها التصوّرية فإنّه بات من المشروع أن نتحسّس مقوّمات الظاهرة اللغوية من خلال تجلياتها في الذهن ، ولتكن البداية من العام إلى الفردي عبر النوعي .

فعالم اللسان عندما يتركّز على منزلة اللغة يكون هدفه المبدئي استقراء أمر الخصائص المطلقة التي ينضوي تحت حقائقها النشاط اللغوي الإنساني وهو مستوى تجريديّ يتصوّر فيه اللّسانيّ موضوع علمه في ضوء قوانين عامة ذات اتّصال بالاستعدادات العضوية والنفسية التي ترافق الإنسان السّويّ مهما اختلف به الزّمان أو تباين به المكان . ومن أوكد ما يدخل في مهام عالم اللسان وهو على هذه المنضدة التصوّريّة تعريف اللغة في حدّ ذاتها، وهذا ما يجعل تفكيره ذاهبا في أبعاد الظاهرة وغائصا على أسسها المعرفيّة .

فاللغة — بالاصطلاح الذي ارتضيناه — ليست فعلا غريزيا ولا هي محصول وراثي إذ بديهي أنّ الوليد إذا عزل عن البيئة الناطقة نشأ أبكم ولو كان سويّ الخلقة ، وبديهي أيضا أنّنا لو أخذنا طفلا حديث الولادة من بيئته وأودعناه بيئة أخرى تتكلّم لسانا مخالفا للسان أبويه لشبّ يتحّدث بلسان القوم الذين احتضنوه كما لو كان وليد سلالتهم فلا يظهر في نطقه ما يرتبط بأصله اللّغوي ، وهذا ما ينفي عن اللغة أن تكون رابطة جنسية ولا عرقية وإنّما هي رابطة ثقافية تؤكد روابط انتماء حضاريّ وبذلك تتبوأ منزلة البعد الإنساني عبر تاريخ الأمم .

ثمّ إنّ اللغة ظاهرة متشعّبة الجوانب فهي في وجودها بناء صوتي لأنّها في إنجازها الطبيعي تتحقّق بالأداء المنطوق المسموع واللغة أيضا عمل فيزيولوجي إذ تقوم على تدفق عدد من أعضاء الجسم في عمل متواقت متشابك ، وهي فعل نفساني بما أنّها تستند إلى نشاط إرادي تتحرّك بأوامره ملكات عدّة ، ثمّ إنّها ظاهرة اجتماعية كما سبق لنا أن دققناه منذ الفصل الثاني . ومن نتائج هذا الاندراج الجماعي أن اللساني يتوخى منهجا مزدوجا في تناوله مادة علمه ، فهو يدرس البنية اللغوية في جوانبها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية ، ثمّ يعمل على كشف ارتباط هذه البنية بوظيفتها الاجتماعية من خلال تأثير الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية في الكيان اللغوي .

ولكن اللغة فضلا عن كل ذلك حقيقة تاريخية وتاريخيتها من وجهين : خارجي وداخلي ، فهي أوّلا ذاكرة الإنسان الجماعية ، يأتمنها الناس على تاريخهم فتستجيب حاملة سجلّ حضارة الأمم حتى لكأنّ صيرورة التاريخ البشري وقف على اللغة ، وهي ثانيا كيان متطوّر يحمل طيّ مظانّه بذور تبدّله وانسلاخه ، فجوهره الصيرورة بذاتها ، ولا تكتمل دراسة اللغة إلّا إذا تفاعلت دراسة البنى اللغويّة والعلاقات الاجتماعية مع الأبعاد التّطوّرية عبر التاريخ .

على أنّ اللّغة من جهة أخرى ظاهرة عقلية تتلابس مع كل الظواهر الإدراكية لدى الإنسان ، وليس من همّ عالم اللسان أن يفيض في جدليات علاقة الفكر باللغة مثلما يلذّ للفلاسفة أن يفيضوا فيه ولكنّه يحسم الأمر من موقع التّسليم بأنّ عملية التفكير غير مستقلة عن أداتها ، وأداتها هي جهاز علامي بالضرورة ، فإن تعلّق الأمر بالإنسان السّويّ فهو الجهاز اللغوي وإن تعلّق الأمر بالأبكم فهو الجهاز الإشاري فإن كان الأبكم أكمه فهو الجهاز اللّمسيّ على محدوديّته .

ومن شدّة التفاف القوى العقلية بالأداة اللغويّة تبيّن اليوم أن رقيّ الجهاز العصبي لدى الإنسان لا يدلّ عليه شيء كدلالة اللغة فهي عنوان سموّ القدرة العقلية وهي الدليل على ترابط المدارك الذهنية ، ويذهب البعض إلى اعتبار أنّ ممارسة الكائن البشري للعمليّة اللغويّة فيها من التعقد التركيبي والوظيفي بين مختلف المقوّمات العضوية والذهنية والعصبية والنفسية ما قد لا يماثله إلاّ تعقد نظام الكواكب وهي تتحرّك في فضائها الفلكي .

وممّا يهدي عالم اللسان إلى تملك مادة علمه واستبيان خفاياها أن يتقصّى بالدرس والتشريح تلابس مقوّمات العقل البشري بخصائص الظاهرة اللغوية ، ذلك أن من المعطيات في هذا الباب ما إن اشتققته لم تدر أهو من أثر اللغة في الفكر أم من أثر الفكر في اللغة ، ولكنّه إذا أهمل تعذّر بإهماله فهم كنه الظاهرة اللغويّة تماما والذي نعنيه هو مبدأ التجريد وبه قوام العقل إذ يعقل ، واللغة إذ تعبّر .

فلو أمعنّا النّظر في هذا المبدإ الذي هو أساس كل إدراك — وبالتالي فهو خصيصة للعقل وخصيصة للغة في آن معا — لألفيناه متولّدا عن جملة من الملكات يكمل بعضها بعضا وتجتمع كلها في لحظة إنجاز الإنسان للحدث اللغوي ، وأولى تلك الملكات ما نصطلح عليه بملكة الاقتران وهي هذه الطاقة الذهنية التي بفضلها تقوم الأسماء مقام مسمياتها والأوصاف مقام موصوفاتها ، فهي التي تسمح بحلول الألفاظ محل الأشياء المتحدّث عنها بتلك الألفاظ ، فهذه القدرة التي للعقل البشري لا تتحقّق إلاّ في اللغة مثلما أن الفعل اللغوي لا يتحقّق إلاّ بها ، ويدور الأمر على ملكة الترميز وذلك بعد استبدال الدوال بمراجعها حينما يتّخذ الإنسان من الأصوات علامات تحلّ محلّ ما هو قاصد بها إليه .

وملكة الاقتران هذه لا تؤدّي وظيفتها في ما يخصّ الإنجاز اللغوي إلاّ إذا رافقتها قدرة عقلية أخرى هي ملكة التّمييز ، ويتمثّل عملها في أنّ تعدد

عناصر الاقتران بين الدوال والمراجع عبر المدلولات لا يدخله الاضطراب البتة ؛ فتكون هذه الملكة بمثابة جهاز المراقبة الذي يكفل عدم التداخل بين شبكة العلامات في تطابق كل علامة منها مع ما هي دالة عليه .

والذي به تستقيم الوظيفة التمييزية في ممارسة الانسان للسلوك اللغوي هو اتّكاله على قوّة عقلية أخرى تتمثّل في ملكة الاستصحاب وهي الثمرة المباشرة لما يعرف بالذاكرة ، ومعلوم أن استعمال الانسان للغة هو رهين استخدامه لهذه الذاكرة على أساسها المزدوج ، أي من حيث هي طاقة اختزان تستوعب كلّما تقرّه تجربة الانسان من اقتران بين العلامة ومرجعها ومن حيث هي أيضا قدرة على الاستحضار ، وهو صميم فعل التذكّر هذا الذي يتلوّن مع ممارسة الإنسان للغة بألوان ما انفكّت تحيّر علماء النفس وخاصة في محاولتهم تعليل أوجه التّذكّر الإرادي والتذّكر اللاإرادي ، ومن المألوف لدى الانسان أنّه في بعض الأحيان يهمّ بنطق الكلمة الملائمة للصورة المعنوية فإذا بالكلمة — وهي من سجلّه اليومي أحيانا — تختفي عنه فجأة وقد يطول احتجابها رغم إلحاحه بالتّذكّر والاستحضار ، وقد يحدث أن تفاجئه بالحضور في لحظة لم يكن همّه عندها أن يستحضرها ولكنّ ذلك من الحالات الطارئة إذ يتسم الاستعمال الطبيعي للغة بانسجام ملكات الاقتران والتّمييز والاستصحاب .

على أن اللغة لا تتكامل خصائصها الوظيفية إلاّ إذا اتّسمت بالاطراد وتلك ملكة أخرى تتمّم وظائف الملكات السابقة ، ومعنى الاطراد أن تتلازم العلامات بمراجعها تلازما هو من باب الاصطلاح لا من باب الضرورة بحيث إذا طرأ طارىء على دلالة الألفاظ انفكت روابط التّلازم الأوّل لتحلّ محلّها روابط تلازم جديد ، ومعلوم أن العقل لا يتخلّى عن أيّ اقتران مطرد لديه اطرادَ الضرورة سواء أكانت ضرورة طبيعية أو ضرورة منطقية ، فلا يسلم لك العقل — مهما ألححت عليه — بأنّ النّار لا تحرق أو بأنّ الضّدين يجتمعان .

عن كلّ تلك الملكات تحصل قدرة العقل على التّجريد وهو الملكة الأمّ ، وثمرتها العملية هي اشتقاق المتصورّات أو لنقلْ تمحيض الذّهنيات ، وهذا ما أُطلق عليه البعض مصطلح التعميم ، وربما كان ذلك من باب التّيسير أو التّسامح في الألفاظ ، شأن ما فعله الدكتور نوري جعفر في مصنّفه « اللغة والفكر » معتبرا أن التّعميم هو تعبير لفظي مفرد يعبّر عن صفات كثيرة مشتركة موجودة بين مجموعة من المسميات . فكلمة كرسي مثلا — التي هي تجريد عن الكرسي المادي المحسوس — هي تعميم في الوقت نفسه تنطوي على الصفات المشتركة الموجودة بين جميع أنواع الكراسي التي يتعذّر حصرها . معنى هذا أن كلمة حيوان ورجل وإنسان وما إليها تعميم اشتقّ في الأصل من ملاحظة مقدار كبير من الحيوانات والرجال والناس المشتركين في صفات عامة رغم اختلافاتهم الكثيرة الفردية . وذلك هو مسلك الإنسان في استخلاص المجرّدات بواسطة اللغة .

فهذا كله وجه مما قصدنا إليه عندما اعتبرنا أن اللغة ظاهرة عقلية ، أمّا الوجه الآخر فيتمثّل في أن اللغة — مهما كان اللسان الذي تتشكّل به ، أو الكلام الذي تحقّق عليه — فإنّها تنتظم ، بمعنى أنّها تنصاع للوصف من حيث تقبل تسلط العقل عليها بالتّنظيم ، فاللغة تتميّز مطلقا بطواعيتها للإدراك أي بقابليتها لأن يَعقلها العقل .

غير أن الفكر لا يعكف على اللغة بالنظر والفحص إلاّ بواسطة أداة لغويّة وهذا يتم بفضل ما في الظّاهرة اللغوية من طواعية الرجوع بنفسها على نفسها حتى يصبح الخطاب موضوعُه ومادته كلاهما الكلام ، وهذه من قدرات الشمول في اللغة لأنّها تستطيع أن تتخذ من نفسها مرآة عاكسة ترى فيها نفسها بضرب من الاستبطان على حدّ عبارة علماء النفس .

ومن أبرز مظاهر هذه السمة الانعكاسية في طبيعة الظاهرة اللغوية أن الكلام مما يمكن إثباته كما يمكن نفيه ، ولكن إثباته أو نفيه لا يكون إلاّ بذاته أي بالكلام وفي هذا الأمر خصوصية قصوى له تقرّبه في جنسه وهويته من

جوهر العقل على أساس أن قضاياه لا تثبت ولا تنتقض إلّا بالبراهين ، ولا ينتفي البرهان إلّا ببرهان فيدور الأمر على نفسه دوران الكلام على ذاته .

فانعكاس اللغة على نفسها من شأنه أن يجعل الكلام هو ذاته دالّا وهو نفسه مرجعا ، فتنصهر بصفة آلية كل عناصر الدلالة فلا يغدو دالٌّ ولا مدلول ولا مرجع إلّا في حدّ واحد منصهر بحيث تتقلص أضلاع المثلث الدلالي تقلّصا يفضي بها إلى التّطابق فتغدو كلّها نقطة واحدة هي مركز الدائرة المحيطة في منطلقها بالمثلث المتساوي الأضلاع .

وهكذا ينشأ الوضع والحمل كما سنراه في باب لغة العلم .

★ ★ ★

لقد أسلفنا أن من أوكد ما يدخل في مهام عالم اللسان تعريف اللغة في حدّ ذاتها وقبله أكدنا أن العلاقة بين مراتب الظاهرة اللغويّة مفتوحة لأنّك من أي مرتبة نفذت إليها تجلّت لك خصائصها . وبما أنّنا قد أتينا على حد اللّغة من خلال منزلة اللغة ــ وهو ما يمثل الوظيفة التعريفية لكل تفكير نقدي في أسس العلم ــ فإنّنا نخلص إلى القول بأن عالم اللسان ــ وهو متركح على مرتبة المفهوم العام الذي هو اللغة ــ يتّجه صوب البحث عن الكليات. وهي تلك النواميس العامة التي لا تفارق الظاهرة اللغوية مهما تباينت عناصر المكان والزمان وهوية الناطقين .

والكليات اللغوية غير ذات حدّ تقف عنده ولكن الذي يعنينا منها في هذا السياق هو ما يرتبط بمسار البحث المعرفي انطلاقا من قضية الأنساق الدلالية التي رأيناها عند استكشاف بنية العلم واعتمادا أيضا على مقوّمات الحدث اللغوي كما جلوناها في مبحث حدّ العلم : وسنقصر نظرنا على نمط واحد من هذه الكليات يستجيب لمسار بحثنا المعرفي ويخص مبدأ التّولّد الداخلي .

فالذي يدور عليه هذا المبدأ هو التّساؤل التالي : كيف يتحوّل مبدأ الاصطلاح ــ أي الاقتران العرفي ــ إلى نمط مولّد بذاته للّغة بعد أن يتولّد عنها ، ثمّ كيف ينعكس هذا النسق النظري المجرّد على واقع الدلالة ضمن الظاهرة اللغويّة عموما بل ما الذي يتيح للغة بفضل محرّك الاقتران العرفي أن تستغنى بنفسها عن غيرها خلال وجودها وعند تبدّلها تبعا لصيرورة التاريخ ؟

إن مبدأ الاصطلاح لمّا كان القانون الغالب على خصائص الظاهرة اللّغويّة فإنّه ما إن تستقرّ على قواعده اللغة حتى تصبح هي نفسها طاقة توليدية لذاتها بحيث يتسنّى للانسان المتعامل مع اللغة باللغة أن يخلق بواسطة الاصطلاح الأوّلي مواضعات أخرى تكون ــ من الناحية النظرية على الأقل ــ غير متناهية . ذلك أنّ اللغة بوصفها نظاما دلاليا فإنّها تحمل في طياتها القدرة على وضع أنظمة إبلاغية جديدة ــ لغوية أو علامية ــ وهو ما يتعين به إقرار مبدإ اصطلاح الناس على إحداث الألسنة المتعددة ، ومن هذا الباب أيضا يمكن دعم ما أسلفناه من اعتبار النظام اللغوي أمًّا وسائر الأنظمة العلامية فروعا عليه وعلى هذا الأساس أيضا لم يمتنع أن يعرّف الإنسان مخاطبه اصطلاحات لم يسبق له أن عرفها ولا سبق لهما أن تحاورا على أساسها لأن الشرط أن يتمّ الابتداء ، فإذا تمّ الانطلاق ارتفع الإشكال فيأتي عندئذ دور تآزر الأنظمة العلامية في الإبلاغ وتركيب أنماطه فيكون لأكثرها منطقيّة ــ في ربط العلامات بمدلولاتها ــ الحظّ الأوفر .

لذلك كانت الإشارة التي لا تحمل من الاعتباطية ما يحمله جهاز اللغة ــ باعتبار أنها تقود إلى المعرفة الاضطرارية المباشرة على نحو معرفة الحس وتجربة الشعور ــ دعامةَ الاستناد في تولّد الأنظمة الدلالية من داخل النظام اللغوي ذاته . وهكذا فإنّ اللغة إذا استقامت لسانا تسنّى لنا بها أن نواضع على ألسنة أخرى . ولا شكّ أن قيام الاصطلاح اللغوي على مبدإ التولد الذاتي هو الذي يفسر على الصعيد التاريخي ــ وربما على الصعيد الأسطوري

أيضا ــ كيف انحل اللسان البشري الأوّل ، ذاك الأوحد المصفّى ، إلى ألسنة شتى .

ويرتبط موضوع الطاقة التوليدية في صلب حدث الكلام بموضوع صيرورة الظاهرة اللغوية عامة ، فيكون قانون الاقتران العرفي بمثابة الناموس الحيوي في اللغة : هو عبارة عن روح الخلية الحيوانية يوفّر القدرة على النّموّ بالتّعدّد التّناسلي والتعاقب الجنيني ، ويوفّر في نفس الوقت ــ طبقا لقانون الوجود المقيَّد ببعديْ المادّة ــ بذرة الانحلال والتآكل بحيث تكون خلية الوجود سلسلة من النَّوَى الحادثة ، وبحدوثها تموت سلسلة من مثيلاتها .

فمن خلال مفهوم اللغة ومبدإ الاقتران الاصطلاحي فيها يمكن التسليم بأن كل لسان يحمل في مكامنه سلسلة لا متناهية من الألسنة الموجودة فيه بالقوة فإذا أُنجب بالولادة أحدها عدّ المولود لسانا مستنبَطا يؤرَّخ لميلاده ــ لا تأْريخا آنيا كما يقع بالنسبة إلى الآدميين ــ وإنّما تأْريخا زمانيا يمتدّ على فترات من التّاريخ .

فقضية التّولّد بالاصطلاح تكشف ما تتميّز به اللغة من طواعية التنوّع والتّخصص في نفس الوقت حتى لكأن كل فرد يوشك أن يتفرّد بنمطه التّعبيري عند إنجازه الكلام في نطاق اللسان الذي يستخدمه . وهو ما لم يكن ليتسنّى لولا أن طاقة الاصطلاح فيها من المرونة والاستحداث ما يجعل المجموعة اللسانية الواحدة يستقل كل فرد منها بسمات نوعية على مستوى الكلام .

إنّ ظاهرة تولّد الاصطلاحات في نطاق الدلالة اللغوية العامة تُطرح على الصعيد النظري المطلق بحيث تتصل مباشرة بتعاقب الانسلاخات اللّسانية عبر الوجود البشري كما تُبسط بشكل داخلي وجزئي في نطاق اللسان الواحد ، وما التغيّرات الطارئة بِتَجدّد الوضع وتوالي الاستحداث داخل جهاز لغوي معيّن إلّا تشكّل جنيني لظاهرة الانسلاخ اللغوي العام ، ويستقطب هذا

المظهرَ الداخليَّ من قضية تولّد الاقترانات العرفية محورُ الاستبدال في رصيد اللغة باعتبار أن التّوالد المستمرّ ظاهرة لصيقة بحياة المفردات في الكلام أكثر مما هي مرتبطة ببنى التركيب وظواهر التّراكن فيه .

كل ذلك يعزى إلى سمة العرضية في حصول الألفاظ دوالَّ على المعاني ولهذا يتسنّى الجزم بطواعية الألفاظ على عبور المجالات الدلالية واحدا بعد آخر وبطواعية المدلولات على ارتداء الألفاظ بعضِها مكان بعض ، كما تسنّى البت ـــ بحكم علاقة الإنسان باللغة وموقعه الفاعل منها ـــ في أمر استحداث المركّبات الدلالية أصلا بابتكار المدلول الذي لم يكن ، ثمّ صناعة دالٍّ له ، فيلتحمان ومن التحامهما يتكوّن مثلث دلالي جديد .

فإذا رمنا استكشاف مبدإ التولد الدلالي داخل جهاز اللغة استكشافا اختباريا تعيّن الوقوف على حقيقتين تمسان كلّ الألسنة البشرية وهما التّحوّل الدلالي ووضع المصطلحات في كل علم مستحدث أو متجدد .

فأمّا التّحوّل الدّلالي فيتّصل مباشرة بالطاقة التعبيريّة في اللغة اعتمادا على شحنات أجزائها وهو موضوع ذو بعدين ، أحدهما متّصل بالوظيفة الشعرية في فن القول فيكون المجاز وسيلة بيد الإنسان في خلق البنية الفنية انطلاقا من أدوات لغوية هي ملك مشاع بين جميع من يخاطبهم بفنّه فضلا عن أنّها أدوات يسخّرها هو نفسه لكلامه عندما يكرسه لمجرّد الوظيفة الإخبارية ، والبعد الثاني متّصل بالوظيفة المرجعية في اللغة ، وهي الوظيفة المؤدية للإبلاغ باعتبار أن الكلام فيها يحيلنا على أشياء وموجودات أو صور مجرّدة نتحدث عنها فتقوم اللغة بوظيفة الرمز لتلك الموجودات الحادثة أو المجرّدات الذهنية .

وعلى كل فالتحول الدلالي بما ينضوي خلفه من متصوّرات فنية كالمجاز والنقل والاستعارة وحتى الكناية والتشبيه إنّما هو مجسّم لظاهرة الاصطلاح

في تحرّكها ضمن نسيج الأبنية اللغوية وهو بالتالي نتيجة من نتائج تولّد الاصطلاحات في صلب المنظومة اللغوية .

وأوّل ما قد يباغت النّاظرَ في دقائق اللغة وأسرار تجلياتها أن للمجاز من الوزن والثقل في حياة اللغة ما لا يقّدره الإنسان عادة على الإطلاق ، ونعني بحياة اللغة جانبَها الوظيفي الأوّل وهو الاستخدام النّفعيّ عند التّعامل التلقائي معها دون أن نقصد إلى مرتبتها الفنية وتسخيرها الإبداعي ، فاستعمال اللغة يقتضي تصريفا مزدوجا للألفاظ بين دلالةٍ بالوضع الأوّل وهي الدلالة الحقيقية ودلالة بالوضع الطارىء وهي الدلالة المجازية التي تعتبر دلالة منقولة ومحوَّلة ، فكلمات اللغة في وظيفتها الدلالية متعدّدة الأبعاد تبعا لموقعها من البنى التركيبية ، ومن وراء ذلك الموقع موقف يتّخذه المتكلّم من أدواته التعبيرية وهو ما يجعل رصيد اللغة لا متناهيا في دلالاته بحكم حركة المد والجزر الواقعة بين حقولها المعنوية طبقا لما تستوعبه الدوال سواء المنصوص عليها بالفعل في ما عرف عن مستعمليّ اللغة ، أو الكامنة بالقوة وراء المنصوص عليه بحكم ما قد يستحدثه كل متكلّم عند تصرّفه في قوالب اللغة .

على أنّ بوسع الدارس أن يتناول قضية التّحوّل الدلالي باعتبارها مظهرا للطاقة الاختزالية في اللغة بإبراز مظهر التبادل بين أجزاء البنية اللغوية وبإثبات ما وراء ذلك من قدرة الإنسان على تصريف أنماط اللغة ، وهو ما يتأكّد به مرّة أخرى مبدأ الاقتران العرفي بين كل دال ومدلوله إذ لو لم تتّسم الدلالة بسمة الاصطلاح الاقتراني لما تمكّن الإنسان من فتح مجاري الكلام بما يزيل حواجز الدلالة بين حقولها المختلفة .

فالتّحوّل الدلالي ليس إلاّ ضربا من العقلنة في باطن منظومة أساسها ومنطلقها الاعتباط المحض ، بل قل إن الدلالة اللغوية لمّا كانت حتما تعليقَ دالّ على مدلول بدون أيّ اضطرار كوني أو علاقة طبيعية عند اختيار أحدهما

للآخر فإن إطلاق اللفظ على المجاز هو أيضا اعتباط يحدث داخل اعتباط أوّل ، ومعنى ذلك أن اعتباطا يتفاعل مع اعتباطٍ تفاعلَ السلبِ مع السلب فلا يَنتج إلّا اقتران معقول مثلما يُنتِج ضربُ السالب في السالب شحنةً موجبة .

فعلى هذا النسق يصبح تحوّل الاقتران العرفي إلى اطراد معقول صورة من صور التولّدات الداخلية في صلب الاصطلاح اللغوي العام فيكون هذا التّولّد المستمرّ على خط صيرورة الألسنة ينبوعا في اللغة يأخذها من الحاجة إلى الكفاف مثلما يأخذها من التّوحّد الدلالي إلى طواعية التّكاثر ، وهكذا يتبقّى في خضمّ التّقلّبات العلائقية داخل جهاز اللغة سلك يَعقد ـــ مهما رقّ ـــ حبل الأسباب بين طرفي جهاز التّحاور باثا ومتقبلا عند تحقق اللغة في الكلام .

والمعيار الذي يكون به المجاز دالّا رغم أنه يفصم عرى الاصطلاح الابتدائي هو أن مجاري الكلام لا تسمح البتة بتحويل دلالي لِلَفظٍ هو محوَّل عن دلالته ، معنى ذلك أن المتكلّم لا يتسنّى له أن يستعير لفظا هو جارٍ مجرى المجاز في الحقل الذي يريد اقتراضه منه ، فمستعار المستعار متعذّر ولا سبب لتعذره إلّا كونُه فاصما لذلك السلك المعقول الضامن لوصول الرسالة الدلالية من طرفٍ باثّ إلى طرف متقبّل . فكل التّحوّلات داخل نظام اللغة تبقى معقودة بنمط تواصلي يفسِّر ما إذا كان المجاز يراد به المستعار بعد أن تُجوِّزَ عن وضعه أم يراد به ما يقتضي الحقيقة وفي الإطلاق خلافُه .

ولكن قد يتبادر في هذا المقام سؤال يتّصل بالأصول المعرفية للتحوّلات الدلالية داخل نظام التّواصل : فهل التّصرّف في قنوات الدلالة اللغوية مدّا وجزرا بين وضع أوّل ووضع طارىء هو حاجة لصيقة بالحدث الكلامي منبثقة من نظامه الداخلي أم إنه ضرب من التصرّف التلقائي الذي يتحول هو ذاته تعسّفا إذا ما علمنا أن الحدث اللغوي ليس في نشأته إلّا اعتباطا اقترانيا .

لا شكّ أن حضور الإنسان في كل تراكمات الفعل الكلامي أمر بديهي بل هو مُعطًى مبدئيّ ومسلّمة معرفيّة غالبة.، ولكن اللغة لمّا كانت مؤسسة حيوية ذات إفرازات تولّديّة عسُر رسم خط الفصل بين فعل الإنسان في اللغة وانفعال اللغة باللغة ، فضلا عن فعل اللغة في الإنسان .

ولئن تعين على اللساني أن يتحاشى إقامة علاقة الإنسان مع اللغة على محور صراعي ولا على ثنائي تقابلي فإن نهاية المطاف في تقدير قضية التّصرّف والتّحويل تؤول بالضرورة إلى ضرب من الاصطراع الصامت لا تكون فيه الغلبة إلاّ للغة ، فهي التي تفرض على الإنسان أن يقرّ الألفاظ على أوضاعها الأولى ما لم يدعُ داع إلى النقل المجازي .

فأمر التّحوّل الدلالي ــ شأنه شأن حقيقة اللغة في جذورها الأُولى ــ إنّما يستند إلى قانون الحاجة ، والحاجة ــ كما تعلم ــ تولّد الوسيلة بل وتولّد العضو المنجِز لها ، ولمّا كانت اللغة صيرورة حيّة على درب الزّمان لزم أن تكون لها نوافذ مفتوحة على مضاعفات الوجود والحضارة بما أنّ « مشرِّع » اللغة لا يتسنّى له في لحظة من لحظات وجودها أن يغلق سجّل حاجات الإنسان منها .

والزاوية الثانية التي يُفحص من خلالها مشكل التولد الداخلي على مستوى الرصيد اللفظي تخصّ وضع المصطلحات في المعرفة الإنسانية على مسار استحداثها أو تجدّدها . وأوّل منطلق في أمر تولّد المواضعات المعجمية طبقا لاقتضاء تولّد العلوم والمعارف هو تحقيق مبدإ أصولي متصل مباشرة بفلسفة العلوم عن طريق إشكاليته اللسانية ، وهو أنْ لا مناص لأهل كل علم وأهل كلّ صناعة من ألفاظ يختصّون بها للتعبير عن مراداتهم وليختصروا بها معاني كثيرة ، ولهذه الحقيقة وزن معرفي بما أنّها تربط الفكر باللغة من حيث هو يعلّق العلم على أدواته الإبلاغية ، كما أن لهذا القانون انعكاسا مباشرا على الرابطة العضوية المعقودة بين العقل البشري والمعرفة الكونية ، وذلك أن

نفاذ الفكر لمحصول العلم بالإدراك فالتّمثّل فالاستيعاب لا باب له إلّا ثبتُه الفنّي ممّا يجعل اللغة مسؤولة وبريئة في نفس الوقت : هي مسؤولة عن إيصال الفكر لمضمون المعرفة وهي أيضا بريئة لأنّ قصور الإنسان عن إدراك المضمون المعرفي الذي هي حاملٌ به لا تُلقى تَبعتُه على اللغة وإنّما يُعزى ذلك إلى قصور في ملكات الإدراك التي للعقل .

فإذا تقرّر مبدأ اقتضاء كل علم لثبت اصطلاحي مخصوص انبسطت الإشكالية الجوهرية التي هي كيفية اشتقاق هذا الثبت من صميم الاصطلاح اللغوي القائم ، وهنا تكمن طواعية اللغة في تحريك شبكة مواضعاتها بالتّوليد والتّناسخ .

ذلك ما يفسّر إذن كيف أن كل علم يصطنع لنفسه من اللغة معجما خاصا ، فلو تتبعتَ كشفه المصطلحي وقارنته بالرصيد القاموسي المشترك في اللسان الذي يتحاور به العلم ذاته لوجدت حظا وفيرا من ألفاظ العلم غير وارد قطعا في الرصيد المتداول لدى أهل ذلك اللسان، وما منه وارد فإنّما ينفصل في الدلالة عما هو شائع انفصالا لا يبقى معه إلّا التّواتر في الشكل الأدائي . فإذا كانت الألفاظ في اللغة صورة للمواضعة الجماعية فإن المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة إذ يتحوّل إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح ، فهو إذن نظام إبلاغي مزروع في حنايا النظام التواصلي الأوّل ، هو بصورة أخرى علامات مشتقة من جهاز علامي أوسع منه كمّا وأضيق دقّة .

وذاك كلّه من بدائع الكليات .

★ ★ ★

هكذا نستبين ــ وقد اتّضحت مادة العلم في مراتبها التصورية عبر تجلياتها الثلاثة ــ كيف يفضي بنا البحث من خلال المفهوم العام الذي هو اللغة

إلى كشف خصائص الظاهرة من حيث هي لسان ومن حيث هي كلام لأن العلم كما أسلفنا تبيانه يستوجب المرور بالنّوعي وبالفردي على حدّ ما يقتضيان هما الآخران إدراك العام قبل النفاذ إليهما . ذلك أن اللسان هو بمثابة خروج اللغة من حيز القوّة إلى حيز الفعل على مستوى البناء والتنظيم والتكامل مثلما أن الكلام هو خروج باللسان من مجال الصورة البنائية إلى الإنجاز الفيزيولوجي والنفساني . فإذا كانت اللغة تصوّرا فإن اللسان تصنيف والكلام نموذج .

ولمّا كان اللسان مجالا لتحقيق الظاهرة فإنّه يمثل بالنسبة إلى اللساني علاقة اللغة بالحياة الجماعية ، ويساعده بذلك على تصوّر الصلة بين المستوى التجريدي والمستوى الواقعي ، كما يعينه على إدراك خصائص اللغة من خلال الفروق القائمة بين الألسنة . فاللسان جملة من القواعد تواضع عليها المجتمع بكل أفراده حتى إن الواحد منهم يولد فيجد اللسان قائما أمامه كالقانون الجماعي الصارم الذي يتعيّن الرضوخ إليه عبر إنجازه بما ترضاه الجماعة .

على هذا الأساس يُعدّ اللسان الجزء الاجتماعي من اللغة لأنّه يخرج عن مناط الأفراد فلا يملكون إبداعه ولا يقدرون على تعديله إذ هو موجود بمقتضى عقد ضمني صامت بينهم ، لذلك لم يرتبط اللسان بالفرد لأنّه متجاوز له من حيث هو سابق إياه وباق بعده فلا يزول بزواله .

ورغم أنّ اللسان لا يوجد خارج المجموعة فإن له وجودا مستقلا عن وجود كل فرد من تلك المجموعة ، وقد يصحّ القول إنّ اللسان ظاهرة مجرّدة تخرج من جهة عن كلّ فرد بمفرده وتوجد في كلّ فرد من جهة أخرى باعتباره جزءا من كلّ . والذي يؤكد هذه الحقيقة هو أنّ اللسان صورة مقدَّرة لا تقع على لسان أيّ ناطق من المجموعة اللغويّة وقوعا مثاليّا كاملا فما هو إلّا مستودع تصوّريّ يتميّز عن غيره من الألسنة بأجهزته الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، هو بعبارة أخرى رصيد مودَع بواسطة

ممارسات الأفراد المنتمين لغويّا إليه ، بل قل هو النظام الموجود افتراضا في ذهن كلّ من تكلّموا به ومن يتكلّمون ومن سيتكلّمون . والطريف من وجهة النظر المعرفي هو أن اللسان ــ من حيث هو مادة للدراسة والبحث ــ موضوع مستقل بنفسه عن اللغة وعن الكلام . فكثير من الألسنة البشرية قد غمرها التاريخ فأصبحت تسمّى ألسنة ميتة ، ولكن بوسعنا أن ندرسها ونرتّب بناءها اللغوي ، وكثيرا ما تسنّى ابتعاثها من العدم وهو ما حصل خلال ازدهار البحث المقارن طيلة القرن التاسع عشر .

ولئن انضوت كل الألسنة البشريّة قديمها وحديثها تحت بنود الكليات اللغويّة فإن كلّ لسان يظل متميّزا بنفسه من حيث الصورة ومن حيث المادة ، وانسجام بنيته لا يتوقّف أبدا على مدى انسجامها مع بنى الألسنة الأخرى ولذلك تعذّر اطراد القياس بين لسان وآخر إذ لكلّ واحد منها منطقه الخاص نعني قوانينه الداخلية ، وهذا لا يتّضح فحسب في بنيته الصوتية والصرفية والتركيبية بل وفي منظومته الدلالية ، فكلّ لسان يُقطّع التجربة الكونية تقطيعا خاصا ، ومن لسانين مختلفين قلّما تعثر على لفظين متطابقين دلاليا تطابقا رياضيا كتطابق زاويتين قائمتين ، فإذا انتقلتَ من جدول الألفاظ إلى نسق الجمل تعقدتْ العملية أضعافا ولذلك صحّ القول بأن الترجمة شيء متعذّر وقصارى الأمر أن تجاهد في الاقتراب ما وسعك الاقتراب .

★ ★ ★

فإذا غادرنا المنزلة النوعية التي هي اللسان حَلَلْنا بالمنزلة الفردية وهي الكلام فنكون قد انتقلنا من الظاهرة النظامية إلى السلوك العيني ، وبما أن اللسان هو مجموعة من الصور المختزنة في الذاكرة الجماعية فإن الكلام حدثٌ فردي ، وبين المعيار الجماعي والنّشاط الفردي تفاعل دائم عند معالجة الحياة الواقعية لأنّ اللسان إمكانيات قائمة والكلام تصريف جزئي لبعضها . ويقوم مفهوم الكلام على مبدإ الفروق الفردية أي على اختلاف نطق أبناء

المجموعة اللسانية الواحدة من حيث الخصائص التشريحية وهو ما يعرف بالبصمات الشخصية التي هي ظاهرة نوعية لا تختلط ، فمثلما أنّ خريطة التجاعيد التي تتّسم بها بشرة الإنسان لا يمكن أن تتطابق كليا بين آدمي وآخر ولو في مساحة ضيّقة كمساحة أنملة الإبهام ــ وهذا من معجزات الخليقة ــ فكذلك خصائص الأداء الصوتي المنجِز للكلام ، ولئن كانت للحروف والحركات خصائصها الذاتية من مخارج وصفات بما لا يتسنّى معه أن يختلط أيّ صوتم بآخر فإن إنجازنا لها يضفي عليها سمات فرديّة تجعل تصويت الواحد منّا لا يختلط أبدا بتصويتِ غيره . ولولا هذه البصمات الفردية لما تسنّى للواحد منّا أن يعرف مخاطبه من خلال صوته دون أن يراه ، وليس من شرطٍ لذلك إلاّ أن يكون قد أَلِفه ، ولو جمعت أناسا تعرفهم بالعشرة وطلبت إليهم أن ينطقوا تباعا جملة واحدة وأدرت عنهم وجهك بحيث تسمعهم ولا تراهم لاستطعت أن تميّز كل ناطق منهم بعينه عندما يتفوّه بالجملة المعيَّنة .

والسّرّ في ذلك أن لكل حرف عند تصويته فضاءً مرنا من حيث تموّج الدفع عبر الهواء ، وتستقرّ خصوصيات كلّ فرد في مستوى الأداء عن طريق حدود فاصلة في موجات الدفع ، بحيث إذا نطق شخصان بحرف الباء فإنّهما ينجزانه في حيز فضائه الفيزيائي ثمّ يتفرّد كلاهما بقياس دقيق يخص ارتفاع الموجة ومداها كما يخص انفكاك عُقَدها ، وينطبق الأمر على الذبذبات الكهربائية الناقلة للصوت عبر الأسلاك ، فللفرد الناطق بصمات تصويتية على تلك الذبذبات تختلف جزئيا عن بصماته في تموّجات الهواء ، ولذلك يتعذّر عادة أن تعرف مخاطبك في الهاتف إذا خاطبك لأوّل مرّة به ولو كان أخاك ، فإذا تواترت مكالماته أمكنك أن تعرفه تلقائيا من خلال صوته ، وهذه الألفة مردّها أنّك استأنست بذبذباته حتى أصبحت تدرك ما يميّزها عن ذبذبات غيره من المخاطبين .

ذلك ما يتّصل بضرب أوّل من الفروق الفردية على مستوى الكلام وهو

الخاص بالفروق الأدائيّة ، وثمّة ضرب ثان محورُه الفروق البنائية التي هي المستوى التشكيلي للكلام من رصيد معجمي وتركيب نحوي وتصرّف سياقي ، ومن الحقائق الثابتة أنّه لا يوجد إنسان يستخدم كلّ الرصيد المعجمي الذي في لسان قومه ، فالواحد من الجماعة يستعمل قطاعا محدودا من حيث المعجم ومن حيث الصيغ التركيبية ، ولكن ما يستعمله الواحد من كل ذلك لا يتطابق مع ما يستعمله الآخرون ، والعامل في تنويع كل ذلك هو إملاءات البيئة والثقافة والعقيدة والمهنة والظروف المادية والتجربة الشعورية ، فضلا عن مقوّمات تكوينية تخص الذكاء واللباقة وطلاقة الإفصاح . ومن كل ذلك يتكون أسلوب الفرد في تصريف الكلام .

ومن أثر هذه الفروق الفردية عند إنجاز الكلام أنّ أيّ لسان من الألسنة البشرية إذا أردت أن تحقق بدقة في أنسجته لم تجده واحدا متوحّدا وإنّما هو ألسنة متعدّدة داخل اللسان الواحد ، ولا نقصد بهذا الذي نقول توزّعه إلى لهجات حسب أطلس جغرافي ، وإنّما نعني أن اللسان الواحد في لهجة من لهجاته هو نفسه متعدّد متكاثر بحسب مستعمليه حتى ذهب بعضهم إلى أنه يوجد من الألسنة بعدد ما يوجد من الآدميين .

ولكنّ اللسان يبقى متوحّدا بنظامه أمّا الكلام فيمثل الأداء الإنجازي طبقا للمنظومة الذهنية ولذلك اعتبر اللسان ملكا للمجتمع والكلام ملكا للفرد ، وقد أسلفنا أن اللسان نسق مفروض على الفرد وأن الكلام عَقد الانتماء يمضيه الفرد مع المجموعة ، وإذا كان اللسان منبع السلوك الكلامي فإن الكلام ممارسة لآلانيات نفسية وعضلية إذ هو رياضة تكتسب وتظل متميزة عن اللسان ، ناهيك أن الإنسان قد يفقد الكلام دون أن يفقد اللسان شأن المرء الذي يصاب بحادث يفقده القدرة على التكلّم إمّا بإصابة في مركز المخ الخاص بهذه الملكة أو بمرض طارىء على أحد أعضاء جهاز التصويت ، ومن هذا الباب عُدّت عاهات النطق من ظواهر الكلام وليست من خصائص اللسان ولا اللغة ، وطريف أن نذكر هنا أن أحد الاختصاصات المعاصرة

قد انبثق من تضافر فرع من فروع اللسانيات ــ هو الصوتيات ــ وفرع من فروع العلوم الطبية ــ هو تشريح الحلق وما إليه ــ وهذا الفن هو المصطلح عليه بتقويم النطق ويعنى بعلاج كلّ مظاهر الحُبسة .

ولئن استطردنا إلى ذكر هذا الفنّ العلاجيّ فَلِنثبتَ ــ من منطلق حيرتنا المعرفية ــ كيف تستقطب منزلةُ الكلام في حد ذاتها نشأةَ علوم ومعارف لا شأن لمنزلة اللسان ولا لمنزلة اللغة بها . بل إن إنجاز الكلام لممّا يقتضي إلغاء الوعي بوجود اللغة واللسان معا فمن البديهي أن انطلاق عملية الكلام تستوجب من المتكّلم أن يكفّ عن كلّ تفكير في كلامه بذاته . وهذا من مقوّمات إشكالية الاكتساب وسنعود إليها في باب توظيف العلم .

★ ★ ★

إنّ المفاهيم النظرية التي حاولنا من خلالها استكشاف مقوّمات الظاهرة اللّغويّة والتي دارت على التجليات التصورية الممكنة تكشف لنا العلاقة المعرفية الرابطة بين الإنسان والظاهرة اللغوية كليا : فالإنسان كائن اجتماعي إذ هو ــ كما علمتَ ــ مدنيّ بالطبع والضرورة ، واجتماعيته وقف على التّواصل اللغوي من حيث هو ممارسة تلقائية يحقّقها الاكتساب الأمومي وفي هذا المقام ينبثق عامل الكلام ، لكن النظر في الكلام باتخاذه موضوعا للتّفكير يفضي إلى الوعي بوجود اللسان فإذا رمنا الغوص على أغوار الألسنة البشرية في تعدّدها وتكاثرها أدركنا مرتبة اللغة . فكأنّما الإنسان ساعة ينطق بما اكتسبه من الأمومة ــ سواء أكان أميا أو في مقام الأمي وقتئذ ــ لا يعي غير وجود الكلام ، بل لا يعترف إلّا به فلا اللسان ولا اللّغة بموجودين في وعيه عندئذ ، أما النحوي ــ نعني فقيه اللغة بالاصطلاح المطرد ــ فمرامه أن يَعِيَ وجودَ اللسان من خلال وجود الكلام . ويأتي عالم اللسان ليكون همّه الوعيَ باللغة عبر إدراك نواميس اللّسان من خلال السلوك الكلامي . وهذا ما يؤكّد زعمناالذي قادنا إليه مبحث « موضوع العلم » منذ الفصل

الثاني وهو أن اللسانيات إقرار للنّحو وتجاوز له في نفس الوقت . ولكن أفلا يكون تعامل اللساني مع مفاهيم اللغة واللسان والكلام هو نفسه من باب إدراك الكليات ، وعندئذ تذوب الحواجز مدّا وجزرا بين مراتب الظاهرة لتصبح موضوعا معرفيا بذاته ولذاته !

الفصل السادس

في منهج العلم :

من الزّمانية إلى الآنية

سبق أن أوضحنا ضمن الفصل الثاني كيف أنّ اللّسانيات لم تكن أسبق المعارف إلى اتّخاذ الظاهرة اللّغويّة موضوعا للبحث وقلنا إنّها لذاك السبب لا تستمدّ علّة وجودها من اكتشاف مادّة جديدة في المعرفة الإنسانية ، فالنّحو بمفهومه الواسع أسبق إلى اتّخاذ اللّغة موضوعا للعلم ، ولكن اللّسانيات وإن شاركته موضوعه فإنّها قد استحدثت أسلوبا في تناول الظاهرة ، والعلوم إذا اختلفت في المنهج تباينت في الهويّة ، وهذا هو الذي أكسب اللّسانيّات شرعيّة العلم المستقلّ بذاته .

ولمّا كانت اللّسانيات مدينة بعلّة وجودها للمنهج أكثر ممّا هي مدينة للموضوع فإنّه صار متعينا أن يحظى البحث في أسس المنهج اللساني بمنزلة الدعامة الأصولية : تلك التي تمسّ فلسفة العلم ونقد ثماره ، وصار التدوين التاريخي لحركة العلم اللساني قائما على تعقّب الصيرورة المنهجية التي تخلّلت لحمته ، وهذا أحد الأبواب التي ينفذ منها الاستكشاف المعرفي الهادف إلى تقييم موضوع العلم ومادته من خلال مناهجه . غير أنّ المسار المنهجي الذي توخّته اللسانيات منذ اكتسابها الشرعية المعرفية لا يمكن أن تتضح أعماقه إلاّ إذا تمّ ربطه بنشأته التاريخية ، وتمّت مقارنته بالمنهج الذي

سلكته المعارف اللغويّة قبل بروز اللّسانيات الحديثة . ولئن اتّضحت لنا عناصر المفارقة خلال الفصل الثاني عند بحثنا في « حدّ اللّغة بين المعيار والاستعمال » فإنّ ذلك قد انصبّ على موضوع العلم كما أسلفناه ، ومبحثنا الآن في منهج العلم هو الذي يكمّل الوجه الثاني من هذه الإشكالية المعرفية . غير أنّ استكشاف خصائص العلوم من خلال مناهجها ولا سيما على المنحى التاريخي لا يستقيم إلّا بإدراج العلم المخصوص ضمن حركة المعارف السائدة أيامه ، ولهذا السبب تعيّن أن يكون المنهج الأصولي مقارنا في هذا السياق .

وإذا نظرنا اليوم لطبيعة المعرفة الإنسانية كما سادت طيلة القرن التاسع عشر ـــ لمّا أضاء مشعل الحضارة الإنسانية في قلب القارة العجوز ـــ فإنّنا بفضل ما نحظى به من بعد تاريخي ندرك أن جل المعارف والعلوم قد سادها منزعان بهما تحدّدت فلسفة المناهج المعرفية قاطبة ، فأوّلهما منزع الوعي بأثر التاريخ وفعله في صيرورة الإنسان وثانيهما منزع البحث عن القوانين المتحكّمة في كلّ الظواهر : الطبيعيّة منها والإنسانية ، ولا شكّ أنّ الذي طبع التفكير البشري بذاك الطابع المنهجي المزدوج إنّما هو الفيلسوف هيجل (1770–1831) فمن حيث قام معترضا على المنهج الذهني المجرّد الذي أسسه الفيلسوف كانت (1724–1804) وعلى المنهج الحدسي المنبثق عن التيار الرومنطيقي المشيد على اللامعقول حاول أن يوائم بين التاريخ في موضوعيته وتناقضه والعقل في توقه نحو الوحدة والشمول بغية أن يفض إشكال التعارض بين الواقع والفكر ، فكانت مدونته الكبرى : « ظواهريّة الفكر » ـــ في مطلع القرن : 1807 ـــ نموذجا للبحث عن الإنسان الكلّي بحريته المطلقة وسعادته المثلى ، ذلك أن الواقعة العينية ـــ حسبه ـــ لا تدرك سيرورتها ولا منتهى حركتها إلّا في مظهرها الكلّي بكل أبعاده الكونية ، فكان أنْ أسس هيجل صرامة المنهج العقلاني عن طريق أدوات التفكير الفلسفي التي هي المتصوّرات ، وبذلك أقحم الفلسفة في مسيرة البحث عن الحقيقة المتلابسة بطبيعة الوقائع .

وهكذا أرسى هيجل منذ مطلع القرن التاسع عشر قواعد الجدلية التاريخية من حيث هي قوام التعليل لأنّها في نفس الوقت محرّك للتّاريخ وحافز للعقل في سعيه الدائم إلى « عقل » الوجود . ولمّا جاء ماركس (1818–1883) كان أبرز فعل صنعه على الصعيد الفكري هو إرساء قواعد الصراع بين العقل والواقع ، ومن حيث لم يخرج عن النهج الجدلي الذي سنّه هيجل قلب موازين القيم واعتبر قانون التعليل الهيجلي جدلية مثالية لأنّها متعالية تُصوِّر حركة العقل في توخيه سبل المعرفة تدرّجا نحو المطلق ، وهكذا نقض ماركس كل جدلية تنطلق من الفكر لتعود إليه بعد مرورها بالواقع الذي لا يعتبره المثاليون إلّا صورة ذهنية فأرسى أسس الجدلية المادية التي تنطلق من واقع التاريخ في أبعاده المادية لتجعل الفكر في خدمةِ مَا يقوم عليه الواقع من مكوّنات .

والمهمّ على صعيد التنظير المعرفي الهادف إلى جمع أشتات الأُصول المنهجية السائدة طيلة القرن الماضي هو أنّ ظواهريّة هيجل ومادية ماركس قد ركّستا معا مبدأ التاريخية كقانون تفسيري وتعليلي بصرف النظر عن حركته أمتعالٍ هو أم متنازل ، وقد كان ذلك من أهمّ الروافد المعرفية التي حدّدت فلسفة المعرفة طيلة القرن التاسع عشر والتي قامت أساسا ــ مثلما أسلفنا ذكره ــ على الوعي بأثر التاريخ وفعله في صيرورة الإنسان وعلى البحث عن القوانين التي تحكم الظواهر في الوجود .

وبينما اختمرت الجدلية التاريخية منطلقة من قلب ألمانيا كانت فرنسا تشهد ازدهار تيّار فكري انبرى رائده ينادي بتأسيس المعرفة على كشف ما يحدّد الظواهر من علاقات وقوانين ، ذاك هو المذهب الوضعي وقد أرسى قواعده أوجست كونت (1798–1857) الذي بشر بتخطّي الإنسانية عهدَ اللاهوت وعهد الماورائيات لتصل إلى العصر الوضعي ؛ وفيه يكفّ الإنسان عن البحث في العلل المتصلة بماهيات الأشياء ويتّجه صوب البحث في القوانين المحدّدة فعلا للوقائع والظواهر ، وذلك عن طريق التجربة والاختبار

طبقا لنسق برهاني يجعل العلوم في نموّها وتكاملها كلّما تقلّصت عمومياتها ازداد تعقدها ، وهي الحركة التي قَدَمُها الأولى في الرياضيات وقدمها الأخرى في ما أسماه الفيزياءَ الاجتماعية والتي وضع لها بنفسه مصطلح « السوسيولوجيا » .

ومن مَدد هذا التيار الفكري سيعمل دوركايم (1858–1917) على إرساء مبدإ السببية الجماعية ليلتقي بالمنهج السائد في كل معارف القرن إذذاك ، فقد آلى على نفسه أن يجعل من البحث الاجتماعي علما قائما بنفسه موضوعا ومنهجا ، وكان مستنده النظري في ذلك إيمانه بخصوصية الوقائع الاجتماعية وتفرّدها بنوعيةٍ تفصلها عن الظواهر العضوية والنفسية . و هكذا انساق به المنهج إلى البحث عن نظام الظواهر الجماعية فانبرى ينادي بدارسة المجتمعات عن طريق قوانينها الخفيّة .

ولكن قمة هذا المنزع التاريخي مزدوجا بسيطرة البحث عن القوانين المتحكمة في انتظام الظواهر قد جاءت على يد عالم الطبيعيات الأنجليزي دروين (1809—1882) . فمن حيث غاص بالنظر على مقوّمات طبقات الأرض وعلى مكوّنات علم النبات وعلم الحيوان ولا سيما قطاع الحشرات منه مستنيرا في كل ذلك بثقافة بيولوجية ونفسانية بدا له أنّ محرّك توالي الأجناس هو مبدأ الانسلاخ والتحوّل . ولفرط ما تملّكه هاجس التّوالد راح يؤسس له قانونا عامّا ؛ مداره أن التنوّع بين الأجناس يمكن أن يعود في أصله إلى تأثير المحيط أو تأثير الاستخدام أو تعطّل ارتياض بعض الأعضاء ، كما يمكن أن يعود إلى أثر التغيّرات الفجئية التي تحدث تلقائيا وعلى أساسها تستقرّ حركة الانتقاء الطبيعي . هذه الحركة التي يعرّفها دروين بأنها قدرة الأصلح على البقاء بعزل الفروق غير الوظيفية ، وهكذا يتطابق مبدأ الاستصفاء الطبيعي مع مبدإ الصراع من أجل البقاء ومن ذلك كله يحصل التوازن — حسب نظريّة دروين — بين أصناف الكائنات ومحيطها الطبيعي . وبهذا الصنيع أرسى دروين مبدأ تفسير الظواهر عن طريق الانسلاخات

المتعاقبة فصهر صهرا كليا قانون التعليل مع ناموس الزمن ، واستقامت النظرة التحوّلية مبدأ معرفيّا له وقعه في كل منهجية أصولية .

في هذا المناخ المعرفي ازدهرت العلوم البشرية طيلة القرن التاسع عشر حيث كان لها أن تزدهر لأن أوربا قد استقطبت إشعاع الحضارة منذ فجر النهضة ولا سيما من أقطارها ألمانيا وفرنسا وانجلترا ، وفي هذا الحوض المعرفي يتعيّن تنزيل حركة العلوم اللغوية في ازدهارها وتوحّد مناهجها ، فمما يطرد عند اللسانيين عامة تقرير أحوال علم اللغة في طرقه ومستخلصاته خلال القرن الماضي وذلك للبحث عن سرد تاريخي يخلصون منه إلى ظهور فاردينان دي سوسير ، وما لم نربط بين أسس المعرفة اللغوية بمقومات العلوم السائدة الأخرى فإنه يتعذر علينا الإمساك بنسيجها المعرفي كما يتعذّر إدراك خفاياها الأصوليّة ، ومما نعتبره بديهيا أن العلوم تتواكب تاريخيا فتنشىء فلسفة منهجيّة متكاملة ، وهذا التكامل قد يكون عن طريق التماثل وقد يكون من باب التقابل .

وما أسلفناه من سيطرة منزعين منهجيّين على الحركة العلمية في القرن الماضي ـــ وهما منزع الوعي بنواميس الصيرورة التاريخية ومنزع البحث عن القوانين المتحكمة في نظام الظواهر عبر حركة التاريخ ـــ نراه ينطبق بوفاء على العلوم اللغوية إذ ذاك بل لعل هذه العلوم هي التي استوعبت على أكمل وجه ذينك المنزعين ، ففي حين نراهما متفاوتين في تأثيرهما بحسب انتماء القطاع المعرفي إلى حقل العلوم الإنسانية ، أو انتمائه إلى حقل العلوم الطبيعية نراهما منصهرين تماما في ميدان البحوث اللغوية طيلة القرن التاسع عشر ، وهذا ما جعل المؤرخين اليوم يَسِمون تلك البحوث غالبا باللسانيات التاريخية ، فإن راموا التدقيق أطلقوا عليها مصطلح اللسانيات المقارنة .

ولئن خرج عن مقصدنا الإفاضة في مضمون علوم اللغة كما سادت في القرن الماضي ـــ وهو ما غدا اليوم من شائع المعرفة بين المختصين وغير

المختصين ــ فإن إلحاحنا على طابعها المنهجي المميّز هو الذي يبرز لنا أوّلا مقوّماتها الأصولية ، ويعيننا ثانيا على أن نتبيّن بالمفارقة ما ارتكزت عليه اللسانيات المعاصرة في فلسفتها المنهجية . والحقيقة أن ما أفاض فيه اللغويون من دراسات النحو المقارن كشفا للقرابات اللغوية وتصنيفا للألسنة البشرية بين أسر وفصائل ، وإحكاما لشجرة الأنساب عن طريق التدرج السلالي بحثا عن الأصل الأوحد المصفّى إنّما كان امتثالا أمينا لتصوّر مبدئي يخص علاقة الانسان بالوجود والكون والطبيعة والتاريخ مما طفت فقاقيعه على سطح الوعي الفلسفي والعلمي والاجتماعي فأثمر ظواهريّة هيجل ، ومادية ماركس ، ووضعية كونت ، واجتماعية دوركايم ، وتطورية دروين .

ومعلوم أنّ منزع البحث التاريخي في مسلكه المقارن قد استوى بيّنا على يد اللغوي فرانز بوب (1791ــ1867) ثم استقام متكاملا على يد رفيقه شلايشر(1821ــ1867) وليس من المصادفة أن يكون كلاهما ألمانيا وأن يكون الثاني منهما من المولعين بهيجل والمواظبين على قراءة فلسفته [1] .
فكيف ترابطت أسس الفكر اللغوي في أبعاده المعرفية العامة ؟

لا شكّ أن القرن التاسع عشر قد كان وريث مخزون فكري يمتد على قرون تعود جوهريا إلى التراث الأرسطي ، وقد أسلفنا ونحن نتطرق لقضية موضوع العلم من خلال تحول الضابط المعرفي بين المعيار والاستعمال أن القدماء كانوا يعتبرون أنّ كلّ تغيير يطرأ على قواعد اللغة يعدّ انتهاكا لأبدية قوانينها ، وهذا ما يفسّر النظرة الصفوية التي طبعت هذا الفكر اللغوي في أبعاده الانسانية عبر كل الحضارات ، وبيّنا أيضا كيف كان الرأي المطرد حول وظيفة اللغة متمثلا في أنها تعمل على كشف ما في الفكر البشري من معان وتصورات ، وذلك ما جعل وظيفتها التعبير عن عملية التفكير بما

---

(1) يذكر ذلك ديكرو في الفصل الذي عقده للسانيات التاريخية في القرن التاسع عشر ، وذلك ضمن « القاموس الموسوعي لعلوم اللغة » الذي أعدّه بمعية تودوروف (ص 27) .

يفضي إلى تطابق مضمون اللّغة مع الفكر ذاته ، واعتبر الأسلفون أن الكشف عن مخزون العقل هو علّة وجود اللّغة .

وانطلق روّاد الحركة اللغوية في القرن التاسع عشر من حقيقة تثبتت مع نهاية القرن الثامن عشر ، وفحواها أن الألسنة البشرية تتغيّر مع الزّمن بالضرورة وتغيّرها يفضي إلى انسلاخ صور لها بعضها من بعض حتى تفارق على التدرج هيئتها الأولى كليّا ، ولأوّل مرة في تاريخ المعارف اللغوية يحصل التسليم بأن دراسة تغير الألسنة البشرية تمثل علما قائما بنفسه . وهذا ما عمل اللغويون طيلة القرن التاسع عشر على بناء صرحه . ومنذئذ استقام على الصعيد المعرفي المنهج الذي سيقود البحث اللغوي في إجراءاته التطبيقية ومستنداته النظرية ، ولشدّة ما كان هذا المنهج غالبا بل متفردا لم يكن اللغويون إذ ذاك ليعوا أنه لم يكن إلا منهجا من بين المناهج الممكنة ، ولهذا السبب ما كان لهم شأن بمفارقاته ولا كانت لهم حيرة بأن يخصّوه بمصطلح يسمه فيحدّه بالجمع والمنع ، وإنّما الذي سيبلور المتصور الذهني ليسكبه في مصطلحه المناسب بعد الوعي الكلّي بالقواعد المعرفيّة والأصول المنهجيّة هو فردينان دي سوسير عندما سيجرّد متصور الزّمانية [2] ليؤلّف به ثنائيّا تقابليّا كما سنراه بعد قليل .

لقد حقّق المنهج التاريخي المقارن فوائد جمّة ومن طريف ما حصل أن جل الثمار المتأتية منه قد تحققت بالصدفة أكثر مما تحققت بالقصد بل إن الفكر اللغوي خلال القرن التاسع عشر قد أثمر مكتسبات معرفيّة لم يقصد إليها من حيث لم يدرك ما كان ساعيا إليه ، ويكفي أنه بعد كدّ طويل قد انتهى إلى رسم شجرة الأنساب بين أهمّ الألسنة البشرية في خريطة تعتمد التعاقب السلالي بمختلف انسلاخاته ، ويكفيه أنّه على صعيد التنظير المنهجي قد أتاح الجزم بأن تغير اللغة لا يتعلّق بإرادة الانسان بقدر ما هو وليد اقتضاء.

---

(2) Diachronie .

داخلي في ذات اللغة ، ولئن اطرد الظن بأن الانسان يغيّر اللغة فإنه أصبح من الاعتقاد الجازم أن اللغة هي بنفسها تتغير ، ومعنى هذا أن تبدل الألسنة تحكمه علل طبيعية أكثر مما تستثيره الأسباب الحضارية .

والمهم بالنسبة إلينا في نهج استكشافنا الأصولي هو التأكيد على ما زعمناه من أن البحث اللغوي قد مثل الصورة المتكاملة للمناخ الفكري الذي نشأ فيه ، ذاك الذي قد أذعن في نفس الوقت لمنزع الوعي بصنيع التاريخ في صيرورة الانسان ولمنزع البحث عن النواميس المسيطرة على هذه الصيرورة ، وليس للإنسان من هويّة إلا بفضل بعده اللغوي وليس للتاريخ من ظواهر إلا في خضم جدل العقل الذي مادته وموضوعه من اللغة .

ولو رمنا إعادة قراءة تاريخ اللسانيات في ضوء مصادرتنا المعرفية لتبين لنا من أمر علمنا اللغوي ما كان خفيا عنا ، فالنحو المقارن ما كان إلا صورة مسقطة على مرايا عدة ، هو صورة من جدلية هيجل مطبقة على الانسان وتاريخ الانسان من خلال لغة الإنسان : جدلية التاريخ من حيث هي قوام التعليل لأنّها محرّك له وحافز للعقل في سعيه الدائم إلى أن يعقل الوجود وظواهر الوجود ، وهو صورة من تطوريّة دروين إذ لو استنسخنا ما سبق لنا أن حوصلنا به نظريته مستبدلين الألسنة بالأجناس لاستقام الأمر ، وهاك نموذجه : فمحرّك توالي الألسنة هو مبدأ الانسلاخ والتحوّل ، على أن التنوّع بينها يمكن أن يعود في أصله إلى تأثير المحيط أو تأثير الاستخدام كما يمكن أن يعود إلى أثر التغيرات الفجئية التي تحدث تلقائيا وعلى أساسها تستقرّ حركة الانتقاء الطبيعي ، ولِمَ لا تكون هذه الحركة الأنموذج التفسيري الأوفى للانسلاخ اللغوي عبر الألسنة البشرية فهي ـــ كما عرّفها واضعها وكما نزعم انطباقها على حقلنا ـــ قدرة الأصلح على البقاء بعزل الفروق غير الوظيفية ، وهكذا يتماثل مبدأ الاستصفاء الطبيعي مع مبدإ الصراع من أجل البقاء ، ومن ذلك كلّه يحصل التوازن داخل الظاهرة اللغوية بين مراتبها التركيبية ومحيطها الطبيعي .

وهكذا قام المنهج التاريخي على تحوّل معرفي استحال فيه علم التأثيل — وهو البحث في أصول الألفاظ عبر اشتقاقاتها — إلى علم النّحو المقارن ، وإذ تولّد هذا من ذاك لم يكن له أن ينفي وجود ما تولّد عنه فبقي العلمان مترافقين . وقديما تولّد — على يد بعض منارات الحضارة العربية الإسلامية — علم الاجتماع من اختمار نوعيّ حصل في علم التاريخ ثمّ استقرّ العلمان ولكليهما دستوره المعرفي .

وعند هذا الحدّ من استقامة العلوم اللغوية ونمائها على نهج البحث التاريخي تحرّكها مقولة الزمانية انتاب اللّسانيين إذذاك وعيٌ ببعض الإشكالات المتّصلة بأصول العلم . فالمشروع المعرفي الذي انطلقت منه مبادىء البحث اللغوي والذي يتمثل في ابتعاث اللغة الأم من غيابات التاريخ البشري قد خبا إشعاعه . لقد هالهم ما أوقفهم عليه البحث من تعقد الظاهرة اللغوية في ذاتها أولا ثم في تفاعلها مع الزمن بما يحمل تعقدها إلى معادلة جبرية عالية القوة ، فهم في توسلهم بمَركَب الزمانية قد اعتزموا دخول مسلك معبّد فإذا بهم يفطنون إلى أنّهم قد أبحروا في متاهة كمتاهة البيولوجي في بحثه عن أنسجة الجسم وخلاياه ، والكيمياوي في استكشافه عناصر المادة ومركبات الطاقة فيها ، بل وكمتاهة من راح يترقّى عبر الأجناس بحثا عن أصل الخليقة .

فإذا هذا اللسان الأوحد المصفّى سراب يُغري الظمآن ويستدرجه حتى إذا جاءه تحوّل إلى حيث يعاود الإغراء .

ولكن الذي وقع من هؤلاء اللسانيين المقارنين موقع الإشكال العائق عن كل حماس في مواصلة المغامرة المعرفية على مسلك البحث التاريخي إنما هو ما اكتشفوه من حقيقة علاقة الانسان باللغة عبر الزمن أو ما بدا لهم أنه كذلك . فمما هو حقيق بالتأكيد أنهم كانوا ورثة الموقف المنهجي السائد في العلوم اللغوية منذ تسلسلت معقّباته الأصولية عبر الحضارات البشريّة وقد

أسهبنا في ذلك منذ الفصل الثاني ، فالرؤية المبدئية لديهم هي رؤية المعيار فهو المستبدّ بالاستعمال بل هو المتفرد بكل ضوابط العلم اللغوي لديهم ، ولهذا السبب بدا للباحثين المقارنين أن الألسنة البشرية ما انفكت تتغير وهي في تغيرها ما فتئت تنحل وتتفكك فهي إلى الفساد والاضمحلال . وكم كانت خيبة هؤلاء عظيمة ومرارتهم أعظم حينما أيقنوا أن أبحاثهم التاريخية قد حَكمت عليهم بنبش قبور الألسنْة البشريّة دونما طائل ، فلا مشروعهم المعرفي قد استقام لهم ولا جهودهم قد شفعت في أن يعاكسوا مجرى التاريخ فيصدوا « شرّه » على اللغة .

وإذ قد زكا الوعي بهذا المضيق المعرفي مع منتصف القرن التاسع عشر ظهرت محاولة لتخطيه وتجاوز إشكالاته فانبرى جماعة من البحاثة اللغويين يعيدون تأسيس علمهم بمراجعة قواعده المنهجية وضوابطه الغائية ، فكانت منهم محاولة تحسسوا فيها سبيلا لتجاوز المأزق الأصولي الذي آل إليه المنهج التاريخي بل قل آلت إليه مقولة الزمانية كما يباح لنا إطلاقه بفضل ما نتمتع به من بُعد زمني يسّر لنا إعادة بناء تاريخ اللسانيات وذلك بواسطة قراءة السابق في ضوء متصوّرات اللاّحق .

هؤلاء هم جماعة في معظمهم ألمانيون اصطلحوا على أنفسهم بالنحاة الجدد من حيث يقصدون أنهم مجدّدون وكان من أشهرهم كارتيوس وباول وبروجمان . لقد نادوا بأن تتجاوز اللسانيات التاريخية مجرّد وصف التغيّرات اللغوية المتعاقبة وأن تسعى إلى تفسيرها بالكشف عن الأسباب المؤديّة إليها ، أمّا منبع هذه الأسباب فينبغي البحث عنه في صميم الاستعمال اللغوي أي انطلاقا من استخدام الناطقين باللغة لأنهم هم المغيّرون لها في الحقيقة ، وهذا ما جرّ النحاة الجدد إلى القول بأن التغير اللغوي تحكمه قوانين يجب البحث عنها انطلاقا من التغيّرات الصوتية لأنها ترضخ لمقتضيات فيزيولوجية بحسب آليات التصويت والتّقطيع وخاصة عند الأداء التعاملي ، ولمقتضيات نفسية إذ ينزع الإنسان بطبعه إلى مبدإ القياس وبه تنزع الظواهر اللغوية نحو

التماثل . وهذا ما دفع بهؤلاء إلى الإيمان بانبناء الظاهرة اللغوية على مبدإ القوانين الصوتية ، وقد غالوا في ذلك حتى ظنّوا أن ما بدا لنا في اللغة استثناء لقاعدة ليس شذوذا عليها وإنّما هو ظاهرة خفيَ عنّا قانونها .

هكذا حاول هؤلاء النحاة الجدد أن يحوّلوا العلم اللغوي من مجراه الوصفي إلى نهج تعليلي ، وكانوا في ذلك مدفوعين بجاذبيّة المذهب الوضعي الذي ساد يومئذ ، ولكنّهم من حيث أحسّوا بارتباك المسلك التاريخي في البحث اللغوي لم يستطيعوا الإفلات من قبضته فكانوا مع اعتراضهم المعرفي أبناءً بررة للنحو المقارن ، بل إنّهم ظلّوا جازمين بأن لا انفصام بين التاريخ واللغة : كلاهما مدخل للآخر وسنرى من سيمدّ لهذا القول أنفاسا بعد حقبة من تاريخ اللسانيات .

في هذا المناخ المعرفي ظهر فردينان دي سوسير (1857ـ1913) فكان اللغويَّ الوفيّ لروح عصره تثقف بثقافته وامتثل لمناهجه ، وقد حملته ظروفه على التجوال بين سويسرا وألمانيا وفرنسا فكان متمثلا لخصائص الثقافة الأوربية من أغرز مواردها ، وقد زاوج في تكوّنه بين التعلّم في جنيف والتعلّم في ليبزغ حيث أعدّ رسالة حول استعمال المضاف المطلق في اللغة السنسكريتية (3) ، ثمّ استقرّ بباريس من سنة 1880 إلى سنة 1891 فتولّى تدريس النحو المقارن بمعهد الدراسات العليا وأعدّ أطروحة تتصل بنظام الحركات في اللغات الهندية الأوربية (4) ، ثمّ عاد إلى موطنه جنيف فاضطلع بتدريس اللغة السنسكريتية والنحو المقارن ، وفي سنة 1907 عُهد إليه بتدريس اللسانيات العامة فاضطلع بذلك إلى آخر حياته (1913) ، ثمّ نشر بعض تلاميذه عصارة محاضراته تلك في ما أصبح يطلق عليه « دروس في اللسانيات العامة » (5) .

---

(3) De l'emploi du génétif absolu en Sanskrit.

(4) Mémoire sur le système primitif des voyelles dans les langues indo-européennes

(5) Cours de linguistique générale, Lausannes Payot, 1916

إن سوسير قد شبّ واكتهل ابنا بارّا للغويات التاريخيّة فكان في كلّ ما أنجزه من أبحاث نحويّا مقارنا كأمثل ما يكون النّحوي المقارن ، وهذا ما يغيب عنّا عادة أو نتغافل عنه والحال أنّه المفتاح في فهم التحوّل المعرفي الذي ستولّد بمقتضاه اللسانيات الحديثة من مخاض تحويلي عاشه فقه اللغة على مدى طويل . ولئن كانت معلوماتنا عن حياة سوسير ضنينة الإفادة فإننا نكاد نجزم بأن السنوات الأخيرة التي قضاها من حياته متفرّغا للتدريس في شبه انقطاع عن مواصلة الأبحاث الأكاديمية إنجازا ونشرا إنما تعزى — فيما قد تعزى إليه — إلى موقف نقدي تجاه المنهج الذي ساد المعرفة اللغوية وسبق له أن كان صوتا أمينا من أصواته . ولئن لم يبلور ذلك بالبحث العلمي المتعارف فإنّ دروسه قد كشفت وعيه الحاد بالمأزق المعرفي الذي آلت إليه اللغويات التاريخية بما فيها حركة النحاة الجدد ، وعلى هذا الأساس سيجرّد المفاهيم المناسبة لإجراء نقده الأصولي وذلك عن طريق اشتقاق ثنائية الآنية والزمانية التي هي في نظرنا واسطة العقد في كامل تفكيره .

إنّ جزم سوسير بأن حقيقة اللغة كامنة في ذاتها أكثر مما هي كامنة في تاريخها يعدّ إعلانا عن قطيعة معرفيّة سوف يتجاوز أثرها حدود العلوم اللغوية إلى مجال العلوم الإنسانية الأخرى ، كيف لا ومنذئذ ستكفّ اللسانيات عن أن تكون تابعة للمعارف البشريّة الموازية لها لتصبح تدريجيا متبوعة بها ، حاملة للريادة المنهجية والأصولية . ولكن سوسير لم يكن — على ما يبدو — واعيا بما أنجز ، بل إنّ معاصريه لم يدركوا رسالته في عمقها الفلسفي . وسيمرّ ردح من الزمن تظل فيه آراء سوسير مجهولة وقطيعته المعرفيّة مع الفلسفة التاريخية منسيّة ، وكلّ ريادته منكرة وليس ذلك غريبا إذ لم يتبوّأ في حياته منزلة بين الروّاد ، فما نشره من أبحاث لم يكن ليؤهله لمقعد بينهم ، وما اعتمل في فكره من مآخذ على المعارف اللغوية السائدة لم يتّسع له الوقت لنقله من مدارج الدرس الجامعي إلى حلقات العلماء المختصين ، ومن أدرانا فلعله كان على شكّ مما كان يذهب إليه ! ولكنّ المهمّ هو أنّه

أرسى القواعد الأصولية للبديل الذي سينقض مقولة الزمانية في سلطتها المطلقة من الناحية المعرفية ، وسيظل ذاك البديل الذي هو الآنية ثاويا وراء حلبة المعارف في تصارعها وفي تكاملها إلى أن تتضافر الروافد عليه ليبرز على ساحة المعرفة فيمسك بأزمّة العلم اللغوي ، ويجرّ إلى نهجه سائر العلوم بما سيولّده من رؤية جديدة للظواهر هي الرؤية البنيوية من حيث هي المركب الفلسفي الذي محرّكه الآنية

وبين ميلاد المقولة الآنية على يد سوسير واعتلائها كرسيّ الرّيادة سيمرّ عقدان تتوازى فيهما تيارات البحث اللغوي ، بعضها في تواصل وبعضها على افتراق ، ولكنّنا على نهج بحثنا الأصولي سنقف عند بعض منها لعلّها تضيء سبيل الكشف عن الشبكة المعرفية لعلوم اللسان عامة ، ففي حين كان سوسير يستشفّ حقائق اللغة بالرويّة النّقدية كان اللغوي الدّنماركي أوتو جسبرسن (1860—1943) منغمسا في تقلباته مع اللغة من أيّ باب يدخلها ! فمنذ 1894 عكف على دراسة ظاهرة التطوّر بالاعتماد خاصة على الانجليزية ثم استوقفته سنة 1904 قضية تدريس اللغة الأجنبيّة وما يقتضيه من مناهج . ولكنه بعد أن قضى وقتا طويلا في دراسة نحو اللغة الانجليزية لإخراجه على نمط مستحدث وضع مصنّفه العجيب حول « طبيعة اللغة وتطوّرها وأصلها » وذلك سنة 1922 . ولئن مثّل هذا الكتاب ثراء فكريا لا قادح فيه فإنّه يكشف عن وفاء صاحبه لفلسفة الاستنطاق التاريخي التي استبدّت بالبحث اللغوي وإن كان قد تصرّف في بعض المسلّمات بروح نقديّ ، ناهيك أنه بذل من جهده في الاستدلال على أنّ التطوّر التاريخي في صلب اللغات استصفائيّ المنزع بحيث يلفظ النابيء ليستبقي الأصلح .

أمّا على صعيد المقوّمات المعرفيّة فإن جسبرسن حصر هويّة الظاهرة اللغوية في مستواها الأدائي أي عند تجلياتها الإنجازية بحيث لم يستسغ مبدأ استكشاف خصائصها من خلال نظامها المجرّد ، وبالتالي فإنّه بتعبير أصوليّ

كأنّما أنكر مستوى اللسان ومستوى اللغة ولم يقرّ إلا بشرعية مستوى الحدث الكلامي كمقوّم للعلم اللغوي .

وفي حين كان سوسير يقدّم دروسه في اللسانيات العامة على منابر جامعة جنيف ــ بين 1907 و1913 كما أسلفنا ــ كان لغوي فرنسي يواصل خط السير المرسوم في غير شك من أمر ما ورث عصره من مناهج المعرفة اللغوية ، ذاك هو جوزيف فندريس ، ولئن كان جسبرسن ــ بوجه من الوجوه ــ صدى للتطوّرية الدروينيّة فإن صاحبنا هذا قد كان ــ فيما نقطع به ــ الصدى الأمين لعالم الاجتماع دوركايم . لقد غامر فندريس بالتاريخ عبر اللغة فوضع مصنّفه القيّم : « اللغة » مدققا العنوان بقوله : « مدخل لغوي إلى التاريخ » [(6)] وقد أنجزه سنة 1914 ولكنه لم يسلمه للنشر إلا سنة 1920 ولم يظهر إلّا بعد ثلاث سنوات ، والمهمّ هو أنّ فندريس عندما صنّف كتابه لم تكن دروس سوسير قد جمعت بعد .

إنّ كتاب فندريس يصوّر بداية قلق العلم اللغوي مع مقولة الزمانية لكن هذا القلق لم ينضج بما يفتق الوعي بالمأزق المعرفي لذلك جاءت المغامرة الفكرية مزيجا من متضادين منهجيين : الرؤية السكونية والرؤية الحركيّة ، وظاهر أن ما كان يقضّ سكينته الفكرية هو حرصه على الاهتداء إلى منفذ يمسك فيه بتلابيب العلم الأصولية ولكنه أخفق في السعي ظانّا أن العلم الكلّي لا يدرك في اللسانيات إلّا على يد رجل يكون قد ألمّ الالمام الكامل بكل الألسنة البشرية بلا شارد ، وهذا ما يعزوه إلى « افتقار اللسانيات لبرنامج عام » (ص 13) .

وهكذا جاء مصنّف فندريس على بناء غريب : المقدّمة مخصصة لأصل نشأة اللغة والأبواب الثلاثة الأولى للأصوات فالنحو فالمعجم ، والرابع لتكوّن

Joseph Vendryes : Le langage : Introduction linguistique à l'histoire, Albin Michel, 1968 (6)

الألسنة البشريّة ، والخامس للكتابة ، والخاتمة لتطوّر اللغة . ولكن فندرييس في خضمّ هذا التأرجح بين حركة الزمن ولحظة الوصف قد سجّل ومضات من الوعي المعرفي لعلّها كانت رسوما متفاوتة البيان من الرؤية الآنية ، فممّا يفضي به : « إن أشمل تعريف يمكن أن نسوقه عن اللغة هو أنها نظام من العلامات ، وما دراسة نشأة اللغة إلا بحث عن العلامات التي كانت بحوزة الإنسان بصفة طبيعية ثم بحث عن كيفية استخدامه إياها ، أما ما نقصده بالعلامة فهي كل رمز صالح لتخاطب البشر بعضهم مع بعض ، والعلامات أصناف شتّى لذلك توجد أنواع من اللغات ، فكل أعضاء الحس قادرة على خلق لغة ، فهناك لغة الشمّ ولغة اللمس ولغة البصر ولغة السمع ، بل هناك لغة كلما اصطلح شخصان على ربط حدث معيّن بدلالة معينة بغية التحاور فيما بينهما (...) إلاّ أن لغة من بين هذه اللغات الممكنة تطغى على سائرها بتنوّع وسائلها التعبيرية ، وتلك هي اللغة السمعية المسماة لغة منطوقة ومفصّلة ، وستكون دون سواها موضوعا لهذا الكتاب » (ص 19) .

فهذا إذن خطّ من خطوط النسيج المعرفي الذي تخلّل بنية العلوم خلال العقدين الأوّلين من القرن العشرين مما تعيّن معرفته لتتبّع حركة البحث اللغوي في تحوّله من مقولة الزمانية إلى مقولة الآنية . وعلى خط آخر كان الحكيم النمساوي فرويد (1856—1939) ينبش بمعاوله بواطن النفس الإنسانية ويشقّ بطريف نظرياته نفقا تحت سطح العلوم البشرية ، وفي حين كان سوسير يقدّم محاضراته اللسانية كان فرويد يغوص في علم النفس الاستبطاني ليبني صرح العلم الجديد : التحليل النفسي . فمنذ مطلع القرن درس « تأويل الأحلام » (1900) و« علم النفس المرضيّ للحياة اليومية » (1901) ولكنه بعد ذلك أمسك بضالته ، فمن « خمسة تحاليل نفسية » إلى « خمسة دروس في التحليل النفسي » ومن « الطوطم والمحظور » إلى « مدخل للتحليل النفسي » وكلّ ذلك — وهذا هو المهمّ — قد أنجز بين 1905 و1916 .

في هذه الفترة كان في الولايات المتحدة عالم من أصل ألماني تخصص في علم الأجناس البشرية ثمّ جاء حقل اللغويات فاقترن بها اسمه بحثا وتدريسا ، وقد كان لنظريّاته شأن في تطوير اللسانيات من الوجهة المعرفيّة ، ذاك هو أدوار سابير (1884ـ1939) الذي وسم البحث اللغوي بسمة المنهج الذهني ، ولا يمكن البتّة ــ في رأينا ــ إدراك أسرار نظرياته إلاّ عند ربطها بازدهار نظريّة الاستبطان النفسي ، وقد كان سابير قارئا مولعا بفرويد كما يذكر جورج مونان في الفصل الذي عقده لسابير ضمن مصنّفه « اللسانيات في القرن العشرين » . والذي يستوقف عنايتنا في هذا المقام باعتبار امتثال البحث للاستقصاء المعرفي إنّما هو مسعى سابير إلى استكناه الظاهرة اللغوية من خلال مقومات العلاقة بين شكل عناصرها ووظيفة تلك العناصر ، أي بين المادة والجوهر وهو ما جعل البحث اللغوي قرينا من قرائن البحث النفسي . ومرّة أخرى نرى اللسانيات تتأسس قطعا على بنية الكلام دون ولوع باستشفاف بنية اللسان ولا بنية اللغة ، وقد كان طبيعيا أن يعنون سابير مصنّفه الأساسي على الشكل التالي : « اللغة : مدخل إلى دراسة الكلام » (7) .

أمّا تاريخ نشر هذا الكتاب في الولايات المتحدة فهو سنة 1921 وسوسير لم يُعرف بعد في حقل العلوم اللغويّة الأمريكية ، ومن ينظر مليّا في مظان الكتاب يدرك أنّه ــ بصرف النظر عن اكتشافات هامة تخصّ حقيقة الصوتم ــ لوحة من التمزق المعرفي بين البعد التاريخي المقترن بحركة الزمان والبعد السكوني المرتبط ببنية الظاهرة في لحظة الوصف ، وفي هذا الصراع الثنائي ينضاف في كتاب سابير عامل ثالث هو البعد المتصل بسبر أعماق الكائن الناطق بالكلام في عالميه الذهني والنفسي .

فمنطلق سابير هو أن دراسة الأشكال اللغوية مع التطورات التاريخية من

---

(7) Traduction française : «Le langage : introduction à l'étude de la parole, Payot, 1967

شأنها أن تعين على إدراك حركة الفكر في مفاعلاتها النفسية وعلى إدراك جدلية التاريخ في تواصلها (ص 6) ، ولذلك فإنّ المنفذ السليم في دراسة الكلام هو اعتبار اللغة نظاما راقيا يعمل في صلب الجهاز النفسي والذهني للإنسان (ص 14) ، وعلى هذا الأساس يتحرّى سابير في تدقيق غايته المنشودة من مصنّفه بأنّها بحث في وظيفة الأشكال اللغوية داخل هذا النظام الرمزي الاصطلاحي المسمى باللغة (ص 15) ، وهذا ما سيفسح للمؤلّف مجال الإطناب في مشكل علاقة اللغة بالفكر من حيث هو العنصر الأساسي في تعريف الظاهرة اللغوية مطلقا .

أما ما أشرنا إليه آنفا من تأرجح المنهج اللغوي على يد سابير بين الزمانية والآنية فأوضح دليل عليه ما انبنى عليه الكتاب من فصول اتصلت مجموعتها الأولى بتعريف اللغة وعناصر الكلام في أصواته وقوالبه النحوية وقد مثّلتها الفصول الخمسة الأولى ، ويأتي السادس متناولا نماذج البنى اللغوية وساعيا إلى إعادة تصنيف الألسنة البشرية على أساس المتصوّرات المفهومية ، ثم تأتي ثلاثة فصول يعود فيها المنهج إلى الوفاء بروح التاريخ فتدرس خلالها اللغة من خلال تطوّرها التاريخي وقوانينها الصوتيّة كما تدرس من خلال تأثير الألسنة البشرية بعضها في بعض . وينتهي الكتاب أخيرا بفصلين يعقد أولها لعلاقة اللغة بالجنس والعادات وثانيهما لعلاقة اللغة بالأدب .

وعلى خط ثالث من خطوط النسيج العلمي للبنية المعرفيّة التي تركّحت عليها العلوم اللغويّة في بداية هذا القرن نصادف حركة موازية انطلقت من حقل العلوم الفيزيولوجية وعبَرت ميدان علم النفس لتصل إلى علوم اللغة فتنبري نقيضا للتيار الذهني عامّة ، وأمّا منشؤها فأبحاث الفيزيولوجي الروسي بافلوف (1849ـ1936) الذي اهتمّ بدراسة جهاز الهضم والمنعكسات اللعابية فاهتدى إلى صياغة نظريته في المنعكسات الشرطية سنة 1903 ، ثم درس نشوءها واختفاءها وفسر ذلك بقوانين الاقتران العصبي ثم ناظر بين سيكولوجيّة الحيوان وسيكولوجية الإنسان فاستيقن أنّ عالم الإنسان تدبّره

قوانين مطابقة لمقتضيات المنعكس الشرطي ، إلا أن الإشارات الحسية لدى الحيوان تحلّ محلها لدى الآدمي إشارات لغويّة ذهنيّة ، وهكذا خطا بافلوف بنظريّاته خطى في إثبات وحدة العالم الفيزيولوجي والعالم النفساني لدى الإنسان ، وقد تبلور ذلك في مصنّفين لاحقين هما « عشرون سنة من التجربة في ميدان النشاط العصبي العالي للحيوان » (1922) و« المنعكس الشرطي » (1935) .

وفي نفس الحيز الزمني كان في الولايات المتحدة عالم نفساني قاده تدريسه لعلم النفس التجريبي والمقارن إلى وضع مذهب جديد في حقله العلمي ، ذاك هو جون واتسون (1878ـ1958) مؤسس المذهب السلوكي في علم النفس ، وطريف أن يصادف تاريخ ابتكاره للنظرية الجديدة تاريخ وفاة سوسير (1913) ، لكن الأطرف من ذلك أن واتسون لم يكد ينتهي من رسم معالم نظريته حتى اكتشف ـ سنة 1916 ـ نظريات بافلوف فعاود آراءه الشخصية معدّلا إياها في ضوء نظرية المنعكس الشرطي وقد تجسّم ذلك التصاهر في مصنّفه « مسارب السلوكية » (1928) .

لقد قام المذهب السلوكي في علم النفس نقيضا للمذهب الاستبطاني الذي كان يومئذ سائدا فكان مطمحه إرساء قواعد البحث الموضوعي للسلوك البشري عن طريق الملاحظة الاختبارية فأنكر الحوافز الباطنية كدعامة لتفسير السلوك ولم يتمسك إلّا بالخصائص الفيزيولوجية ، وعلى هذا الأساس حصر تصوّره للسلوك الإنساني في كونه منبهات تولّد ردود فعل تتحوّل بدورها إلى منبهات جديدة فتقتضي استجابات أخرى ، وهكذا دواليك .

في هذا المناخ المعرفي سينبري في الولايات المتحدة عالم لغوي كان بعيْد وفاة سوسير قد أصدر « مدخلا لدراسة اللغة » (1914) ، ثم اكتشف المذهب السلوكي في علم النفس فتمثله حتى تشبع به فانطلق يؤسّس علمه اللغوي على قواعد ما اكتشفه مجسّما في البحث اللساني ما أنجزه واتسون

في البحث النفسي : مناقضة المذهب الذهني بمذهب سلوكي . ذاك هو بلومفيلد (1887—1949) أمّا مدوّنته الكبرى فهي كتاب « اللغة » الذي وضعه سنة 1933 فكان دستور اللسانيات الوصفية بنهجها الاستقرائي ومنزعها الاختباري كما سندقّقه في الفصل الموالي عند حديثنا عن معضلة اكتساب اللغة .

★ ★ ★

هكذا تأسست مقولة الآنية في شبكة معقدة من القرابات المعرفية وهكذا أزاحت مقولة الزمانية لتنفرد إلى حدّ بعيد بسلطة أصولية على مستوى مناهج البحث وفلسفة العلوم ، وقد بدا سلطانها كأقوى ما يكون السلطان منذئذ في حقل اللسانيات وإليها ترتدّ بوجه من الوجوه كل النظريات اللغوية الحادثة بعدئذ ، غير أن من تمام البحث المعرفي في هذا السياق أن لا نغفل عن تطاعم بعض الحقول في إعلاء صرح مقولة الآنية ولا سيما فيما تولّد معها ونما بنموّها من فلسفة في تقدير الأشياء وفحص الظواهر ، نعني — مثلما ألمحنا إليه آنفا — البنيوية . ونفهم الآن بعد الإلمام بخبايا الشبكة المعرفية في نشأة الفكر اللساني المعاصر كيف تعاظلت مقوّمات النشأة في تواؤم البنيوية بمقولة الآنية : فالمحور المركزي لهذه المصاهرة هو البحث اللغوي بلا منازع ، ومعلوم أن من محركاته المعرفية تعريف سوسير للغة بأنها كلّ يقوم على ظواهر مترابطة العناصر ماهيّة كل عنصر وقف على بقية العناصر بحيث لا يتحدّد أحدها إلا بعلاقته بالعناصر الأخرى ، فإذا بالحدث اللغوي جهاز تنتظم في كيانه عناصر مترابطة عضويا بحيث لا يتغيّر عنصر إلا انجرّ عن تغيّره تغيّر في وضع بقيّة العناصر وبالتالي كلّ الجهاز ، وما إن يستجيب الكلّ لتغيّر الجزء حتى يستعيد الجهاز انتظامه الداخلي .

ولكنّ هذه الرؤية « البنيوية » لم تكن فريدة نوعها في تلك الحقبة من الزمن وقد رأينا المخاض العسير الذي كان يمر به الفكر المنهجي في تمزقه

بين الزمانية والآنية ، وهنا تكمن قيمة تضافر المعارف في توليد المستحدثات الأصولية ، فاللسانيات لم تكن إلا إحدى دوائر ثلاث قد تقاطعت فولدت مجالات مشتركة والدائرة الثانية هي دائرة النقد الأدبي وأمّا الثالثة فدائرة البحث في الأجناس البشرية . وإذا كان سوسير هو مركز الدائرة الأولى فإن مركز الدائرة الثانية قد جسّمه جاكبسون مثلما جسم ليفي ستروس مركز الدائرة الثالثة . وقد انطلق القطبان مفترقين ثم التقيا كما هو معلوم .

فرومان جاكبسون الذي ولد بموسكو سنة 1896 واهتمّ منذ سنّ مبكرة بدراسة اللغة من خلال اللهجات الروسية وبدراسة مظاهر الفن الشعبي كما اهتم بفلسفة هيسارل قد أسس بمعيّة ستّة طلبة « النادي اللساني بموسكو » وكان ذلك سنة 1915 أي بعيد وفاة سوسير بسنتين ، وكان مجمع اهتمام أهل النادي تعقّب خصائص الظاهرة اللغوية من خلال تجلياتها عبر أشكال الفن ـــ اللفظي منه والفلكلوري ـــ وكان جاكبسون رائدا في تناول التحليلات المظهرية للأشكال الأدبيّة ، ومعلوم أن هذا النادي هو الذي عنه تولدت المدرسة الشكلية الروسية بكل أعلامها .

ولكنّ جاكبسون الذي انتقل إلى تشيكوسلوفاكيا لاعداد رسالته الجامعية قد واصل نهجه المعرفي بإرساء أسس « النادي اللساني ببراغ » سنة 1920 مع ثلة من اللغويين ونقاد الفنّ ، وكانت نظريات سوسير قد بلغت إليه آنئذ فكان هذا النادي حوضا لتخالط منهجي خصيب بين الفن والنقد واللغويات ، ومن هذا المزيج استقام عود البنيوية فاشتد باستقامته أزر المقولة الآنية .

وسيمرّ ردح من الزمن تأتي فيه على جاكبسون تقلبات حتّى يلتقي في الولايات المتحدة سنة 1941 بفرنسي مهاجر بدأ يفتح في علم الأجناس البشرية نفقا رائع الشأن ، ألا وهو ليفي ستروس الذي وقّع سنة 1945 عقد المصاهرة بين الحقول المعرفية الثلاثة بمقاله الشهير : « التحليل البنيوي في

اللسانيات والانتروبولوجيا » وهو المقال الذي ضمنه فيما بعد في كتابه الشهير « الانتروبولوجيا البنيوية » (1958) .

★ ★ ★

فلئن تيسر لنا الآن أن نمسك باللوحة الخلفية لشبكة النسيج المعرفي الذي نمت في سياجه علوم اللسان منذ بداية القرن التاسع عشر فإننا من موقع الحيرة الأصولية نرى لزاما على المشتغل بفلسفة العلم أن يتابع نقد مقولاته المنهجية ، ذلك أن خطوط الفصل بين سلطة الزمانية وسلطة الآنية ليس من اليسير ــ كما تبيّن لنا ــ تحديدها لا من الوجهة التاريخية ولا من الوجهة المفهومية . وإذا ما قامت الفلسفة الظواهرية على مبدإ الحركة العمودية المتعالية وقامت الفلسفة المادية على مبدإ الحركة العمودية المتنازلة فإن الآنية ــ التي هي قوام الفلسفة البنيوية ــ تمثّل مبدأ الرؤية الأفقية لأنّها مقولة لا تؤمن بالأشياء وإنما تؤمن بالعلاقات الرابطة بين الأشياء ، وهذا معناه أن الظواهرية احتكمت إلى التعليل الكوني وأن المادية احتكمت إلى السببية الاختبارية في حين انبنت الآنية على التفسير الوظيفي عبر العلاقات .

لقد تأسست الفلسفة الزمانية على مبدإ القول بأن حقيقة الظواهر كامنة في غيرها لا في ذاتها لأنّها مستمدّة من العلل والأسباب السابقة في وجودها على وجود المسبّب والمعلول ، فاعترضت الآنية بالقول إن حقيقة الظواهر كامنة في ذاتها لا في غيرها ، باعتبار أنها مستمدة من تضافر الأجزاء داخل نظام الكل الواحد . وهكذا قامت الزمانية على تقدير الظواهر في ماهياتها وفي جدلها في حين قامت الآنية على تقديرها في وجودها : فجوهر الشيء هو وجوده ووجوده كامن في بنيته ونظامه .

ولكنّ الكون من حيث هو مادّة يعقلها العقل ليس على ما قد يتخيّله العقل نفسه من البساطة أو اليسر حين يظنّ السيطرة عليه كلّيا في تصنيفات ذهنية يحوّلها إلى مقولات صارمة ، ولقد تصارعت المقولتان أيما تصارع ولم يأت

على الآنية ـــ منذ حملت الريادة المنهجية في المعارف اللغوية والإنسانية ـــ يومٌ استتبَّ لها فيه السلطان المعرفي كليًّا ، والذي قوّى روح المنازعة لدى مقولة الزّمانية أن الآنية قد اصطدمت هي الأخرى بمأزق معرفي وذلك من خلال اندراجها هي بذاتها في سياق الزمن نفسه ، فالآنية تقوم على مبدإ « الآن » وهو ما يرجع إلى فكرة الزمن المحايث مما يفترض التسليم بوجود الزمن الحاضر ، ولكن الزمن الحاضر منعدم أو في حكم المنعدم طبيعيًا ، بل إن الوجود زمانيّ أو لا يكون ، ومن هذا الباب تعذّر الانفصام عن مقولة الزمانية معرفيًا .

إنه من المفيد في هذا المقام التذكير بأن المنهج الآني الذي قامت عليه اللسانيات المعاصرة وتولّد عنها بموجبه المنهج البنيوي ليس إلا مصادرة من المصادرات ، هو مصادرة منهجية في البحث لأن الآنية في حقيقة أمرها لا تنفك عن الزمن ولكنها تستند إلى زمن افتراضيّ يرمز إليه بنقطة على المحور الزمني المتعاقب ، إلا أن حيّز هذه النقطة قد يكون يوما أو سنة أو عقدا أو قرنا أو عصرا من العصور ، فالآنية ليست إقرارا بالزمن ولا نقضا له وإنما هي استيعاب لأبعاد « الزمانية » في تجمعها ، فهي تعكس المنطق الصوري للأحداث لأن الزمانية تبدو متركبة من سلسلة نقط الآنية ، أي إن الزمانيّة تحتوي الآنية ، فإذا بالآنية تستحيل منهجا مستوعبا لأبعاد الزمانية بمقتضى أنه يدك الحواجز التطوّريّة فيصهر التّعاقب في بوتقة التّواجد .

فإذا كانت الزمانية تحاول التوسّل بالزّمن الطبيعي ـــ ذاك الذي بتعاقبه يسير الكون وما في الكون من وقائع وظواهر ـــ وكان النحو يتوخّى سبيل الزمن اللغوي الذي تترتّب بحكمه أجزاء الكلام في غير تطابق ضروري مع منطق الزّمن الطبيعي فإن مقولة الآنية تستند إلى الزمن التقديري الذي هو زمن افتراضي لأنّه زمن منهجي لا غير .

غير أنّ اللسانيات في نمائها وسعيها إلى الاكتمال كأنّما أدركت نسبيّة

القيم في تعارض المقولتين بل كأنّما أدركت أن الزّمانية « قضيّة » وأنّ الآنية « نقيضة » فأحسّت بأنّها مدفوعة إلى البحث عن « التأليف » حسب الثلاثية الجدلية ، فالزّمانية قد أخفقت في مشروعها المعرفي يوم اختطّت لنفسها غاية ابتعاث اللغة البشرية الأمّ من غيابات الوجود الماضي ، والآنية قد أنكرت الزّمن وتجاهلت فعله فأمهلها ثم غافلها حتى أظهرها على تناقض أمرها ، وعندئذ بدأ منعرجها إلى المأزق المعرفي .

ولم يطُل الأمر باللسانيات حتى ظفرت بالمسلك الذي جنّبها القطيعة المعرفيّة الفاصمة فسكبت مقولتها الآنية بكل ما تضمّنته من تراكمات المقولة الزّمانية في بُعد جديد لنصطلح عليه عنوة بالبعد التكويني : ذلك أنّنا في قراءتنا لحركة العلم اللغوي عبر سيرورته المتّصلة وفي بحثنا عن مقوّماته المعرفيّة لم ننفكّ نترصّد بذور نشأة ما استقامت عليه اللسانيات اليوم في آخر تحوّلاتها الأصولية ، ولقد أوقفنا الفحص على ما بدا لنا بديلا من المقولتين الأوليين نعني المقولة التكوينيّة وهي التي كانت في نظرنا المحرّك الأساسي الذي أوقف جاكبسون على أسرار جهاز التّخاطب في أطرافه الستة بمختلف الوظائف ، وهي الحافز الذي دفع هاريس ثم شومسكي إلى القول بمبدإ البنية العميقة من حيث هي صورة خفيّة يقدّر أنّها أصل النّشأة والتكوين عند كل جملة نتفوّه بها كما سندقّقه في الفصل الموالي .

وهكذا لم يعد البحث في أصل اللغة على معنى الإطلاق ، وإنّما أصبح مداره في أصل نشأة الحدث اللغوي على لسان الفرد ، وهذا ما فتح الباب واسعا أمام الأبحاث المتمازجة الاختصاصات ولا سيما في حقل اللسانيات البيولوجية : ولعلّها مع تقدّم الأبحاث العصبيّة ستكون لسانيات المستقبل . وبين ذاك الواقع وهذا الأمل تنطلق اللسانيات الراهنة مستعيدة إلى حوزتها قضيّة من أمّهات القضايا المعرفيّة هي قضيّة الاكتساب اللغوي وما يقترن به من التحصيل الإدراكي .

الفصل السّابع

في توظيف العلم :

اللسانيات وتعليم اللغات

لا شك أنّ أهميّة الدّراسات اللغوية الحديثة لم تتبلور إلا منذ دخلت المستخلصات النظريّة حيّز الاستثمار في تطبيقات استقرائية ، وهي مرحلة تجددت بها مناهج تدريس القواعد اللغويّة عامّة ، كما تطوّرت معها أصول التّقييم اللغويّ ذاته ممّا شمل تصنيف الدراسات اللغوية اعتبارا بما جدّ من أفنان ضمن الشجرة اللسانية العامة .

والملاحظ أن الدراسات العربية اليوم قد أخذت حظّا ملحوظا من ثمار اللسانيات ، غير أن حظّها في الجانب النظري أوفر منه في الجانب التطبيقي مما يدفع الباحث اللساني على الحكم بحدود الدراسات النظرية ما لم تستغل في وصف لغوي جديد ، ويكاد اللغويّون اليوم يسلّمون بداهة بضرورة إعادة وصف اللغات عموما حتّى تكتشف نواميسها الخفية من جهة ، وتخلص مقاييس تلقينها وبلورتها من كلّ سمة اعتباطيّة أو معياريّة من جهة أخرى ، ولعل اللغة العربيّة من أشدّ اللغات حاجة إلى هذا الوصف الجديد إذ أن نحوها يرجع اليوم إلى ما ينيف عن اثني عشر قرنا ولم يكد يعرف تغيّرا جوهريا منذ نشأته .

لقد أشار كوردير [1] إلى أنّ تعليم اللغات كثيرا ما يعتبر فنّا ، فإذا كان المقصود أن تعليم اللغات نشاط يقتضي مرانا عاليا يكتسب بالدّربة المتواصلة فذلك من نافلة القول ، ولكنّ ما ينطوي عليه مثل هذا التقرير هو أنّنا نطلق عبارتي العلم والفنّ في ضرب من التبادل ، إذ لا يسع العلم أن ينجدنا في تعليم اللغات ، ولذلك نطلق مفهوم الفنّ على كلّ نشاط عمليّ لا ترتبط نجاعة ممارسته بجملة من القوانين المضبوطة . وكلّما كانت معرفتنا بالعوامل الضابطة لهذا النشاط ناقصة تعيّن تحاشي الإجراءات الجازمة بغية درس من يمارس النشاط في خبراته . وتعليم اللغات من هذا الضّرب ، إذ يتضمّن معايير مختلفة ليست من الثّوابت في شيء، فلا يتسنّى سبر قيمها ولو ألمّ الإنسان بها ، ولهذا السّبب تعذّر تسخير العقل الآليّ في تعليم اللغات طالما استحال وضع نموذج رياضيّ لها أو إدراجها ضمن إجراءات تنتظم طبق مسلك منطقيّ . فالمتغيرات إذا استعصت على الحد الكمّي والضبط النّوعي تعذّر قياسها ، وإنما ترسم العوامل التي تتّخذ بالتقدير في كل عملية تعليمية كقدرة التلميذ واستعداده الفطري وملكته الذهنية وموقفه مما يتعلم ، وكذلك جملة الحوافز الدّاعية إليه ، وتلك قضايا دققها علماء النفس التربويون ، ومن اليسير ضبط أبرز معالمها .

وأخيرا يضيف كوردير أن بين أيدينا اليوم زادا ضخما من المعارف المتعلّقة بطبيعة الظّاهرة اللغويّة وبوظائفها لدى الفرد والجماعة وبأنماط اكتساب الإنسان لها . وثمرة أبحاث اللسانيين في هذا المضمار لممّا يتأكّد اعتباره عند صوغ البرامج التعليمية التي موضوعها اللغة. وعلى معلّم اللغات أن يستنير بما تمدّه به اللسانيات من معارف علمية حول طبيعة الظاهرة اللغوية .

---

(1) مدخل إلى اللغويات التطبيقية ترجمة جمال صبري ، اللسان العربي ، الرباط ، مج 14 ، ج 1 ، 1976 ، ص 64—76 . وللبحث صلة : مج : 16 ، ج 1 ، 1978 ، ص 197—207 .

ولئن توثّقت صلة اللسانيّات التطبيقيّة بتعليم اللّغات فليس من المقبول أن نربط بين الأمرين ربطا آليا إذ من المشارب الأخرى ما يضطلع أهله بمهارات عمليّة للّغة فيها أثر كلّي ، ومعارفهم الحاصلة تعين على فضّ المشاكل الناجمة ، ومن هؤلاء المختصّون بعلاج عاهات الكلام ، والمهتمّون بدرس الخطاب الفنّي ، وعلماء المواصلات : السلكيّة منها واللاّسلكية . فنحن لا نربط بين اللسانيّات التطبيقيّة وتعليم اللّغات ربطا مقيّدا إذ هما مهجتان متميّزتان ، وتطبيق المعارف اللسانيّة في حقل من الحقول يعدّ اختصاصا قائما بذاته ، واللسانيّات التطبيقيّة ــ مثلما تنطق عن نفسها ــ ليست علما نظريّا وإنّما تستفيد من منجزات الدّراسة النظريّة ، ومعلّم اللّغات يستخدم النظريّة اللسانيّة ولا ينشئها ، ذلك أنّنا إذا حملنا مصطلح « النظريّة » على المعنى الّذي له في العلم لم يتسنّ القول بوجود « نظريّة » في تعليم اللّغات ولا نظريّة في علاج عاهات الكلام . وتعليم اللغات اختصاص بذاته وليس هو جوهر اللسانيّات التطبيقيّة ، ولكن إذا أدرجنا في محور تعليم اللغات كلّ القضايا المتأتّية من التّخطيط التربوي والقرارات التعليميّة مما يتّخذ خارج جدران الفصل تجلّت شرعيّة حضور اللسانيّات التطبيقيّة في قضية تعليم اللّغات برمّتها ، تماما كشرعيّة حضورها في علاج العاهات الكلاميّة أو في فحص النصّ الأدبيّ .

ورغم تقادم العهود الّتي ما انفكّ الإنسان يدرس فيها عبر الحضارات الظّاهرة اللغويّة فإننا لا نعلم إلاّ القليل من سماتها وخصائصها ، غير أنّ خطى البحث قد تسارعت في الحقبة الأخيرة واقتربت الأساليب من الدقّة بحيث يتسنّى الجزم بأنّ الدراسات اللسانيّة تصطبغ بالعلميّة ، وعلى هذا الأساس تتولّى اللسانيّات التطبيقيّة رسم معالم المنهج الدقيق في عمليّة تلقين اللّغات .

إنّ اللّسانيات المعاصرة لما قامت أساسا على مبدإ الشّمول المعرفيّ ودك حواجز الاختصاصات كنمط تفكيريّ مفروض عنوة فإنّها قد اقتحمت حوزة الاكتساب : ما اتّصل منه باللّغة ذاتها وما ارتبط بالمعرفة والادراك جملة ،

والذي فتح لها السبيل واسعة لولوج جدليّة التّحصيل بكامل الشرعيّة العلميّة ثلاثة أشياء .

أوّلها ازدهار اللسانيّات التطبيقيّة ولا سيّما في حقل تعليم اللّغات سواء عند تلقين الطّفل قوانين لغته الّتي اكتسبها بالأمومة أو عند تعليم اللّغة لغير النّاطقين بها ابتداء .

وثانيها بروز علم النّفس اللّغوي وهو فنّ ظهر ضمن أفنان اللسانيّات العامّة ويدرس كيف تطفو مقاصد المتكلّم ونواياه على سطح الخطاب في شكل إشارات لسانيّة تنصهر في اللّغة ، كما يدرس سبل توصّل المتقبّلين لذلك الخطاب إلى تأويل تلك الإشارات . فهذا العلم يعكف أساسا على عمليّتي التّركيب والتّفكيك وكيف تلابسان الحالة التي يكون عليها كلّ من الباثّ والمتقبّل . ولقد اتّسع هذا العلم فتحدّد موضوعه بدراسة ظاهرة الكلام كيف تنشأ لدى الباثّ ، وظاهرة الإدراك كيف تتحقّق لدى المتقبّل

وأمّا العامل الثّالث في تمكين اللسانيّات من حقّ التطرّق إلى موضوع اكتساب اللّغة فيتمثّل في بروز علم التّحكيم الآلّي (أو السيبرنتيّة) وما أفضى إليه من ترابطات مع اللسانيّات خاصة في اختزان الأنماط التنظيميّة بوصفها ضربا من النّحو الآلي المسجّل ، وهو ما قاد إلى فحص طرق اكتساب الكلام وتحسّس نواميس تراكمها وتفاعلها .

هذا إذن ما سمح للسانيّات بولوج حقل اكتساب اللغة ، وهو وجه نوعيّ مخصوص من القضيّة الكليّة الموسومة بمشكل التّحصيل باعتباره أسّا من الأسس النظريّة في معضلة الإدراك ، غير أنّ اللسانيّات قد وجدت ما وفّر لها شرعيّة التطرّق إلى هذه المعضلة الكليّة نفسها من حيث هي ركيزة معرفيّة تتّسم بالتّجريد والشّمول ، وقد حصل ذلك فعلا عندما عكف روّاد اللسانيّات التحويليّة ولا سيّما في فرعها التوليدي على استثمار نظريّتهم اللّغوية في مطارحة قضيّة التّفكير وعلاقته بالكلام ، وهو ما كرّس النّظرة الأصوليّة

(الايستيمولوجيّة) لقضايا اللّسانيات منذ سمح التطوّر العلميّ المعاصر ببسط الرّكائز المعرفيّة في علوم اللّغة .

هكذا غدا طبيعيًا أن تعكف اللسانيات على قضايا اكتساب اللغة وحصول الكلام فعملت على ربط مراحل هذا الاكتساب لدى الطّفل بمراحل نشوء اللّغة أصلا ، وحلّلت بوادر عمليّة التّواصل الكلاميّ من مستوى الإدراك الشموليّ إلى مستوى التقطيع المزدوج ، وفسّرت مرور الطّفل بالمرحلة العلاميّة ، وهي المرحلة الإشاريّة السيميائيّة ، قبل بروز العلامة اللسانيّة ، ودققت تراكم المخزون الصوتي فالنحويّ فالمعجميّ .

إنّ الاكتساب أو التحصيل من المواضيع المبدئية في الدراسات الإنسانيّة قاطبة ، وهو من القضايا المعرفيّة ذات الطابع الشمولي سواء في توفيره نموذج تقاطع الاختصاصات واشتراك المعارف ، أو في اتّصاله بقضايا التنظير التأسيسي والمواصفة التطبيقيّة في آن معا ، فمن وجهة الشّمول في قضيّة الاكتساب كإشكال قاعديّ تواردُ جملة من المشارب المعرفيّة عليها ممّا يجعلها نواة مركزية لتمازج الاختصاصات الدراسيّة .

وأوّل ما يعكف على قضيّة الاكتساب من حيث طرقه الاختباريّة ووسائله العمليّة علم التربية ، وبما أن المعنى الاشتقاقيّ لعبارة البيداغوجيا في أصلها اليوناني هو مرافقة الأطفال فهو وثيق الصّلة بسياسة النّفوس وترويضها على اكتساب المعرفة وتحصيلها . ثم إنّ علم النّفس من العلوم التي تعكف بالدّرس والتحليل على ظاهرة الاكتساب بوصفها معطى من معطيات تفاعل النفس مع العالم الخارجي في تقبلها مؤثّراته واستجابتها لتحدياته ، وعلى هذا الأساس يشتغل علماء النّفس بتتبّع حدوث الآلانيّات لدى الإنسان سواء بالصّدفة والاتّفاق أو بالتأثير والاستفزاز، كما يتطرّقون بالنّظر والاستكشاف إلى طرق استحداث المنعكسات الشرطيّة المعينة رأسا على تقبّل المعرفة وتحصيل الإدراك بالرّياضة والاكتساب .

وطبيعيّ أن يهتمّ علم النّفس التربويّ ـــ الّذي هو مزيج من الاختصاصين السّالفين ـــ بقضيّة التحصيل باعتبارها إشكالا نفسانيّا وبيداغوجيّا في نفس الوقت سواء في تربية الأطفال أو في تلقين الكهول .

ويأتي إلى جانب هذا وذاك النظر التجريديّ العامّ ليتطرّق إلى نفس القضيّة من زاوية نظريّة المعرفة وفلسفة العلوم ، فيحصل لموضوع الاكتساب والتحصيل بعد أصوليّ بموجبه تتّضح سبل الإدراك باعتباره معضلة مبدئية في كل تناول فلسفي ، وهذا هو الذي فتح في العصر الحديث أمام ما يعرف بفلسفة المناهج بابا ولجت منه إلى جدليّة التّحصيل فأصبحت تشارك كلّ العلوم الأخرى مناقشة أصول الاكتساب المعرفيّ لدى الإنسان .

ولعلّ بديهيّات العقل تقود إلى الجزم بأنّ أحقّ أفنان المعرفة البشريّة بتناول حصول الإدراك في طرائقه وتقلّباته إنّما هو علم اللّغة لأنّ اللغة سبيل شامل وغير مقيّد في كلّ تحصيل معرفيّ واكتساب إدراكيّ ، ولأنّ اللغة ـــ فضلا عن كونها أداة الاتصال بين الإنسان والعالم الخارجيّ بما في ذلك الانسان ذاته ـــ فإنّها تتنزّل منزلة الرّابط الجدلي الفعّال بين العقل من حيث هو أداة التفكير ، ومكتسبات العقل من حيث هي موضوع التفكير ، غير أن واقع الأمور كثيرا ما يعاكس بديهة العقل فيكون للأشياء ـــ كما هي ـــ منطق يخالف منطقها كما كان يجب أن تكون ، ومن أغرب ما تواطأ الفكر البشري عليه أن مبحث « اكتساب الكلام » تجده في حوزة فنون معرفيّة كثيرة ما عدا المعارف اللغوية ، حتى لكأنّ التطرّق إليه يعدّ من المحظورات أمام النّاظر في اللّغة .

ولقد توطّد هذا العرف ـــ على غرابته وشذوذه ـــ في تاريخ العلوم الانسانية قاطبة ، فاستقرّ به أنّ اللّغوي ينظر في اللّغة وقد حصلت ، معنى ذلك أنّه يتناول اللّغة كشيء قائم الذّات ، فهو يتعامل مع « الكلام » من حيث هو موضوع لبحثه على نفس درجة « الكلام » الذي هو لديه أداة

للبحث : كلاهما جاهز ؛ وهكذا لا تكون اللّغة عند دارسها إلاّ موجودا مكتملا حاصلا بالفعل لدى الإنسان ، فلا مجازفة إن قلنا إنّ الفكر اللّغوي قد كان دوما حريصا على أخذ اللّغة في وجودها الآني دون تفكيك زمني لها منذ نشأتها وتكوّنها على مراحل الاكتساب لدى الطّفل أو لدى الكهل .

يشير كوردير[2] إلى أنّنا عندما نتحدّث عن تعليم اللغات فإنّ مصطلح « التعليم » يغدو مُلبسا إلى حدّ بعيد ، إذ كثيرا ما يطلق على نشاط المعلّم بين جدران الفصل في تفاعل طلبته معه ، غير أنّ الممارسين يعلمون أنّ ذلك نقطة النهاية لعمل دائب من الإعداد الطّويل والتنظيم المبوّب والتّعديل المتواصل ، ولكلّ ذلك أهميّة بالغة إذ هو ممّا لا يتجزّأ عن العمليّة الكليّة ، إلا أنّ معلّمي اللّغات كثيرا ما يغفلون عن حقيقة صريحة وهي أنّهم في عملهم إنّما يتّكئون على عمل أناس غيرهم يحدّدون لهم سلفا ما يجرونه في حجرات التّعليم .

إنّ معلّم اللّغة يستعمل الكتب المقرّرة وأدوات الإيضاح والمستندات البصريّة وغير ذلك ، ثم يعمل وفق برمجة زمنيّة محددة، وكثيرا ما يرشّح طلبته إلى مناظرات يشرف غيره على حظوظها ، والمعلّم في معظم الأحيان لا يسهم في أيّ من تلك الأمور ، وإذا استشير فبشكل صوريّ ، بينما تحدّد تلك الاختيارات ما يجري في فصل التدريس تحديدا كليّا أو يكاد .

لهذه الأسباب اعتبرنا أنّ كلّ تخطيط أو برمجة أو قرار إنّما يندرج ضمن عمليّة التّعليم ذاتها مهما كان مدى تأثيره فيها ، وإذا سلّمنا بأنّ نجاح عمليّة التّلقين اللّغوي مهمّة ملقاة على كاهل المعلّم فإنّ كلّ قرار يتّصل بهذه الغاية المنشودة يعدّ جزءا من العمليّة الكليّة ، وهذه القرارات إنّما تتّخذ في ضوء فهمنا لطبيعة الظّاهرة اللغويّة .

---

(2) المرجع السابق .

لقد اطّرد العرف قديما بأن يتولّى بعض المعلّمين المحترفين إعداد برامج تعليم اللّغات والكتب المقرّرة لذلك ، وما تزال هذه السّنة منتشرة ، بينما تأكّد اليوم أن يكون هذا العمل ثمرة تمازج اختصاصات بين المعلّمين المهرة والباحثين المتخصّصين وهم اللّسانيّون التطبيقيّون ، وكم يحسن أن يكونوا ممّن اضطلعوا بمهمّة التّعليم . وهكذا يغدو اللسانيّ التطبيقيّ مسهما في عمليّة تعليم اللّغات كليّا دون أن يتفرّد بها لأنّها حقل تعاونيّ يحكمه مبدأ تضافر الاختصاصات ، ونجاحه رهنٌ بتفهّم كلّ الأطراف للمبادىء التي تتحرّك العمليّة طبقها . على أنّ حلّ القضايا لا يكون عادة إلاّ توفيقيّا ، فقد يرتئي اللسانيّ النفسانيّ سنّا مثلى للشّروع في تدريس اللّغات الأجنبيّة فتحفّ اقتضاءات سياسيّة واقتصاديّة تدخل في حسبانها مقاييس التّكلفة والمردود ، فتحول دون رصد ما يلزم من اعتمادات لتوفير معلّمين خبراء إبّان تلك المرحلة ، وعندئذ يتصادم اقتضاءان فتأتي الخطّة حلاّ وسطا .

هكذا يستخلص كوردير أن نجاح خطط تعليم اللّغات يكون موقوفا على كلّ الأطراف : أوّلها المجتمع ممثّلا بالسّلطة التّربوية ، ثم عالم اللّسانيات التطبيقيّة ، فالمعلّم المباشر في فصله ، ولكنّ الصّعوبة تكمن في تحديد مفهوم « النّجاعة » شأن كلّ العمليّات التّربوية ، فالمجتمع قد يقرنه بمبدإ التّكامل الجماعيّ أو بالمردود التّجاري ، والمعلّم قد يربطه بمبدإ اكتمال الذّات عندما يتوصّل المرء إلى تحقيق شخصيّته عبر ما تعلّم ، واللّساني قد يجعل النّجاعة وقفا على اكتساب مهارات الأداء اللّغوي ، وهي مهارات قابلة للسّبر والقياس ، غير أن ذلك ممّا لا يبتّ فيه إلاّ بكشف الحوافز التي تدفع بالأفراد إلى تعلّم اللّغات ، فالبعض يتعلّمها بدافع البحث عن لذّة معرفيّة والبعض الآخر بدافع الارتقاء الدّراسي على سلّم الجامعة ، ولكنّ البعض يحفّزهم البحث عن مسالك مهنيّة ، ومن النّاس من يدفعهم حبّ الاختلاط الثّقافي عبر الألسنة المتعدّدة . ولكلّ صنف مقاييسه في تصوّر المهارة على الأداء اللّغوي ، وقد يكون لبعضهم فشلا ما كان لسواه نجاحا .

أمّا فيما يخصّ أهداف المعلّم والمتعلّم واللّساني التّطبيقي متضافرة ضمن تعليم اللّغات فمن المتيسّر أن نضبط المهارات انطلاقا ممّا يتسنّى وصفه ، وتمدّنا اللّسانيّات بمناهج وصفيّة نسبر بها تلك المعارف والمهارات بحيث إذا رسمنا مسبّقا الهدف الّذي نقصد إليه من عملية التّلقين اللّغوي وألممنا بنوعيّة الدّارسين المقبلين على ذلك النّمط من التّحصيل استطعنا بفضل اللّسانيات أن نحدّد الأسلوب التّعليمي الذي يكفل أقصى حظوظ النّجاعة . وهكذا لا تنتظم عمليّة التّلقين اللغوي إلاّ إذا ألممنا بطبائع اللّغات ولا نلمّ بتلك الطّبائع إلاّ إذا توسّلنا إليها باللّسانيات .

إنّ المتفحّص في أمر اكتساب اللّغة ــ إذا هو أعطى القضيّة أبعادها المختلفة باختلاف مشارب الاختصاصات أوّلا ثمّ باختلاف موقعه من عمليّة الاكتساب ثانيا ــ استطاع أن يحدّد أهميّة الموضوع من وجهة نظر لسانيّة معرفيّة في نفس الوقت فيتسنّى إذن استكناه البعد الأصوليّ لتطرّق عالم اللّسان إلى هذا الإشكال اللّغوي ذي الطّابع الاختباريّ .

وأوّل مراتب قضيّة الاكتساب من الوجهة الدّراسيّة العامّة أنّه تعلّم مباشر لمواضعات اللّغة بحيث يصبح ممارسة لتلقين اللّغة لكونه مواصفة لنواميس الكلام مستخرجة من ذاته ، فتكون هذه المرتبة بمثابة تعليم اللّغة بذات اللّغة بما أنّها تستوجب حديثا موضوعه ومادّته متطابقان ، وما إن يدور الكلام على نفسه بالوصف والتّلقين حتّى تخرج اللّغة من وظيفتها المرجعية إلى وظيفة ما وراء اللّغة .

والمرتبة الثّانية في جدليّة الاكتساب اللّغوي تتعيّن بارتقاء الإنسان من ممارسة تلقين اللّغة فعليّا إلى وصف عمليّة التّعليم وطرقه ، فتكون منزلة عالم اللسان في هذا المدرج بمثابة الفاحص لتحوّل اللّغة من أداة خطاب أوّلا إلى أداة تلقين مواضعة الخطاب ثانيا ، فإذا به يصوغ ملاحظته الاختباريّة في لغة تصبح كلاما في الكلام الملقّن به الكلام .

أمّا ثالثة المراتب وأطرفها في موضوع الاكتساب والتّحصيل من حيث هو معضلة كليّة في المعرفة ، وقضيّة نوعيّة في مواضعات اللّغة فتتمثّل في ما يسمح به الخوض فيها من تطرّق أصوليّ يتّصل مباشرة بجوهر الرّكائز التي تقوم عليها اللّغة . والّذي يربط حبل الأسباب بين قضيّة الاكتساب ونواميس الكلام إنّما هو تحسّس أنماط المواضعة وسنن أنظمتها في اللغة المعنيّة بالدّرس ، وهكذا تصبح إشكاليّة التّحصيل جسرا تعبره المواصفة اللّسانية لتصل إلى ضبط خصائص اللّغة في أبنيتها الباطنة ، بل إنّ فحص قضيّة الاكتساب اللّغوي ينبني عندئذ على صياغة موقف مبدئيّ من اللّغة ، ويتجسّم حينئذ البعد الأصوليّ في تصوّر نظريّة في اللّغة انطلاقا من نمط اكتسابها ومرورا به في نفس الوقت ، وهكذا كان شأن جلّ النظريّات اللسانيّة العامّة ومن بينها النظريّة التحويليّة .

•

إنّ النّحو التّوليدي ــ كما سبق أن ألمحنا في الفصلين السّابقين ــ تيّار لسانيّ ظهر بالولايات المتحدة في خضمّ مدرسة عرفت باللّسانيات التّحويلية وجاءت ردّ فعل على المدرسة التّوزيعية ، وصورة ذلك أنّ البنيويّة في الدّراسات اللغويّة قد تميّزت في الولايات المتحدة بسمات نوعيّة تجلّت خاصّة مع مدرسة بلومفيلد منذ العقد الرابع من هذا القرن حتّى أصبحت تعرف في نفس الوقت بالمدرسة البنيويّة والتّوزيعية والوصفيّة .

ويعتبر هؤلاء البنيويّون أنّ اللّغة عادة من العادات تكتسب بالمحاكاة والقياس ، وعامل القياس هو الذي يفسّر به البنيويّون كيف أنّ الإنسان ــ استنادا إلى صيغ لغويّة معدودة سمعها فعلا ــ يستطيع أن يؤلّف صيغا لم يسمعها قطّ في حياته ولا تعرف في عددها حدّا تنتهي إليه .

ويعتبر بلومفيلد أنّ كلّ بنية نحويّة هي قياس وأنّ دراسة لغة من اللّغات تتمثّل في الكشف عن مجموعة العناصر الّتي يتعاطاها أفراد المجموعة اللسانيّة ممّا يؤلّف قياسات تلك اللّغة الّتي يستعملونها ، فالنّحو حسب هذه المدرسة

هو علم تصنيفيّ غايته ضبط الصّيغ الأساسيّة في اللّغة حسب درجة التّواتر لا غير . والّذي دفع روّادها إلى ذلك حرصهم على التزام الموضوعيّة بالّوصف الاختباري فنبذوا لذلك كلّ عامل نفساني أو فلسفي في تقدير الظّاهرة اللّغوية ، وقاوموا كلّ اعتبار صفويّ حتّى نفوا وجود الخطإ في اللّغة معتبرين أنّ كلّ ما ينطق به الإنسان « صحيح نحويًا » .

هذا الغلوّ في الاختباريّة الوصفيّة جعل مجموعة من اللّسانيين المنتمين إلى المدرسة التّوزيعية ذاتها ينتبهون إلى أنّ الاتّجاه الشّكلاني قاصر عن النّفاذ إلى محرّكات الظّاهرة اللّغوية في أبعد أغوارها ، فنقدوا التيّار التّوزيعي وتولّد معهم التّيار التّحويلي الذي أثمر النّحو التّوليدي على يد زاليج س . هاريس وخاصّة شومسكي .

تتمثّل منطلقات المدرسة التّحويلية التّوليدية في أنّ غاية عالم اللّسان أن يحلّل المحرّكات التي بفضلها يتوصّل الإنسان إلى استخدام الرّموز اللغويّة سواء أكانت تلك المحرّكات نفسانيّة أو ذهنيّة ، فلا يمكن أن يقتصر عمل اللّساني حسبهم على إقامة ثبت الصّيغ التي تنبني عليها لغة من اللّغات وإنّما يتعدّى ذلك إلى تفسير نشأة تلك الصّيغ وتأويل تركّبها حتّى يهتدي إلى حقيقة الظّاهرة اللّغوية .

وقد ركّز التيّار التّوليدي عنايته على المستويات القصوى في الكلام ، وتجسّمها التّراكيب والجمل ، معرضا نسبيًا عن المستويات الدّنيا وهي مستوى الصّرف ومستوى وظائف الأصوات ، إذ يعتبر التّوليديّون أنّ علم التّركيب الذي يدرس صياغة الجملة وانتظامها بين الجمل هو الذي يستطيع النّفاذ إلى محرّكات الكلام .

ثمّ إنّ المنهج التّوليدي لا ينقض الاحتكام إلى التنبّؤ في التّحليل إذ هو يرمي إلى الكشف عمّا يتوفّر للمتكلّم من معارف لغويّة عن طريق الحدس ، فاللسانيّ يسعى إلى تفسير المعرفة الضّمنية الحدسيّة عند الإنسان وهي ظاهرة

لا يعيها المتكلّم وهو يستعمل اللّغة ، وبالتّالي لا يستطيع صياغتها بالتّعبير عنها .

فاللّسانيات التحويليّة تفسّر هذا الحدس اللّغوي دون أن تعتمد هي نفسها منهج الحدس ، معنى ذلك أنّها تحرص على عقلنة نشأة ظاهرة الحدس ، وهكذا يمكن للنّحو أن يفسّر كيف أنّ الإنسان يستطيع أن يفهم أيّ جملة في لغته ويستطيع أن يولّد جملا تفهم عنه تلقائيا ولم يسبق لهذه أو تلك أن قيلت أبدا من قبل . فالنّحو التّوليدي يعكف على الطّاقة الكامنة أو « القدرة » أكثر مما يهتمّ بالطّاقة الحادثة أو « الإنجاز » .

ويعرّف شومسكي اللّغة بأنّها ملكة فطريّة تكتسب بالحدس، وإذا كان الإنسان لا يستطيع أن يتكلّم باللّغة إلاّ إذا سمع صيغها الأوّلية في نشأته فإنّ سماع تلك الصّيغ ليس هو الّذي يخلق « القدرة اللّغوية » في الإنسان وإنّما هو يقدح شرارتها فحسب ، وهذا ما يفسّر الطّابع الخلاّق في الظّاهرة اللّغوية ، وكذلك طابعها اللاّمحدود .

هاذان المظهران قد أقام شومسكي تحليلهما على أساس ما سمّاه بمفهوم « الوضع » ومفهوم « الاكتشاف » فالإنسان يخلق اللّغة وهو يسمعها شيئا فشيئا ، وخلقه لها مردّه أنّه يتمثّل بواسطة جوهره المفكّر نظاما من القواعد المنسجمة المتكاملة ، وذاك النّظام هو النّمط التّوليدي لتلك اللّغة ، وهو الذي يسمح بإدراك محتوى الكلام دلاليّا مهما كانت جدّة الصّياغة التركيبيّة التي أفرغ فيها . فكأن لكلّ متكلّم معرفة خفيّة بالنّحو التّوليدي للغته .

لقد سبق لكوردير (3) أن بيّن أوّل التّقديرات التي يمكن معالجة اللّغة من خلالها ، ويتمثّل ذلك في أنّها ظاهرة يختصّ بها الفرد الآدميّ ، فوصفها إنّما هو مظهر من مظاهر وصف السّلوك البشريّ ، فالنّاس يتحدّثون ويفهمون

---

(3) المرجع أعلاه .

ومنهم من يكتبون ويقرؤون ، وليس أحد منهم قد ولد قادرا على شيء من ذلك وإنّما حُملوا على اكتساب تلك المهارات ولم يتساووا في تحصيلها إذ منهم من عاقه عائق على بلوغ الأداء اللّغوي ، فاللّغة جزء من العالم النّفساني لدى البشر وهي ضرب من السّلوك تقوم وظيفته على مبدإ التّواصل .

وممّا يوضّح كوردير أنّ أوجه اللّبس تتأتّى من مصطلح « السّلوك » لأنّ مفهومه كثيرا ما يُحصر في الجانب الحسّي أو الحركيّ ممّا يتسنّى وصفه مادّيا ، غير أنّ مظاهر السّلوك اللّغوي ولا سيّما ما اتّصل بفهم الخطاب — مكتوبا كان أو منطوقا — لا تنطوي إلاّ على القليل من المؤشّرات المحسوسة الّتي تتسنّى ملاحظتها ووصفها . وقد يسعنا الجزم بحصول الفهم عن طريق تكيّف سلوك الفرد المخاطب كأن يقلع عمّا وجّه إليه بشأنه حظرٌ ، ولكن يبقى نسبيّا جزمنا بأنّه كفّ عمّا حرّم عليه نتيجة حصول إدراك لما وجّه إليه ، إذ من الجائز أن يصادف خطابنا له بالمنع فقدان الرّغبة لديه . ولهذه الأسباب تعيّن علينا اعتبار السّلوك اللّغوي نشاطا غير محسوس قد يُستَدلّ عليه بما قد يعتري السّلوك المحسوس من ظواهر .

هكذا يستخلص كوردير أنّ مهمّة الدّارس تتعقّد بمجرّد التّسليم بأنّ السّلوك اللّغوي مقتض لما لا يقبل الملاحظة ، وعلينا عندئذ أن نفترض وجود جملة من العمليّات تتضافر مع حركيّة داخليّة عند استخدام التّواصل اللّغوي بل علينا التّسليم بوجود شيء مّا يقال له « العقل » ، وعند هذا الحدّ من التّسليم الجدليّ يتحتّم إدراج دراسة الظّاهرة اللّغوية ضمن دراسة طبيعة العقل وخصائصه من حيث ينشيء سلوكا خارجيّا يقبل الوصف الاختباريّ .

إنّنا لا نولد عارفين للّغة استعمالا أو فهما ، فنحن مجبولون على اكتسابها . واستعمال الجهاز اللّغوي لا يقتصر على ما يجري لدينا عندما نتحدّث أو نفهم ما يبثّ إلينا وهو ما يعرف بالأداء اللّغوي وإنّما يشمل كشف ما به نصبح قادرين على ذلك الأداء . والسّلوك اللّغوي مهارة هي من التّعقيد

بحيث لا يستساغ أن يكتسبها الطّفل في مرحلة وجيزة وهو ما يحصل فعلا ، وعلى أساسه ذهب النّاس إلى القول بأنّ لدى الإنسان استعدادا طبيعيّا لتلقّي المهارة اللّغوية مما يجعل البشر متفرّدين بهذه الفطرة ، فيكون للجنس البشريّ ميل خلقيّ يدفعهم إلى اكتساب اللّغة ، ويغالي بعض اللّسانيين وعلماء النّفس فيفترضون أنّ الطّفل يولد ولديه قدرة غريزيّة على تحصيل الملكة اللّغوية بينما يجزم البعض الآخر بأنّ الميل الفطريّ إلى اكتساب اللّغة هو من جملة وظائف القدرة الإدراكيّة التي تمكّن الإنسان من التّحصيل إطلاقا .

وينتهي كوردير إلى أنّ دراسة اللّغة من حيث هي ظاهرة فرديّة تنصبّ في تفسير كيفيّة اكتسابها وكشف علاقة ذلك بالأنماط الإدراكيّة لدى البشر وبالآليّات النّفسية التي تقود عمليّة أداء الكلام وإدراكه ، أمّا العناية بوظيفة اللّغة كأداة تواصليّة فإنّ ذلك ممّا يندرج في الظّواهر الجماعيّة أكثر من اندراجه في الظّاهرة الفرديّة . ولكن بناء اللّغة ووظيفتها يظلاّن رهن إدراك خاصّية التركيب الذي تقوم عليه ، ولذلك تعذر النّفاذ إليها من غير باب علم التّركيب أساسا .

ويعتبر علم التّركيب من أغزر فروع اللّسانيات المعاصرة وأكثرها مضاربات بين اللّسانيين ، نهايك أنّه كثيرا ما يحتضن مولد النّظريّات اللّغوية العامّة كما هو الشّأن بالنّسبة إلى النّظرية التّوليدية التي تولّدت عن مقتضيات نحويّة وقد تبيّناه (4) .

ومن أمّهات القضايا النّحوية المعاصرة باب الجملة ، وليس من نظريّة تركيبيّة حديثة إلاّ ولها منطلقات مبدئيّة تخصّ دراسة الجملة تعريفا وتحليلا ، وإذا ذكرنا أنّ النّحو العربيّ يكاد يخلو من نظريّة واضحة في شأن الجملة ازداد تأكّد وصف اللّغة العربيّة من حيث أبنيتها التّكريبية حتّى يتسنّى توظيف

---

(4) راجع كتابنا « الشرط في القرآن » بمعية د . محمد الهادي الطّرابلسي ، الدار العربية للكتاب ، 1980 ، ص 130—138 .

اللّسانيات في إعادة تصوّر النّماذج التعليميّة التي تعتمد في تدريس اللّغة العربيّة سواء لأبنائها الذين اكتسبوا بالأمومة إحدى لهجاتها أو لغير أبنائها النّاطقين بألسنة أخرى ابتداءً .

إنّ البحث اللّساني اليوم ــ أيّا كان نوعه ــ لا يستمدّ شرعيّته إلاّ من محاولة فهم الظّاهرة اللّغوية فهما باطنيّا عبر إدراك خصائصها الذّاتية مما يحقّق لها غائيّتها الأولى ألا وهي الإبلاغ ، ونحن نرى أنّ الدّراسة اللّسانية عامّة تمرّ بمراحل ثلاث :

أ ــ الدّراسة الصّوتية وتقوم على محاولة الإلمام بهيكل اللّغة الصّوتي سواء من النّاحية الفيزيائية أو من النّاحية الدّلالية .

ب ــ دراسة الكلمة : من حيث بناؤها واشتقاقها وخطوط مسالكها في الاستعمال ، وهو جانب من الدّراسة تزدوج فيه الصّبغة المعجميّة بالصّبغة الصّرفية .

ج ــ دراسة الكلمة مؤلّفة مع غيرها في أصغر صورة من صور التّعبير وهي الجملة ، وتُعنى هذه الدّراسة بكلّ ما يطرأ على الجملة من حالات تركيبيّة كما تعنى بأحوال أجزائها الرّئيسية وغير الرّئيسية لتنتهي إلى تقديرات الجملة من حيث هي كلّ [5] .

وإلى جانب هذه المراحل العامّة في نهج الدّراسة اللّسانية تتجلّى مجموعة من العناصر المكوّنة للحدث اللّغوي أساسا ، أبرزها الكلمة فالعبارة فالجملة المؤدّية لوظيفة كلمة ، ثمّ الجملة التّامة ، على أنّ النّظريات النّحوية القديمة تقتصر على مفهومين أساسيّين في وصف الكلام وتحليل أجزائه وهما : الكلمة والجملة ، ولكنّها لا تتّفق في منهج التّحليل النحوي : أيجب الانطلاق فيه من الكلمة نحو الجملة فيكون الدّارس ذاهبا من الجزء إلى الكلّ ، أم

(5) انظر : مهدي المخزومي : في النّحو العربي ، نقد وتوجيه ، بيروت ، 1964 ، ص 37 .

إنّ الجملة ــ باعتبارها الحدّ الأدنى المفهوم من الكلام ــ هي التي تمثّل نقطة الانطلاق في عمليّة تفكّك تركيبها الكلّي إلى أجزائه المكوّنة له (6) .

على أنّ اللّسانيات المعاصرة قد أصبحت تعرض عن هذه الجدليّة الثّنائية اعتمادا على أنّ اللّغة في حدّ ذاتها تسيّرها نواميس خاصّة لا يمكن أن تكون رهينة أحد هذين المفهومين اللّذين هما من عمل العقل البشري مسلّطا على الظّاهرة اللّغوية ، وإنّما تعتبر النّظريّات اللسانيّة الحديثة أنّ المحلّل النّحوي ينطلق حتما من « ملفوظ » يمثّل مدوّنة العمل والبحث ، وخاصيّة هذا « النصّ الملفوظ » أنّه سابق للعمل النّحوي وخارج عنه في نفس الوقت .

وسواء أتوخّى عالم اللّسان منهج الاستقراء أو منهج الاستنباط فإنّه في كلتا الحالتين يعترض « الجملة » في سلّم التّصنيف وقد استقطبت كثيرا من خصائص التّركيب اللّساني للظّاهرة اللّغوية عامّة .

على أنّ دراسة الجملة نحويًا قد كانت إلى وقت قريب ترتبط بمفهوم التّحليل المنطقيّ للكلام ، ومفهوم « المنطق » في هذا السيّاق مرتبط أشدّ الارتباط بعلم المنطق الصّوري وهو القائم على تتبّع انتظام الأشكال اللّسانية في بناء الكلام عامة (7) بينما كان المناطقة يتناولون قضيّة تركيب أجزاء الكلام استنادا أوّلا وبالذّات إلى الرّوابط والمضمّنات المعنويّة التي تجعل الملفوظ الواحد مشتقّا من جملة من الدّلالات المترابطة بحيث إنّك إذا قلت مثلا : « إنّ في النّاس أشرارا » لزم عليك أن تسلّم بالقول : « إنّ من الكائنات الشّريرة من هو من طينة البشر » . ولعلّ تزاوج العمل الصّوري المحض بالتّحليل النّحوي القائم على الخلفيّات الدّلاليّة هو الذي ولّد المفهوم الوظائفيّ للدّراسة النّحوية المعاصرة .

---

(6) **John Lyons : Linguistique générale : Introduction à la linguistique théorique, traduit par F. Dubois-Charlier et D. Robinson, Larousse, 1970, p 131**

(7) **Yehoshua Bar-Hillel : Syntaxe Logique et Sémantique, in : Langages n° 2, Juin 1966, p 31**

ومفهوم الوظيفة حسب اللّسانيين المعاصرين متنوّع الدّلالة ، مائع الحدود ، ويرجع ذلك إلى المنطلقات المبدئيّة في تفسير الظّاهرة اللّغوية ممّا يـفضي إلى اختلافـات منهجيّـة في دراسة النّحـو وتفكـيك الكـلام ، على أنّ المنظور البنيويّ المعاصر في دراسة اللّغة يكاد يحدد مصطلح الوظيفة بأنّه المنزلة التي يتبوّؤها أيّ جزء من أجزاء الكلام في البنية التّركيبية للسيّاق الذي يرد فيه (8) . ويرتبط مفهوم الوظيفة عند مارتيناي بمبدإ اختيار المتكلّم لأدواته التّعبيرية اختيارا واعيا فتتحدّد وظيفة جزء من أجزاء الكلام بالشّحنة الإخباريّة التي يحمّله المتكلّم إيّاها فتكون الوظيفة هي القيمة التّمييزيّة من النّاحية الدّلاليّة العامّة (9) .

ثمّ يدقّق مارتيناي مفهوم الوظيفة بالاستناد إلى مبدإ تفكيك الكلام وتوزيع أجزائه فيعتبر أنّ أيّ جزء من أجزاء الكلام لا يمكن أن تكون له وظيفة مّا إلاّ إذا كان ظهوره غير حتميّ بموجب السّياق ، وهذا يرجع إلى أنّ القيمة الإخباريّة لجزء مّا تتناسب تناسبا عكسيّا مع مدى توقّع السّامع له : فكلّما كان توقّع السّامع له كبيرا كانت شحنته الإخباريّة ضعيفة ، ولمّا كانت الوظيفة تتحدّد بالشّحنة الإخباريّة ارتبط مفهوم الوظيفة بمدى التوقّع ، والجدير بالملاحظة أنّ مارتيناي يوسّع مفهوم الوظيفة في هذا المجال فيصبح مثالا لاعتبارات تتّصل بوظيفة اللّغة ذاتها كظاهرة من ظواهر الاتّصال والتّخاطب ، ومعلوم أنّ الدّراسات اللّسانية العامّة قد تأثّرت في هذا المضمار بنظريّة الإخبار التي ازدهرت مع نهاية العقد الخامس من القرن العشرين ، فاقتبست اللّسانيات العامّة مفهوم الشّحنة الإخباريّة واعتمدته في تعريف الظّاهرة اللّغوية فضلا عن اقتباسها شكل جهاز التّخاطب القائم على باثّ ومتقبّل وقناة حسّية حاملة لشحنة دلاليّة .

---

(8) Jean Dubois : Dictionnaire de la Linguistique, Larousse, 1973, p 216

(9) André Martinet : Eléments de Linguistique générale, Armand Colin, 1968, p 32

فلا شكّ إذن في أنّ مارتيناي يوسّع مفهوم الوظيفة بما يخرج عن مقتضيات النّظر النّحوي الصّرف .

إنّ مفهوم الوظيفة قد أشعّ على دراسة الجملة حتّى أصبح عنصرا قارّا من عناصر تعريفها، فمنذ مطلع هذا القرن أشار فندرياس إلى أنّ كلّ جملة تحتوي عنصرين متميّزين أوّلهما مجموعة الصّور المعنويّة المرتبطة بتصوّرات في الذّهن ، وثانيهما مجموعة العلاقات الرّابطة لتلك الصّور بعضها ببعض ، وهذا ما سمح له بأن يستنتج أنّ الإنسان يفكّر بواسطة الجمل مدعّما بذلك تيّار الدّراسات الفلسفيّة اللّغوية الذي كان سائدا ، على أنّه يشير مع ذلك إلى أن هذه العمليّة تحدث في الذّهن بواسطة آلانيّات مكتسبة بدون أن يصحبها وعي مّا لأنّ المرحلتين من عمليّة الكلام لا تتميّزان زمنيّا إلاّ في التّحليل النّحوي

ويحافظ سابير — رائد التيّار التّجريدي في الدّراسات اللّسانية كما رأينا — على المبدإ الوظائفيّ في تعريف الجملة إذ يقول : « إنّ الجملة هي مجموعة العلاقات النّحوية الرّابطة بين أجزاء من الكلام ربطا وظائفيّا » مستنتجا من ذلك أنّ الجملة هي الفكرة وقد اكتملت أو هي التّعبير عن قضيّة منطقيّة بواسطة اللّغة [10] .

ولم يشذّ خصوم هذه المدرسة التّجريدية الاستبطانيّة على مبدإ إدراج مفهوم الوظيفة في صلب تعريف الوحدة اللّغوية الدّنيا من الكلام وهي الجملة ، فحتّى روّاد النّظرية السّلوكية من علماء النّفس واللّسانيّين قد أقرّوا تلك الظّاهرة ، وبلومفيلد يعرّف الجملة بأنّها الصّيغة اللّسانية المستقلّة بحيث تؤدّي وظيفتها دون توقّف على صيغة تركيبيّة تشملها [11] .

---

(10) Edward Sapir : Le Langage, traduit par S. M. Guillemin, Payot, 1967, pp 34-37

(11) انظر كتاب « ليونس » السابق الذّكر ، ص 133 .

فالجملة المستقلّة إذن هي أكبر وحدة نحويّة في الكلام وتتميّز بشيئين أوّلهما أنّ أجزاءها تترابط عضويّا بحيث إنّ أيّا منها لا يؤدّي وظيفته إلّا بنوعيّة علاقاته بالأجزاء الأخرى ، وثانيهما أنّها لا تندرج في بناء نحويّ أوسع منها ، وهكذا لا تكون الجملة مستقلّة بذاتها ــ أي لا تكوّن الجملة وحدة نحويّة متكاملة ــ إلّا إذا استقلّت بنيويّا ووظائفيّا عن غيرها ، واستقلّ غيرها في بنيته ووظيفته عنها ، وهذا الاستقلال المزدوج مقياسه أنّنا إذا عزلنا الجملة عن سياقها استقامت عضويّا ولم يختلّ في نفس الوقت بناء ما قبلها وما بعدها .

والجدير بالملاحظة أن الاستقلال التّركيبي لا يعزل وجود ارتباط معنوي ، فالنّص بأكمله مجال دلاليّ واحد والجمل من النّص تقوم على تسلسل معنويّ عامّ بحكم انتمائها إلى نفس المجال الدّلالي ، ولكنّ هذا الارتباط المعنويّ ليس من الحتميّ أن يتشكّل في ارتباط تركيبيّ نحويّ .

وإلى بعض هذا المعنى يشير مارتيناي بقوله : « إنّ الجملة هي الملفوظ الّذي ترتبط كلّ أجزائه بعنصر منه يكون محور الإبلاغ » [12] . ثمّ تسرّبت جلّ هذه المفاهيم اللّسانية المعاصرة إلى الدّراسات النّحوية عند المحدثين ولا سيّما مفهوم الوظيفة كمتصوّر ذهنيّ وكمصطلح لفظيّ، فاقتبس في بعض التّعريفات العامّة ، من ذلك تعريف الجملة بكونها الصّورة اللّفظية الصّغرى للكلام المفيد في أيّ لغة من اللّغات ، وهي المركّب الذي يبيّن المتكلّم به أنّ صورة ذهنيّة كانت قد تألّفت أجزاؤها في ذهنه ، ثمّ هي الوسيلة الّتي تنقل ما جال في ذهن المتكلّم إلى ذهن السامع [13] ومن ذلك أيضا تعريف النّحو بأنّه قانون تأليف الكلام وبيان لكلّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل حتّى تتّسق العبارة ويمكن أن تؤدّي معناها ،

---

(12) انظر كتاب مارتيناي ، ص 131 .

(13) انظر كتاب مهدي المخزومي ،.ص 31

مع التّذكير بأن هذه القوانين الّتي تمثّل هذا النّظام وتحدّده تستقرّ في نفوس المتكلّمين وملكاتهم وعنها يصدر الكلام فإذا اكتشفت ووضعت ودوّنت فهي علم النّحو [14] .

كذا نزعم أنّ أيّ نظريّة في تعليم اللّغة العربيّة ــ للنّاطقين بها ابتداء ولغير النّاطقين ــ ستبقى ضعيفة المردود ما لم تنطلق من نظريّة تركيبيّة تتّخذ الجملة منطلقا لها ومصبّا لبحوثها ، وفي هذا الّذي نقرّره مكمن الإشكال المعرفيّ في علاقتنا بالظّاهرة اللّغوية وبالعلم الذي ينكبّ عليها ، وهو مناط مقصدنا في هذا المقام .

(14) انظر ابراهيم مصطفى : إحياء النحو ، القاهرة 1951 ، ص 1 .

الفصل الثّامن

في لغة العلم :

الوضع والحمل

إنّ الوضع والحمل من مفاهيم المناطقة ولكنّهما من المتصوّرات المبدئيّة في كل منهج علميّ ينشد بحث الظّواهر بوصف بنيتها أو بتفسير عوارضها أو بتعليل وجودها تعليلا ينحو الأسباب مرّة والغايات مرّة أخرى .

فالوضع والحمل ثنائيّ مفهوميّ يبسط تلقائيًا معضلة تحويل مادّة العلم إلى موضوع للمعرفة ، وبين طرفي الوضع والحمل تقوم كلّ عمليّة تفسيريّة يشرح فيها الموضوع بالمحمول على حدّ ما يشرح المسند في علم التّركيب اللّغوي المسند إليه إذ يخبر عنه ويتمّ له الدّلالة .

وإذا كان الموضوع يختلف باختلاف المادّة العلميّة من طبيعيّة أو عضويّة أو صوريّة إذ قد يكون حجارة أو كوكبا أو خليّة عصبيّة أو فكرة ما ورائيّة ، فإنّ المحمول هو دوما وبالضّرورة خطاب لغويّ ، فإذا كان الموضوع ذاته خطابا لغويّا فإنّ صياغة المحمول عليه تنشىء خطابا حول الخطاب فتشتقّ لغة من لغة فتكون لغة محمولة على لغة موضوعة .

ولمّا كانت الكتابة خطابا مقولا نتوسّل إليه ببنية علاميّة هي البنية الخطّية ، وكانت القراءة ترجمانا قائلا يحوّل بنية الخطّ إلى أداء صوتيّ سلّمنا

جزما بأنّ الكتابة تضمين للمقول يُنشَد به صوغه القائل له ، وبأنّ القراءة صوغ لمقول دوّن من حيث ينشد به ابتعاثه باللّفظ الحاكي عبر الخطّ الرّامز .

ــ فالكتابة تحويل علاميّ لملفوظ لسانيّ ، والقراءة تحويل لسانيّ لمدوّن علاميّ .

ــ الكتابة بنية مقولة قائلة ، والقراءة بنية قائلة عن بنية مقولة .

ــ الكتابة خطاب مسند إليه ، والقراءة هي الخطاب المسند .

ــ الكتابة نصّ بالوضع الأوّل ، والقراءة نصّ بالوضع الطّارىء .

ــ القراءة بنية حاكية والكتابة بنية حاكية ومحكي عنها.

ــ فكلّ كتابة هي لغة موضوعة ، وكلّ قراءة هي لغة محمولة .

واللّغة الموضوعة هي النّص في المحاورة الكلامية وفي الأدب والدّين والتّاريخ ، واللّغة المحمولة هي خطاب علم اللّسان وعلم الأدب وعلم الدّين وعلم التّاريخ .

والمدوّنة في كلّ بحث لغويّ هي اللّغة الموضوعة والخطاب اللّساني المستنبط من المدوّنة هو اللّغة المحمولة ، فتلك بنية قائمة ، وهذه بنية مشتقّة . فخطاب المتكلّم باللّغة وضع بذاته ، وخطاب عالم اللّسان حملٌ بغيره ، وبين الوضع والحمل تكمن إشكالات معرفيّة متراكبة .

كيف تتحوّل اللّغة من أداة وظيفيّة إلى أداة تنظيمية ؟

وما الذي يتقيّد به العقل في اشتقاقه نظاما معرفيّا من نظام وقائعيّ هو في هذا المقام نظام علاميّ تواصليّ ؟ ثمّ كيف تتحدّد معالم المنهج العلميّ الذي يسمح بإدراك البنى التركيبيّة في سكونها الملحوظ بداهة وفي صيرورتها المستنبطة بالاستقراء التّاريخي ؟

بل قل كيف تتحوّل الكتابة باللغة إلى قراءة في اللغة ؟

إنّ هذه القضايا المعرفيّة لئن تجوّزنا بسطها فلا نزعم القدرة على فضّها من موقع عالم اللّسان بوجهته المخصوصة ، ولكنّنا سنحاول عرض نمطين تفسيريين نتوسّل بهما إلى تقديم إجابات أوّلية ربّما تساهم في تحديد نواميس الظّاهرة اللّغوية وفي بلورة أصول المعرفة اللّسانية .

أما النّمط الأوّل فنستند فيه إلى نظريّة رافزين [1] الّذي يعتبر أنّ إشكال المنهج في البحث اللغوي قد غدا في الفترة الراهنة موطن حيرة تقلق اللّسانيين ، ولئن عادت قضيّة المنهج إلى البسط بموجب الحقول التطبيقية الّتي ولجتها اللّسانيات كما في التّرجمة الآليّة وقضايا استرجاع المعلومات المختزنة في العقل الآلّي فإنّ ما أدركه علم اللّسان من تبلور قد حتّم هو الآخر بسط الإشكال المنهجيّ .

وبديهيّ أنّ العلم إذا اتّضح نضجه واطّراد استيعابه للمضامين المتنوّعة وصهر ما تناقض من مكتسباته وقف مراجعا نفسه في ضرب من الاستبطان الذّاتي فاحصا أسسه المبدئيّة ومعاودا متصوّراته الفعّالة ، ولنا في الرّياضيات وما حقّقته من منجزات أسوةٌ حسنة . وهي في هذا المضمار العلم الذي تقتفي اللّسانيات خطاه على أصعدة التّنظير ومستويات التّطبيق . فلقد استشعر أهل الذّكر بأنّ الرّياضيات لا يتسنّى لها التّقدم الثّابت ما لم تتأسّس على منطق متناسق ، وفعلا فإنّ المكاسب الباهرة التي أدركتها الرّياضيات الحديثة ولا سيّما في الحسابات الألكترونيّة ما كان أن تتحقّق لو لم تراجع المعارف الرّياضية أسسها المنطقيّة في القرن الماضي .

إنّ علم اللّسان يمرّ اليوم بمرحلة مماثلة ذلك أنّ المنجزات الباهرة التي

---

(1) **Isaac Iosifovitch Revzin : Les modèles linguistiques, en russe, Moscou, 1962, trad. fr. Paris, Dunod, 1968**

أثمرتها الدّراسة التّاريخية المقارنة قد عاقت اللّغويين في القرن الماضي عن الانتباه إلى أهميّة بعض المفاهيم الدّقيقة مثل الصّوت والصّيغم واللّفظم والتّركيب .

إنّ العلم ـــ أيّا كان صنفه ـــ يستند إلى مبدإ التّجريد ، والسّبل إلى ذلك عديدة منها الانطلاق من المحسوسات الطّبيعيّة ثمّ تعميم الاستقراءات ، فيكون المسار من الخاصّ إلى العامّ ، وهذا ما يحصل في الجيولوجيا وعلم النّبات ، وفي الكيمياء والفيزياء ، ومن العلوم ما ينطلق من تصوّر تجريديّ عامّ يتبنّى حقيقة ما قبليّة ينشـــد بها الوصول إلى الوقائع المخصوصة ، ومن ذلك النّمط علم المنطق والرّياضيات ، وليس من علم إلاّ وهو سائر بين استنباط واستقراء ، فلا يكون كلّه من الاستنتاج المحض ولا من الاستقراء المطلق ، وكما تستند كلّ من الكيمياء والفيزياء إلى جانب وفير من الاستنباط تحتكم الرّياضيات إلى جانب من الاستقراء يحدّد وجهتها ، إلاّ أنّه من المتعيّن أن نميّز ما بين العلوم الاستنباطيّة والعلوم الاستقرائيّة ومعيار الفصل كثافة الوجه الغالب على منهج العلم . فإلى أيّ النّمطين تنتمي اللّسانيّات ؟

تستوجب الظّاهرة اللّغوية بطبيعتها التّوسل بالمنهج الاستقرائيّ أوّلا وبالذّات فيأتي علم اللّسان واصفا للحدث الكلاميّ المحسوس الذي هو ظاهرة طبيعيّة ، وفي هذا الصّنيع تكمن أهميّة المعرفة اللّسانية . ولكن هل إنّ هذه الأحداث الكلاميّة التي يدرسها اللساني تسمح في طابعها اللاّنهائي بصوغ متصوّرات مبدئيّة عن الظّاهرة اللّغوية يجوز معها التّعميم الاستقرائيّ .

إنّ اللّساني إذ ينشد إدراك المفاهيم العامّة التي تبيح تأويل الأحداث المستقاة من تحليل اللّغات الطّبيعية يجد نفسه محمولا على تجاوز المنهج الاستقرائي بعد استخدامه ليتّكل على منهج الاستنباط ، أضف أن التّطبيقات التّقنية التي دخلت اللّسانيات مجالاتها قد حتّمت ضبط أنساق استنباطيّة على غاية من الإحكام ممّا تمتثل به إلى مقتضيات المعرفة الحديثة .

إن اللّسانيات في مظهرها الاستنباطيّ لقادرة على أن تتأسّس على نمط ما يتأسّس عليه علم المنطق أو ما تقوم عليه الرّياضيات وذلك بصوغ جملة محدّدة من المتصوّرات المبدئيّة التي تفضي إلى استخلاص المفاهيم المتولّدة الأخرى ، ولذلك يتعيّن إعداد المقولات الأوّلية التي تتحكّم في ترابط هذه المفاهيم بعضها ببعض حتّى يتسنّى الاستدلال على صحّة الأحكام ببراهين تردّها إلى مصادرات سابقة .

هذا إذن مجمل ما أقام عليه رافزين موقفه في ما يتّصل بقضيّتنا المطروحة ، وهو مدار النّمط الأوّل كما أسلفنا . أمّا النّمط الثّاني فنستند فيه إلى نظريّة جان بياجي وتتّصل بمحورين أساسيين . أولهما يخصّ تراوح اللّغة بين النّظام الآنّي وتعاقب البنى ، وثانيهما يتّصل بتحوّل خصائص الظّاهرة اللّغوية من البنية الوصفيّة إلى البنية التّحويلية (2) .

يرى جان بياجي أنّ اللّغة مؤسّسة اجتماعيّة تحكمها نواميس مفروضة على الأفراد تتناقلها الأجيال بضرب من الحتميّة التّاريخية ، إذ كلّ ما في اللّغة — راهنا — إنّما هو منقول عن أشكال سابقة هي الأخرى منحدرة من أنماط أكثر بدائية وهكذا إلى الأصل الأوحد أو الأصول الأوّلية المتعدّدة .

لقد نشأت البنيويّة اللسانيّة — كما أسلفنا تبيانه لغير هذا المقصد في كلّ من الفصل الثّاني والفصل السادس — عندما أكّد سوسير أنّ طبيعة اللّغة ليست

---

(2) انظر على الخصوص لجان بياجي :

a) Le structuralisme, PUF, col «Que Sais-Je?»

b) L'épistémologie et ses variétés, in Logique et Connaissance scientifique, Encyclopédie de la Pléiade, Gallimard, 1967

c) Les deux problèmes principaux de l'épistémologie des sciences de l'homme, Ibid (cf. pp 1115-1119)

d) Le Problème de l'explication, in : L'explication dans les sciences (ouvrage collectif) Flammarion, 1973

وقفا على سياقها الزّماني مثلما أنّ تاريخ الكلمة لا يحدّد في شيء معناها الرّاهن ، والسّبب في ذلك انبناء الظّاهرة اللّغوية على « نظام » بالإضافة إلى استنادها إلى « تاريخ » ، وذاك النّظام يعتمد على قانون التّوازن كما أنّ هذا التّوازن يؤثّر في عناصر النّظام لكنّه في نفس الوقت يرتهن به عند كلّ مرحلة من تاريخ النّظام اللّغوي الآنّي ، فالرّابط الأساسيّ الذي يحدّد طبيعة اللّغة هو تطابق العلامة ومدلولها ، وبديهيّ أن ينشأ من المعاني اللّغوية نظام محوره التّمييز والتّقابل لأنّها تترابط فتؤلّف انتظاما آنيّا .

ولئن اتّسمت البنيويّة الأوّلية بصبغة الآنيّة فإنّ لذلك أسبابا ثلاثة تقتضي الفحص العميق بما أنّ العديد من المفكّرين غير اللّسانيين قد تبنّوا بتأثير نظريّة سوسير فكرة استقلال البنى عن التّاريخ . فالسّبب الأوّل وهو ذو طابع عام يتمثّل فعلا في الاستقلال النّسبي الذي لقوانين التّوازن بالنسبة إلى قوانين التّطوّر ، ولقد تأثّر سوسير فيما تأثّر به في هذا المضمار بعلم الاقتصاد الذي كان في عصره يعتبر أنّ الأزمات قد تفضي إلى تعديل كامل للقيم المستقلّة عن تاريخها .

والسّبب الثّاني هو الرّغبة في التخلّص من العناصر الدّخيلة على علم اللسان بغية الاقتصار على المميّزات الذّاتية الملازمة لطبيعة اللّغة . أمّا ثالث أسباب الصّبغة الآنيّة في البنيويّة اللّسانية فيعزى إلى خصوصيّة أكّد عليها سوسير بالغ التأكيد ، وهي أنّ العلامة اللّغوية لمّا كانت اصطلاحيّة فإنّها لا تتضمّن رابطا جوهريّا مع قيمتها الدّلاليّة ، وهي لذلك السّبب علامة غير ثابتة طالما خلا الدّال اللّفظي ممّا يشير إلى مدلوله وتبينّاه فيما سلف .

هكذا بدا واضحا أنّ العلاقات بين النّظام الآنّي والنظام الزّماني تختلف في اللّسانيات عمّا هي عليه في حقول أخرى حيث لا تشكّل البنية اللّغوية في طرق التّعبير أيّ بنية وقائعيّة حاملة بذاتها لقيمتها وطاقتها المعياريّة ، أمّا المعيار فمن خصائصه أنّه ملازم إذ يستبقي قيمته بفعل هذا اللّزوم نفسه ،

بينما لو كشفنا عن تاريخ أيّ كلمة من كلمات اللّغة لألفيناه سلسلة من التغيّرات الدّلالية لا رابط بينها سوى ضرورة الاستجابة إلى اقتضاءات تعبيريّة للأنظمة الآنية المتعاقبة حيث تستحيل الكلمة في كلّ مرّة جزءا من النّظام الكلّي .

أمّا فيما يتّصل بصيرورة البنية الوصفيّة إلى بنية تحويليّة فإنّ جان بياجي يرى أنّ الروابط الوثيقة القائمة بين البنيويّة اللسانية والمنظور الآنّي لم تمنع النظريّة البنيوية من اتّخاذها منحى توليديّا على مستوى بنية علم التّركيب ، وقد ازدوج البحث في التّوليد اللّغوي بالبحث عن النّواميس الضابطة للعمليّات التحويليّة التي تتضمّن معايير انتقائية تعزل بها البنى المستندة إلى تراكيب خاطئة . وهكذا ارتقت البنيويّة اللّسانية إلى مستوى البنى الأكثر تعميقا ووصلت بواسطة قوانين التّركيب التي تجاوزت الوصف إلى نواميس التحوّلات محتفظة بمبدإ الضّبط الذّاتي الذي مردّه علم التّركيب نفسه .

إنّ هذا التحوّل في وجهة النّظر البنيويّة بعيد الخطر إذا ما رمنا دراسة البنيويّات دراسة مقارنة ، ذلك أنّ كلّ تصوّر بنيويّ إنّما يتّخذ بالضّرورة موقع تضافر الاختصاصات . أمّا الدّوافع التي قادت إلى هذا التحوّل فإنّها على ضروب متنوّعة ولكنّ أبرزها الاهتداء إلى الجانب الخلاّق في الظّاهرة اللّغوية وهو متّصل بمرتبة الكلام من الظّاهرة ، وهي مرتبة الأداء اللّغوي ، فهو إذن مقترن بالحقل اللغوي النّفسي . وهكذا بعد أمد طويل لم تثق فيه اللّسانيات بعلماء النّفس جاء علم النّفس اللّغوي ليربط الوثائق بين المجالين ، وهذا ممّا يقترن بشومسكي اقترانا مباشرا إذ نراه يعتبر أنّ من محاور البحث اللّساني الرّاهن يبرز ما نصطلح عليه بالطّابع الخلاّق في اللّغة ، فكلّ شيء في الحديث اللّساني يجري كما لو أنّ المتكلّم يخترع لغته كلّما عبّر ، وكما لو أنّه يكتشفها حالما يعبّر بها حوله ، فكأنّما انصهر مع مادّته الفكريّة نظام متماسك من القواعد ، بل كأنّما هو حامل لقانون ورائيّ يمكّنه من تحديد الجانب النّفسي الدّلالي لمجموعة لا نهائيّة من الجمل الحقيقية التي تصاغ

فعلا ، وعلى هذا التّقدير تجري الأمور كما لو أنّ الإنسان يتحرّك طبق قواعد توليديّة للغته .

فممّا سلف يخلص أنّ البحث عبر المنهج الاستقرائيّ في مميّزات الألسنة المخصوصة بغية الوصول إلى خصائص الظّاهرة العامّة يتعيّن استبداله بالبحث عن المصادرات الضّرورية ، التي تفضي إلى صوغ نظريّة في قواعد معرفة اللّغة مما يبيح تحديد البنية المشتركة في الظّاهرة اللّغوية عموما مع تحديد البنى النّوعية الخاصّة بكلّ لسان من الألسنة البشريّة . وهكذا توصّل شومسكي إلى صوغ تصوّر للبنية اللسانية عبر تضافر رياضي منطقيّ هو على حظّ وفير من التّراكب .

إنّ ما عرضه علينا رافزين وبياجي من نماذج تفسيريّة لبعض أصول المعرفة اللّغوية قد بدا لنا خليقا بأن يمثّل منطلقا أصوليّا إذا اعتمده اللّساني وزكّاه بأبعاد معرفيّة تسنّى له أن يجيب ولو بصفة أوّلية عن النّواميس المتحكّمة في الظّاهرة اللّغوية مما يجعلها النّموذج المعرفيّ الأوفى بين الظّواهر الوجوديّة.

ولعلّ توظيف عالم اللسان لهذه المنطلقات يقتضي التّذكير بإشكالين منهجيّين لهما دور المحدّد الخصوصيّ فيما نحن بصدده ويتمثّل أوّلهما في أنّ مفسّر الظّواهر اللّغوية يصطدم بعقبة معرفيّة مدارها أنّه يسعى إلى أن يعقلها وإلى أن يعلّلها في نفس الوقت . ولا تتواءم العمليّتان بيسر ، فالأولى وهي عقل الظّواهر تستند إلى الحتميّة الذّاتية لأنّ إدراك أيّ واقع خارجيّ يؤول إلى الجزم بضرورة انصياعه إلى قبضة العقل عبر نموذج استنطاقيّ . أمّا الثّانية وهي تعليل الظّواهر فتستند إلى افتراض حتميّة خارجيّة لأنّ التّعليل في ذاته يقرّ ببنية الظّواهر وبصيرورتها في نفس الوقت ، فلو لم ينطلق المعلّل من افتراض بنية جاهزة لما كان بوسعه أن يرجو إدراك الظّاهرة ، ولو لم يصادر على تغيّر البنى لما كان بوسعه أن يرجو اكتشافا ولانتقض البحث المعرفيّ جذريّا .

ويتمثّل الإشكال الثّاني في أنّ اكتشاف أيّ نظام لغويّ يقدّم للباحث أنماطا فيها من الجدّة ما تعدّ به جديدة في ذاتها ولكنّها كانت قائمة في جهاز اللّغة بضرب من الضّرورة ، فهي حتميّة الوجود في الظّاهرة اللّغوية ، طارئة حادثة في الوجود المعرفيّ ذلك أنّ العقل لا يقرّ لأيّ واقع خارجيّ بالشّذوذ عن قبضة الإدراك المعقلن لوجوده : إن لم تكن عقلنة سببيّة فلا أقلّ من أن تكون عقلنة تنظيميّة وهو ما يؤول إلى حتميّة الكشف عن البنية اللّسانية .

إنّ من مقوّمات الظّاهرة اللّغوية اتّصافها بالشّمول ذلك أنّ الحدث اللساني له طاقة تسمح له باستيعاب إفرازات الوجود كليّا حتّى إنّ مقولة الكلام — لو جاز لنا التّعبير — لتغطّي صورة الكون من وجودها الذّري إلى تكتّلها المتعاظم ، فكأنّ الكلام مجهر الإنسان في تفحّصه عالم الأشياء وعالم الصّور وعالم الخيال ، بل كأنّه مجهر ذو عدسة مزدوجة : تكبّر الصّغائر فتنفذ إلى دقائق الحقيقة في أرقّ شقوقها وتصغّر الكبائر فتجعل المتشامخ العملاق في قبضة الرّؤية اللّغوية المحيطة به عن طريق الكلمة والحرف .

فالسّمة النّوعية للحدث اللّغوي تتمثّل في أنّه ظاهرة احتوائيّة بالضّرورة ، وتتجلّى هذه السّمة على مستويين فأوّلهما قدرة اللّغة على أن تتبنّى ما يصاغ في أشكالها من أنماط قد تنزاح في انتظامها عن السّنن المطّردة لديها ، وهذا المبدأ الأساسي هو الذي مثّل ركيزة التّواتر في ما يعرف بظاهرة القياس في اللّغة .

أمّا المستوى الثـــاني الذي تتجلّى في سياجه سمة الاحتواء كطبيعة ذاتيّة في الحدث الكلاميّ فيتمثّل في أنّ اللّغة توفّر للعقل القدرة على إدراك الشّيئين المتقابلين والمتنافرين سلبا وإيجابا في نفس اللحظة الزمنيّة بينما يتعذّر وجودهما بغير التّعاقب مثلما كان يتعذّر تصوّر الفكر لهما بغير أدوات اللّغة .

وإلى بوتقة هذا الإشكال المبدئيّ ، من حيث هو شهادة اللّغة على طاقاتها الشّمولية وقدراتها الاستيعابيّة يتحتّم على اللّساني أن يرجع قضيّة الرّصيد

اللّغوي على أساس التصوّر الثّنائي : المستعمل منه والمهمل ، وهو على غاية من التركيز النّظري . فمن المتعيّن اعتبار اللّغة رصيدا فعليّا مشتقّا من رصيد محتمل غير محدود ، فتكون في اللّغة طاقتان : طاقة من التّصريف الفعليّ هي بمثابة الحجم الكمّي المكرّس للاستهلاك والتّداول ، وطاقة من الرّصيد المحفوظ هي عبارة عن اختزان مدّخر يمثّل القدرة الاحتياطيّة الّتي هي قدرة مرصودة .

أمّا وقد تقرّرت الطّاقة الاستيعابيّة في اللّغة على صعيد العلاقات الاستبداليّة ، فإنّ قدرات الشّمول والاحتواء تتولّد بصفة آليّة على العلاقات الرّكنيّة ليصبح الخطاب اللّغوي مركز الجاذبيّة لكلّ ما من شأنه أن يعقله العقل أو يتصوّره الخيال ، فيستجيب الحدث الكلامي للإفضاء به ، وما إن تتحوّل مطارحة القضيّة من صعيد الاختيار إلى ظاهرة التّوزيع حتّى تصبح متنزّلة في صلب جهاز التّواصل ، فتكون السّمة الجوهريّة في ناموس المحاورة هي تبادليّة الطّاقة اللّغوية بين الطّرفين تعبيرا وإدراكا سواء بالتّعاقب أو بالتّواقت وسواء أكان ذلك بالتّجاور أو التراكب .

والأصل الذي ترجع إليه ظاهرة الشّمول الرّكني هو قدرة اللّغة على توليد ما لا يتناهى من القوالب النّحوية .

على أنّ تفسير القدرة الاستيعابيّة في اللّغة من وجهة النظر المبدئيّ — أي من موقع التّعليل الكونيّ في خصائص الإنسان ومستمليات طبيعة العقل فيه — يتمثّل في أنّ ما في الكون من الموصوفات والأوصاف وجهات انتساب بعضها إلى بعض أو تعلّق الأغراض بها لا يحصى كثرة ، وهو ما يستوجب أن تكون المعاني التي هي مركبة من تلك الأوصاف على حسب الأغراض أجدر بأن لا يستطاع إحصاؤها .

غير أنّ طواعيّة الكلام وقابليّته للاستيعاب الشّامل لممّا يستدعي الملاءمة بينه وبين طاقة التّعبير بالإيحاء ، ذلك أنّ القدرة التّضمينية تشارك بصفة

عضويّة في تمكين اللّغة من بسط سلطانها الإخباريّ على كلّ المدركات بالحسّ والتصوّر .

ويتعيّن علينا ــ ونحن على مسار تحديد الطّاقة الاستيعابيّة في اللّغة ــ استنباط قانون من التّناسب العكسيّ بين طاقة التّصريح في الكلام وعلم السّامع بمضمون الرّسالة الدّلالية ، إذ بموجبه تكون الطّاقة الاختزاليّة ممكنة بقدر ما يكون السّامع مستطلعا على مضمونها الخبريّ ، وبنفس الاستباع المنطقيّ يتعذّر التّعويل على الطّاقة الإيحائيّة في اللّغة إن لم يتعيّن الحدّ الأدنى من القرائن المفضية إلى إدراك ما تمّ اختزاله .

ومن مظاهر تحليل طاقة الشّمول في الظّاهرة اللّغوية عموما ما نلاحظه في علاقة الإنسان باللّغة من قدرته على استعمالها رغم عجزه عن استيعابها ، وهذا ما قد يبدو غريبا طريفا في الوقت نفسه ، وفعلا فلا اللّغة من حيث هي قاموس ، ولا الكلام من حيث هو أشكال نحويّة متنوّعة ، ولا الخطاب من حيث هو نمط مخصوص من النّسج اللّغوي بداخلة تحت طاقة الحصر لدى الإنسان : لذلك فإنّ مظاهر القصور في الفرد المتكلّم تنقلب أبعادا من التّجاوز الاستيعابيّ في صلب اللّغة .

لقد تسنّى للّسانيات كما سبق أن أشرنا بمزيد الاستفاضة (3) أن تلتحق بالمعارف الكونيّة إذ لم تعد مقترنة بإطار مكانيّ دون آخر ولا بمجموعة لغويّة دون أخرى ، ولا حتى بلسان مّا دون آخر ، فهي اليوم علم شموليّ لا يلتبس البتّة باللّغة التي يقدّم بها ، وفي هذه الخاصيّة على الأقل تدرك اللسانيات مرتبة العلوم الصّحيحة بإطلاق .

أمّا على الصعيد الأصوليّ في فلسفة العلوم ونظريّة المعارف فقد كان للّسانيات فضل تأسيس جملة من القواعد النّظرية والتّطبيقية أصبحت الآن

(3) راجع مقدّمة كتابنا : التّفكير اللّساني في الحضارة العربيّة .

من فرضيّات البحث ومسلّمات الاستدلال حتّى عدّت مصادرات عامّة ، وأبرز هذه القواعد ــ فضلا عن النّزعة العلميّة المتخطّية لحواجز النّسبية والمعياريّة بغية إدراك الموضوعيّة عبر الصّرامة العقلانيّة ــ اثنتان هما قاعدة تمازج الاختصاص وقاعدة التفرّد والشّمول ، فأمّا تضافر المعارف فإنّه يعدّ أسّا من أسس البحث الحديث ، وقد سنّت اللّسانيات شريعته لمّا تتبّعت الظّاهرة اللّغوية حيثما كانت حتّى ولجت حقولا مغايرة لها ، وكان من ثمار هذه الممارسة المستحدثة بروز علوم هي بالضّرورة نقطة تقاطع علمين على الأقلّ فسمّيت معارف متمازجة الاختصاص ، ومن بينها اللّسانيات النّفسية ، واللّسانيات الاجتماعية ، والأسلوبيّة .

وأمّا مبدأ التفرّد والشّمول فإنّه ثمرة من ثمار اللّسانيات ، وصورة ذلك أنّ المنهج اللّساني ينصهر فيه التّحليل والتّأليف فيغدو تفاعلا قارّا بين تفكيك الظّاهرة إلى مركّباتها والبحث عمّا يجمع الأجزاء من روابط مؤلّفة ، فهو منهج يعتمد الاستقراء والاستنتاج معا بحيث يتعاضد التّجريد والتّصنيف فيكون مسار البحث من الكلّ إلى الأجزاء ومن الأجزاء إلى الكلّ حسبما تمليه الضّرورة النّوعية .

وعن هذين المبدأين تولّد المنزع الشّمولي في الدّراسات اللّسانية ، فكلّما تركّز التّخصص في فنّ من أفنان الشّجرة العامّة برزت نزعة تحاول تجاوزه عودا على بدء من موقع الاستيعاب والاستقصاء ، وبذلك دكّت اللّسانيات حواجز المحظورات أمامها : هي تعكف على كلّ الظّواهر الإنسانيّة في غير احتراز أو تحفّظ باعتبار أنّها تستكشف ظاهرة اللّسان فيها جميعا ، ثمّ هي تستلهم الظّاهرة اللّغوية ونواميسها من مصادر لسانيّة وغير لسانيّة فتعمد إلى إجراء مقطع عموديّ على كلّ منتجات الفكر بمنظور مخصوص . فبعد البحث عن خصائص الخطاب الإخباريّ والخطاب الشّعري الأدبيّ تعمد اللّسانيات إلى دراسة نواميس الخطاب العلميّ والقضائيّ والإشهاريّ والدّيني والمذهبيّ ...

ومن المعلوم أنّ معالجة الظّاهرة اللّغوية تتدرّج على مراتب أربع : مرتبة التّحسس والاكتساب ، ومرتبة التّحصيل العملي عبر التّجربة ومرتبة المعرفة الفنيّة ، ومرتبة المعرفة النّظريّة المستندة إلى منهج علميّ . وواضح أنّ المحاولات التّفسيرية في العلم اللّغوي لا تتيسّر ولا تستقيم إلّا إذا أدرك العلم نفسه المنزلة المعرفيّة ، ذلك أنّ مبدأ تفسير الظّواهر مقترن بالمستوى الذي أدركه المفسّر من مادّة العلم المقصود .

بهذا الذي أسلفنا بسطه أضحت اللسانيات قطب الرّحى في التّفكير الإنساني الحديث من حيث بلورة المناهج والممارسات ، وأصبحت بذلك مرجعا أساسيا لعلماء المنطق ولعلماء الرّياضيات ، وليس بعيدا أن تنفرد اللسانيّات في يوم قريب بمفاتيح « المنطق الصّوري » في مفاهيمه وإجراءاته .

اللغويّة ولكنّهم أيضا يزدادون وعيا بريادات سالفة يضرب بعضها في ماضيات العصور فيزيدهم ذلك تواضعا بقدر ما يزيدهم بصيرة ومعرفة .

على أنّ اللّسانيات ــ وقد غدت علما كونيا ذا مضمون معرفي يتجاوز حدود الأقوام وضفاف الرّبوع ــ تقف اليوم متعثّرة أمام عتبة بعض المواريث الإنسانية التي استغلقت على روّادها فلم يلجوها لجهل بها ، أو لعجز عن الإلمام بمضامينها ، ومركز الصّدارة في هذه المواريث التراث العربي بلا منازع : تضافرت عوامل موضوعية على إقناع روّاد اللّسانيات بهذه الحقيقة النّاصعة ، وأبرز تلك العوامل جهود بعض أبناء الأمّة العربيّة : تسلّحوا بسلاح العلم الحديث بعد أن استقوه من مناهله الغربيّة والشرقية ، وتدرّعوا بوعي حضاري جعلهم يصدرون من مواقع الثقة والاتّزان يلتزمون موضوعيّة المعرفة ، وينتصرون لطاقات الفكر العربي فيجعلون للعلم مضمونا حضاريا فيه التزام مصيري لا يضير في شيء معايير المعرفة الصارمة ولكنّه يحوّل القدرة الكامنة إلى خلق جديد .

وممّا يتعيّن التذكير به ــ وإن كان على قدر من البداهة ــ أنّ التّراث العربي ذو عمق إنساني على مستوى التاريخ الأشمل ، وذلك متأتّ له من سمتين غالبتين : الأولى أنه انبنى على استيعاب الرّوافد السابقة إيّاه ، إذ قد استفاد من كلّ ما توفّر لديه عندئذ من مناهل التراث الإنساني : تمثّل ثمار المواريث الهندية والفارسية واليونانية ، وباستيعابه لثقافة السالفين اكتسب بعدا إنسانيا كان به حلقة تواصل وامتداد على مساق الحضارة البشريّة . وحيث انتفت عن التراث العربي صفة العزلة الحضارية على مستوى التاريخ تعيّن انتفاء القطيعة عنه على الصعيد الفكري .

والسمة الثانية هي أنّه مع مبدإ الاستيعاب والتّمثّل قد استند إلى مبدإ الخصوصيّة من حيث إنّه تفرّد بشمائل نوعيّة ، فلم يكن مجرّد جسر أو قناة تعبرها ثمرة الحضارة السابقة ، وهذه السّمة مرجعها إلى الطابع الإسلامي

الخاتمـــة

لقد أسلفنا في الفصل الأوّل حديثا عن عقبات البحث اللساني في وطننا العربي وشكونا ضمنه أمر حاجتنا للأبحاث النّظرية ذات الحوافز الأصولية ، ولكنّنا لم نشر إلى ما قد يكون معينا لإثراء المدّ النّظري وجسرا لقفزة معرفيّة تزكو بها مادّة العلم وتخصب مناهجه ، فهل إلى ذلك من سبيل ؟

ممّا لا شكّ فيه أنّ علم اللّسان الحديث ما انفكّ يحقّق المكتسبات تلو المكتسبات في مختلف ميادينه : النّوعية منها والشّمولية ، ومازال روّاده يقدّمون لإخوانهم المختصّين في العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة غزير الثّمار في حقول البحث الميداني والتّطبيق الاختباري .

غير أنّ بعض علماء اللّسانيات قد سارعوا إلى التّسليم بأنّ البحوث النّظرية والاستكشافات التجريدية لا يمكنها أن تخصب الخصب كلّه إلاّ إذا استندت إلى ما تركه الفكر الإنساني عبر حضاراته الزّاهرة ، فانبروا يقرؤون مواريث التفكير البشري متوسّلين في قراءتهم بالمناهج المستحدثة ومسلّطين المفاهيم الفعّالة الجديدة ، وهم بما يجرونه من استنطاقات نقديّة واعية يتبصرون بأسرار جديدة ومكنونات غريبة ، فلا يزدادون إلاّ علما وتمكّنا بنواميس الظاهرة

اللغويّة ولكنّهم أيضا يزدادون وعيا بريادات سالفة يضرب بعضها في ماضيات العصور فيزيدهم ذلك تواضعا بقدر ما يزيدهم بصيرةً ومعرفة .

على أنّ اللّسانيات ــ وقد غدت علما كونيا ذا مضمون معرفي يتجاوز حدود الأقوام وضفاف الرّبوع ــ تقف اليوم مُتعثّرة أمام عتبة بعض المواريث الإنسانية التي استغلقت على روّادها فلم يلجوها لجهل بها ، أو لعجز عن الإلمام بمضامينها ، ومركز الصّدارة في هذه المواريث التراث العربي بلا منازع : تضافرت عوامل موضوعية على إقناع روّاد اللّسانيات بهذه الحقيقة النّاصعة ، وأبرز تلك العوامل جهود بعض أبناء الأمّة العربيّة : تسلّحوا بسلاح العلم الحديث بعد أن استقوه من مناهله الغربيّة والشرقية ، وتدرّعوا بوعي حضاري جعلهم يصدرون من مواقع الثقة والاتّزان يلتزمون موضوعيّة المعرفة ، وينتصرون لطاقات الفكر العربي فيجعلون للعلم مضمونا حضاريا فيه التزام مصيري لا يضير في شيء معايير المعرفة الصارمة ولكنّه يحوّل القدرة الكامنة إلى خلق جديد

وممّا يتعيّن التذكير به ــ وإن كان على قدر من البداهة ــ أنّ التّراث العربي ذو عمق إنساني على مستوى التاريخ الأشمل ، وذلك متأتّ له من سمتين غالبتين : الأولى أنه انبنى على استيعاب الرّوافد السابقة إيّاه ، إذ قد استفاد من كلّ ما توفّر لديه عندئذ من مناهل التراث الإنساني : تمثّل ثمار المواريث الهندية والفارسية واليونانية ، وباستيعابه لثقافة السالفين اكتسب بعدا إنسانيا كان به حلقة تواصل وامتداد على مساق الحضارة البشريّة . وحيث انتفت عن التراث العربي صفة العزلة الحضارية على مستوى التاريخ تعيّن انتفاء القطيعة عنه على الصعيد الفكري .

والسمة الثانية هي أنّه مع مبدإ الاستيعاب والتّمثّل قد استند إلى مبدإ الخصوصيّة من حيث إنّه تفرّد بشمائل نوعيّة ، فلم يكن مجرّد جسر أو قناة تعبرها ثمرة الحضارة السابقة ، وهذه السّمة مرجعها إلى الطابع الإسلامي

الذي نقل العرب في ضوئه مواريث السالفين . وبموجب ما أسلفنا جاء التراث العربي مؤكّدا بعدا ثانيا هو بعد التّجاوز . وهكذا كان الفكر العربي في نفس الوقت حلقة وصل ، ومنطلق خلق ، وضانع تاريخ .

تلك بعض منطلقاتنا من الوجهة المبدئيّة منذ اعتزمنا تأسيس مقولة التراث في صلب البحث اللّساني .

أمّا من الوجهة العمليّة فإنّنا نصدر عن موقع منهجي هو القراءة المعاصرة التي تقتضي ضمنيا استيعابا مزدوجا : طرفه الأوّل في التّراث وطرفه الآخر في العلم الحديث . ومتى توفّرت المعادلة بطرفيها تسنّى إجراء القراءة الجدليّة التي هي بالضرورة قراءة نقدية واعية تستند أساسا إلى التّفاعل العضوي .

كذا نتوصّل إلى إدخال مفاهيم اللسانيات مع مفاهيم التراث في جدل خصيب يخرج لنا ثمارا مفهوميّة جديدة وحصيلة معرفيّة متفرّدة ليست صورة مشوّهة للتراث ولا هي صورة منسلخة من اللسانيات ، وإنّما هي عطاء نوعيّ بلا قادح .

فإذا جمعنا المنطلق المبدئي إلى المنطلق المنهجي تحدّدت لنا الغاية التي ننشدها على الصعيد الفكري والحضاري ، ذلك أنّ منهجنا ـــ في هذا القطاع المعرفي المحدّد ـــ هو الذي يكفل لنا ضبط موقفنا من اللسانيات كعلم ، ومن روّاد اللسانيات كعلماء ظلّوا إلى حدّ الآن من طينة أخرى غير طينتنا فكرا وانتماء ، وهو الذي سيكفل لنا ـــ بعد هذا وذاك ـــ تحديد موقفنا من ذاتنا كوجود حضاريّ متجذّر في رواسي التّاريخ .

فبديهي إذن ـــ ومنطلقاتنا على ما أوضحنا ـــ أنّنا لا نتناول التّراث بنظرة سلفيّة ضيّقة تجعلنا نزعم أنّ العرب قد سبقوا غيرهم إلى اللّسانيات جملة وتفصيلا .

إنّنا حينما ندعو إلى إقامة حوار معرفي مع التراث فإنّما نريده من الموقع

الذي يقينا خطر الانبهار ممّا قد يتوهّم البعض به أنّ الفكر الخلاّق إنّما هو « الفكر الآخر » : غير العربي ، ومن مستلزمات الموقف العلمي الواثق بضابط الموضوعية أن نتناول مادّة التراث العربي خارج حدود المركّبات : سواء أكانت مركّبات الغرور والاستعلاء أم مركّبات النّقص والاحتواء ، وبين طرفي معادلة القراءة النقدية الواعية نستنبط بمجهر القراءة أشياء ليست هي التراث في حرفيّته ، ولا هي اللسانيات في منطوقها المتداول ، وإنّما هي كشف مستحدث يمكننا من تقديم إسهام ينضاف في حلبة العلم الانساني الجديد.

على أنّنا بهذا المنطلق الحضاري نؤكّد أنّ التراث العربي جزء من التراث الإنساني ، فهو إذن ملك مشاع بين روّاد المعرفة البشريّة ، وحرام أن يظلّ مغلق الأبواب أمام بصائرهم ، فبقراءتنا للتّراث العربيّ لا نقدّم فحسب خدمة لميراثنا ، ولا نقدّم جميلا لذواتنا فقط : وإنّما نغدق على الفكر الإنساني بوابل الإسهام ، فتتحوّل علاقتنا بعلم اللّسان الحديث تحوّلا طبيعيّا من مركز الخصيم إلى موقع النّصير .



الفهرس

للمؤلّـــف

ــ الأسلوبية والأسلوب :

الدار العربية للكتاب ، تونس ، ط 1 : 1977 ، ط 2 : 1982 .

ــ قـراءات مع الشابي والمتنبي والجاحظ وابن خلدون :

الشركة التونسية للتوزيع ، ط 1 : 1981 ، ط 2 : 1984 .

ــ التفكير اللّساني في الحضارة العربية :

الدار العربية للكتاب ، تونس ط 1 : 1981 ، ط 2 : 1986 .

ــ النقد والحداثة :

دار الطليعة ، بيروت 1983 .

ــ قاموس اللسانيات :

الدار العربية للكتاب ، تونس 1984 .

ــ اللّسانيات من خلال النصوص :

الدار التونسية للنشر ، ط 1 : 1984 ، ط 2 : 1986 .

ــ الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية :

الدار العربية للكتاب ، تونس ، 1985 .

ــ مراجع اللّسانيات والنقد الحديث :

الدار العربية للكتاب ، 1986 .

مكتبة لسان العرب

سحب من هذا الكتاب 5.300 نسخة
في طبعته الأولى

المطبعة العربية . تونس